



مملكة الأردنشة الهاشمفة

مجلس النواب

الدورة العادية الخامسة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الحادية عشرة

المعقودة يوم الاثنين ٨ ربيع ثاني ١٣٩٢ هـ. الموافق ٢٢ أيار ١٩٧٢ م

(الجلد ١٧)

(المدد ١١)

أعمال الجلسة

مادة

١٠٤٩

١٠٥٠

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (موافقة) .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

أ - طلب اجازة مقدم من النائب معالي الشفد جند الوهاب العالي (موافقة بعد تصديق المرازنة)

(موافقة)

ب - طلب اجازة مقدم من النائب معاذة السفة على الرعي

صفحة

١٠٥٠

٣ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة :

- أ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٣٣٩٠) جواباً على الاقتراح رقم (٢٠) المقدم من النائب سعادة السيد يوسف العظم .
(اخذ المجلس علماً ١٠٥٠ واكتفى النائب بالجواب)
- ب - كتاب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم (٣٣٥٢) ومرفقه كتاب معالي وزير المالية / الجمارك رقم (٩٠٧٦) جواباً على الشكوى رقم (٣٦) المقدمة من السيد غالب خلف .
(اخذ المجلس علماً ١٠٥١ وسيبلغ المشتكي بالجواب)
- ج - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (١٠٣٤٤) جواباً على الاقتراح رقم (١٨) المقدم من النائب سعادة السيد يوسف العظم .
(اخذ المجلس علماً ١١٥٢ واكتفى النائب بالجواب)
- د - كتاب معالي وزير المواصلات رقم (٤١٤٥) جواباً على الاقتراحين رقم (١٧) و (٢٣) المقدمين من النائبين المحترمين السيدين سلمان القضاء وفيصل الجازي .
(اخذ المجلس علماً ١١٥٢ واكتفى بالجواب)
- هـ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم (٥٦٨٦) ومرفقه كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٥٨٧٨) جواباً على الاقتراحين رقم (٢٤ و ٢١) المقدمين من النائبين المحترمين السيدين سعود القاضي وسلمان القضاء .
(اخذ المجلس علماً ١٠٥٣ واكتفى النائب بالجواب)
- و - كتاب عطوفة مدير الاراضي والمساحة رقم (٤٠٨٠) جواباً على الشكوى رقم (٣٠) المقدمة من عشائر ابو وندي .
(اخذ المجلس علماً ١٠٥٤ وسيبلغ المشتكي)
- ز - كتاب معالي المدير العام للمنظمة التعاونية الاردنية رقم (٢٣١٧) جواباً على الشكوى رقم (٢٩) المقدمة من السيد علي هاشم خاتون .
(اخذ المجلس علماً ١٠٥٤ وسيبلغ المشتكي)
- ح - كتاب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم (٣٨١٥) جواباً على الشكوى رقم (٢٨) المقدمة من بعض المزارعين والمواطنين .
(اخذ المجلس علماً ١٠٥٥ وسيبلغ المشتكي)

٤ - الاقتراحات :

١٠٥٦

١٠٥٦

(احيلت للحكومة)

- أ - اقتراح برغبة رقم (٢٧) مقدم من حضرات النواب معالي السيد بشارة غصيب وعطوفة السيد محمد الخشمان وسعادة السيد عبد الكريم الكايد يتضمن الطلب اعادة فتح مكتب البريد ومركز الشرطة وتنظيم تسهيل المياه والانارة الكهر بالية في بلدة الكرامة .

صفحة

١٠٥٦

- ب - اقتراح برغبة رقم (٢٨) مقدم من حضرات النواب معالي السيد يعقوب معمر وسعادة السيد يوسف العظم وسعادة السيد فرح ابو جابر وسعادة السيد عبد الكريم المنضي يتضمن تشكيل لجنة قضائية لاعادة النظر في قضايا الموظفين المقصولين واعادة من يستحق العودة منهم الى وظائفهم .

١٠٥٦

٥ - الاسئلة والاجوبة :

١٠٥٦

- أ - حواب معالي وزير الاقتصاد الوطني على السؤالين رقم ٥ و ٦ لم يكتف الاستاذ المقدمين من النائبين المحترمين السيدين الشيخ عبد الباقي جمو وسلمان القضاء حول شركة الحازر الآلية الاردنية .
(لم يكتف الاستاذ جمو بالجواب)

١٠٦٢

- ٦ - الاستئاج الى بيان من معالي وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢ .

١٠٦٩

- ٧ - احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢ (احيلت للجنة المالية)

١٠٦٩

- ٨ - مقررات اللجنة القانونية :

١٠٦٩

- أ - استكمال البحث في القرار رقم (٢٥) المؤرخ في ١٩٧٢/٤/١٥ (موافقة مع تعديل للاعيان) المتعلق بمشروع قانون مزاولة مهنة الصيدلة لسنة ١٩٧٢ .

١١٢٦

- ب - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٥٤٤) بشأن استعجال النظر في مشروع قانون تصديق امتياز التقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٢ .
(١ - اقريت صفة الاستعجال
٢ - موافقة كماورد للاعيان)

١١٦٣

- ٩ - مقررات اللجنة الادارية :

١١٦٣

- أ - قرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٢/٤/٣٠ بشأن بعض الاقتراحات والمرائض والشكاوي :
(موافقة للحكومة)

١١٦٧

- ١٠ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية :

١١٦٧

- أ - قرار رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٢/٤/٢٢ حول البدء بالصاوغين مجلس الكونغرس الاميركي .
(موافقة للحكومة)

٥ - القى النائب السيد همة الموز الحديدي كلمة بشأن ارسال برقية لمجلس النواب اللبناني حول الاعتداءات التي تجري في لبنان على المواطنين الاردنيين وملكاتهم خصوصاً سائقي ومباريات اللوسفات ، وازر المجلس ارسال برقية (انظر الزمان) بآخر هذا العدد .

مكتبة
الاحكام

صفحة

١١ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والمروعة على الاعضاء والنظر في احالتها الى اللجان المختصة :

- أ - مشروع قانون اصلاح ورعاية الاحداث لسنة ١٩٧٢ .
 ب - مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢ .
 ج - مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٢ .
 ١٢ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم يعين)

١١٦٧
١١٨١
١١٨٢
١١٨٣

(تليت واحيلت
للجنة القانونية)
(تلي واحيل
للجنة المالية)

مجلس النواب

مخبر البسة

اجتمع المجلس علناً وبمصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٢/٥/٢٢ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتلراً السادة : رفعت المقي ، امين مجيد ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم الدويب ، افوارد خميس ، موسى عابده ، رمضان حجة ، صديقي الجميري ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبيج وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : دولة السيد احمد الاوزي .

وزير الانشاء والتعمير : معالي الدكتور صبحي امين عمرو .

وزير الخازنية : معالي السيد عبدالله صلاح .

وزير دولة : معالي السيد اميل الغوري .

وزير الثقافة والاعلام : معالي السيد عدنان ابو هوده .

وزير التربية والتعليم والاقتصاد والشؤون والقدس الاسلامية : معالي الدكتور السيد امين الحنجران .

وزير المالية : معالي السيد انيس المعشر .
 وزير العدلية : معالي السيد سالم المساعده .
 وزير المواصلات : معالي السيد علي حسن عوده .

وزير النقل والسياحة والآثار : معالي السيد غالب بكات .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي السيد علي عناد خريس .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الدكتور السيد سعيد النابلسي .

وزير الاشغال العامة : معالي المهندس السيد احمد الشوبكي .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة مخبر الجلسة السابقة :

السيد الرئيس

يلى مخبر الجلسة السابقة :

الجميع : نبدأ على ما جاء فيه ونعفي الامن العام من تلاوة :

مجلس النواب

٢ - الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

تنلى الاجازات والاعتذارات .

(أ)

السيد الامين العام

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية واحتراماً ،أرجو التكرم بالموافقة على منحي اجازة لمدة
عشرة ايام اعتباراً من تاريخ ١٩٧٢/٥/٢٢ ، وذلك
لاضطرابي السفر الى اوروبا بخصوص الفوسفات .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب عبد الوهاب المجالي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على اجازته الى ما بعد الموازية ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد الامين العام

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية طيبة ، وبعد ،أرجو معاليكم التكرم بعرض طلبي هذا على
المجلس الكريم وذلك بمنحي اجازة لمدة شهر وذلك
اعتباراً من تاريخ انتهاء التصديق على الموازنة من أجل
السفر الى القاهرة للمعالجة ولكم ولازماء فائق الشكر
والاحترام .

عضو مجلس النواب

علي الرعي

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع : موافقون

٣ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة

السيد الرئيس :

تنلى الكتب والاوراق الواردة

(أ)

السيد الامين العام :

الرقم ٣٣٩٠/٢٨/٣١

التاريخ ١٩٧٢/٤/١٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشير لكتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٣/٢٧/
نواب/٤٤٩١ تاريخ ١٩٧٢/٤/٥ ومرقعه صورة
عن الاقتراح برغبة رقم ٢٠ المقدم من النائب المحترم
السيد يوسف العظم نائب محافظه معان بموضوع تزويد
مستشفى معان بأجهزة حديثة وخيراء فنيين .

ارجو ان اعلمكم بما يلي : -

١ - طلبت من معالي وزير المالية بتاريخ
١٩٧١/٧/٦ الموافقة على تخصيص مبلغ (٢٠) ألف
دينار منخصصات الطوارئ لشراء جهاز اشعة
لكل من مستشفى معان والزرقاء .٢ - وقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ
١٩٧١/٧/٣١ صرف مبلغ عشرة آلاف دينار
لشراء جهاز اشعة لمستشفى معان .

(ب)

السيد الامين العام

الرقم ٣٣٥٢/٤٢/١٥/٣٥٠

التاريخ ١٩٧٢/٤/٢٣

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم

اشير الى كتابكم رقم ٥٥٣/١٦/٢٠/٣ تاريخ
١٩٧٢/٤/١٢ المتضمن احالة الشكوى رقم (٣٦)
الى الحكومة والمقدمة من السيد غالب خليف من عمان
حول وضع شروط من قبل وزارة الاقتصاد على
ناقلي التلك من الضفة الغربية بان يكون من مصنع
تلك نابلس .ان سياسة الحكومة تجاه الصناعة في الضفة
الغربية تتضمن دعم وتشجيع المصانع الموجودة هناك
لمنعها القدرة على استمرارية العمل والسماح لها
بتسويق منتجاتها في الضفة الشرقية ضمن الشروط
التالية : -١ - ان يكون المصنع مرخصاً من قبل وزارة
الاقتصاد الوطني .٢ - ان يتم استيراد المواد الخام اللازمة لها
عن طريق الضفة الشرقية بناء على معادلات تصديرية
خاصة لكل صناعة للتقيد بها حين نقل المواد الخام
والمواد النهائية المنتجة من وإلى الضفة الغربية .يوجد في الاردن مصنعان رئيسيان هذا المصانع
الفرعية لانتاج التلك احدهما في مدينة نابلس والاخر
في مدينة عمان والمصنعان المذكوران يواجهان مشكلة
عدم استغلال كامل الطاقة الانتاجية لهما حتى ان كل
مصنع منهما على حده يستطيع ان يغطي حاجة
الاسواق المحلية في الضفتين ويؤدي ذلك بكثير .٣ - وبتاريخ ١٩٧١/٨/١٠ طلبت من مدير
الاشعة بحضور اوصافات الفنية للجهاز .٤ - وقد اعلمني مدير الاشعة بتاريخ
١٩٧١/٢/٢٥ بان الحاجة تستدعي جهاز للزرقاء
واخر لمعان وقد قدم المواصفات الفنية للجهازين .٥ - وبتاريخ ١٩٧١/٣/٣١ طلبت من لجنة
العطاءات طرح عطاء بالجهازين في حدود السلفة
المقررة ومقدارها عشرون ألف دينار .٦ - اعلمني دولة رئيس الوزراء بتاريخ
١٩٧١/٩/١٩ بموافقة مجلس الوزراء على تخصيص
سلفة بعشرة آلاف دينار اخرى لشراء جهاز لمستشفى
الزرقاء .٧ - طرحت اللجنة العطاء واعطت المناقصين
مهلة تنتهي في ١٩٧١/١٠/١١ لتقديم عروضهم .٨ - بعد دراسة العروض تبين ان سعر العرض
المناسب هو (٢٣٨٨٤) ديناراً الامر الذي لا يسمح
باصدار قرار بالاحالة لتجاوز المخصصات .٩ - طلبت من معالي وزير المالية/ الموازنة
بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠ الالتزام بمبلغ (٣٨٨٤)
ديناراً من مخصصات الوزارة لعام ١٩٧٢ وقد وافق
معالي على ذلك بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٥ .١٠ - اصدرت لجنة العطاءات قرارها بالاحالة
بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣ وتبلغ المصروفات قرار الاحالة
بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦ على ان يتم التسليم بحلول
٥ - ٦ شهور من تاريخ التبليغ .١١ - يتوقع استلام الاجهزة خلال الفترة
الواقعة بين ١٩٧٢/٥/٢٦ و ١٩٧٢/٦/١٢ اذ لم يحصل
تأخير في الشحن .

واقبلوا احتراماً

وزير الصحة

محمد الشير

(اخذ المجلس علماً به)

مكتبة الادب

ان مصنع جنين للتك موضوع البحث اقيم في الضفة الغربية بعد الاحتلال بدون موافقة الوزارة على اقامته بموجب تعليمات ترخيص الصناعة ومراقبتها رقم (١) لسنة ١٩٦٦ حتى ان اصحاب المصنع لم يقدموا طلبا الى الوزارة للسماح لهم باقامته والاهم من ذلك ان مصادر المواد الخام للمصنع لم تستورد عن طريق الضفة الشرقية ويجهل الوزارة مصادرهما. لذلك قامت الوزارة بالسماح بنقل منتجات التلك للمصنع المرخص فقط من قبل الوزارة (مصنع نابلس) للأسباب المذكورة اعلاه.

مع الاحترام

وزير الاقتصاد الوطني

سعيد النابلسي

الرقم ٩١٧٦/٩٥/١٠

التاريخ ١٩٧٢/٥/٢

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو ان اشير الى كتاب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ٣٣٥٢/٤٢/١٥/٣٥٠ تاريخ ١٩٧٢/٤/٢٣

تؤيد هذه الوزارة ما ورد بكتاب معالي وزير الاقتصاد الوطني اعلاه ، لكونها تتفق واحكام قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ١٩٦٢ واحكام مكتب المقاطعة.

مع الاحترام

عن وزير المالية - الجمارك

(اعل المجلس علما بها وسينقل المشيكي بالجواب)

(ج)

السيد الامين العام

الرقم ١٠٣٤٤/٤٧/٣

التاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب المحرم بعد النجبة ،

ارجو ان اعلكم بان هذه الوزارة تضع اسسه لفتح الصفوف الثانوية في مدارسها في ضوء خططها التي رسمها لتوجيه العملية التربوية في الاردن ، ولذا فانه سينظر في فتح الصف الثالث الثانوي الادبي في مدرسة الشوبك الثانوية المذكور والصف الاول الثانوي في مدرسة الشوبك للثلاث في ضوء اسس التشكيلات المدرسية للمرحلة الثانوية للعام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم بالوكالة

صبيحي امين عهرو

(اعل المجلس علما واكتفى النائب بالجواب)

(د)

السيد الامين العام

الرقم ٤١٤٥/٧٢/١/٩

التاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولكم رقم ٣/٢٧/٣٠/١٧/٧/٤٤٧ تاريخ

١٩٧٢/٣/٢٩

المحترمين السيدين الشيخ فيصل الجازي وسليمان القضاة

حول فتح مكاتب وشعب بريدية .

المرسلة لعلكم نسخة مباشرة حول الاقترحين المقدمين من النائبين الشيخ سعد القاضي والسيد سليمان القضاة .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

ع / مارن العجلوني

الرقم ٥٨٧٨/٧٣/١

التاريخ ١٩٧٢/٤/٢٥

دولة رئيس الوزراء

اشير الى كتابكم رقم ٣/٢٧/٣٠/١٧/٧/٤٤٨٩ تاريخ ١٩٧٢/٤/٥ ومرقته نسخة من كل من الاقترحين برغبة وفي ٢٤، ٢١ المقدمين الى مجلس النواب من كل النائب الشيخ سعد القاضي والنائب السيد سليمان القضاة في موضوع رفع متصرفية لواء المفرق الى محافظة ومديرية قضاء عجلون الى متصرفية.

ارجو ان اعلكم انه قد تم رصد المخصصات اللازمة في موازنة الوزارة للعام الحالي ١٩٧٢ لرفع مديرية قضاء عجلون الى لواء . اما بالنسبة لرفع لواء المفرق الى محافظة فاعتقد ان هذا الامر ممكن وسائق لاوله في الوقت الحاضر نظرا لاسباب كثيرة منها الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمالية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الداخلية

ابراهيم الحياشنة

(اعل المجلس علما بها واكتفى بالجواب)

وارجو ان احيط دولكم علما بان لدى هذه الوزارة ما يتوف على ٤٢ طلب فتح شعب ومكتب بريد موصى بها من قبل مجلس شيوخ العشائر وما يزيد على سبعين طلب شعبية ومكتب بريد موصى به من قبل المحافظين ومتصرفي الالوية واما المخصصات المرصودة لهذه الغاية في موازنة هذه السنة فقد حددتها الموازنة مبدئيا بعشرين الف دينار تكفي فقط لافتتاح ثلاثين شعبة وستة مكاتب بريد وقد وضعت اسس معينة من قبل المسؤولين في هذه الوزارة لاجراء عملية تفصيل الهم على المهم في ضوء اعتبارات معينة ليصار الى اختيارها والمباشرة بفتحها حال تصديق الموازنة علما بان مكاتب بريد عرجان وعين جنا وشعب بريد صنعار والساخنة وشومير والقاع موضوع الاقترحين المشار اليهما اعلاه على القائمة المعدة للتنفيذ .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

وزير المواصلات

علي حسن عودة

(اعل المجلس علما بها واكتفى بالجواب)

(هـ)

السيد الامين العام

الرقم ٥٦٨٦/٣/٢٦

التاريخ ١٩٧٢/٥/٣

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣/٢٧/٣٠/١٧/٧/٤٤٧ تاريخ

١٩٧٢/٣/٢٩

ارجو ان لفت النظر الى كتاب معالي وزير

الداخلية رقم ٥٨٧٨/٩٣/١ تاريخ ١٩٧٢/٤/٢٥

مكتبة الادب

(و)

السيد الأمين العام

الرقم ١٦ / ٤١ / ٣ / ٦
التاريخ ١٩٧٢ / ٤ / ٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

أشير لكم كتاب معاليكم رقم ٥٥١ / ١٦ / ٢ / ٣ تاريخ ١٩٧٢ / ٤ / ١٢. تطلب عشار أبو وندي تهرؤبها اراضي الخزينسة الواقعة في قرية سوية والمجاورة لبحر الميت ولان هذه الاراضي موضوع دراسة في وزارة السياحة والآثار لتنظيم شاطئ البحر الميت امتدادا من سويجه وحتى الزارة فانه يتعدى لنظر في طلب المستعدين مالم تنسح الوزارة المذكورة دراستها لهذه المنطقة هذا وقد أيد دولة رئيس الوزراء الالفخم بكتابه رقم ٥٢٣٧ / ٢٦ / ١٢ / ٤ تاريخ ١٩٧٣ / ٤ / ١٩ مبدا عدم النظر في طلبات التفويض والتأجير المتعلق باراضي المنطقة المذكورة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،
مدير الاراضي والمساحة
سليمان قرايين

(أخذ المجلس علماً به وسيبلغ المشتكى)

(ز)

الرقم م ت ١ / ٢١ / ٥٢ / ٢٣١٧
التاريخ ١٩٧٢ / ٥ / ٢

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع: الشكوى المقدمة لمعاليكم من المتقاعد علي هاشم قانوق

أشارة لكتاب معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ج ٢٢١٩ / ٤٥ / ٨ تاريخ ١٩٧٢ / ٤ / ١٧ والمرافق بطلبه نسخة من الشكوى المقدمة من المتقاعد

علي هاشم قانوق - عضو جمعية تموين موظفي الحكومة التعاونية بعمان - تحت التصفية .

أرجو أن أعلم معاليكم مايلي :

تم تعيين السيد خليل مخولي أحد موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - سابقا - مصفيا لجمعية تموين موظفي الحكومة التعاونية عمان بتاريخ ١٩٦٨ / ٢ / ١٩ بموجب كتاب معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ج ١٧٢ / ٤٥ / ٨ تاريخ ١٩٦٨ / ٢ / ١٩ .

أحيل المصفي خليل مخولي على التقاعد وسافر للعمل بالكويت دون أن يقنوم بتسليم المستندات والسجلات الخاصة بالجمعية .

٣ - سبق وأن طلبنا من معالي وزير الخارجية مخارة معالي السفير الأردني بالكويت لاطلب من السيد / خايلس جبران مخولي تأمين المستندات والسجلات الخاصة بالجمعية الى المنظمة التعاونية . وقد أبدى السيد / مخولي استعداده لمعالي السفير بأن يؤمن تلك المستندات والسجلات الى المنظمة التعاونية بموجب كتاب معالي السفير الاردني رقم ١٠١ / ٦ / ٦ تاريخ ١٩٧١ / ٧ / ٨ الموجه لمعالي وزير الخارجية والمرسل للمنظمة التعاونية بموجب كتاب معالي وزير الخارجية رقم ق ١٢ / ٤ / ٢٢٨ / ٣٢٢٨ تاريخ ١٩٧١ / ٧ / ١٥ ولكنه في الحقيقة لم يات في ذلك .

٤ - طلبنا من معالي وزير الداخلية للتعليم على الحدود الاردنية لحجز المذكور اذا دخل الحدود الاردنية وتوديعه للمنظمة التعاونية بموجب كتابنا رقم م ت ١ / ٢١ / ٥٢ / ١٢٨٩ تاريخ ١٩٧٢ / ٣ / ١٤ وقد طلب معالي وزير الداخلية من مدير الأمن العام لحجز المذكور بموجب كتاب رقم ٢٧٧٦ / ٦ / ١٨ تاريخ ١٩٧٢ / ٣ / ٢٠ .

(ح)

السيد الأمين العام

الرقم ٢٨١٥ / ١ / ٨١٠
التاريخ ١٩٧٢ / ٥ / ٨

عطوفة رئيس مجلس النواب

أشير الى الشكوى رقم (٢٨) المقدم لمجلسكم من قبل بعض المواطنين والمزارعين تنضمته بعض لمطالب منها جزء يختص باعمال هذه الوزارة وهو سعار السكر والاحوم .

أرجو ان اذكر لعطوفتكم انه سبق لي اذشرت مفصلا لمجلسكم الكريم الظروف التي ادت الى ارتفاع اسعار السكر محليا واعود لا قول ان السبب الوحيد لذلك هو ارتفاع السكر في منشأ وليس لنا يد بذلك وفي سبيل عدم تحميل المستهلك كامل الارتفاع في الاسعار فقد لجأت الوزارة الى تحديد اسعاره بتسعين فلسا للكيلو وهو اقل من الكلفة الحقيقية .

اما بالنسبة للحوم فارجو ان اوضح معظم حاجتنا من اللحم لتستورد من الخارج وقد لجأت للحكومة مؤخرا الى عدم السماح بالدخول يومين في الاسبوع وذلك لاعطاء فترة اطول لتسعين الخراف للصغيرة والحد من معدل الاستهلاك للمحافظة على استقرار اسعار هذه المادة .

مع الاحترام

وزير الاقتصاد الوطني
سعيد النابلسي

(أخذ المجلس علماً به وسيبلغ المشتكى بالجواب)

٥ - سبق وأن تقدم المذكور بشكوى لدولة رئيس الوزراء الأفخم بخصوص هذا الموضوع وأفدنا دولة رئيس الوزراء الأفخم بالاجراءات التي اتخذت من جانبنا .

٦ - بناء على ما تقدم فإن المنظمة التعاونية تعمل جاهدة للحصول على تلك المستندات والسجلات الخاصة بالجمعية ومحاسبة السيد / مخولي عن المبالغ التي قبضها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

سامي أوب
المدير العام

الشيخ جمو نائب عمان

الحكومة مقتنعة بهذا الجواب ، الوزارة تتدب موظفاً لتصفية جمعية ، ثم يجمع هذا الموظف كل موجودات هذه الجمعية وبمجة انه احيل الى التقاعد يخرج من البلد بدون رقابة ويحمل معه كل القيود ، ثم توضع اشارة في الحدود انه اذا رجع يعتقل ، لا اعرف اذا كانت الحكومة مقتنعة بهذا الجواب .

وزير الشؤون الاجتماعية :

هذا من اختصاص المنظمة التعاونية ، الشخص لما خرج بعد احالته الى التقاعد بعثنا الى المنظمة التعاونية لتعيين قيود الجمعية واموالها وممتلكاتها وقامت المنظمة بتصفية الجمعية ولحد الان لم يجد الشخص .

(أخذ المجلس علماً به وسيبلغ المشتكى بالجواب)

هكذا في الأصل

٤ - الاقتراحات

السيد الرئيس :

ثاني الآن لبند الاقتراحات فأرجو ان تتلى

السيد الامين العام

(أ)

اقتراح برغبة رقم (٢٧)

تاريخ : ١٩٧٢/٥/٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

أرجو معاليكم التكرم بعرض اقتراحنا هذا على المجلس الكريم من اجل احواله الى الجهات المختصة :

بمناسبة اعادة اعمار مدينة (الكرامة) بالفور وعودة سكانها اليها ومبادرتهم لمزاولة اعمالهم وتشرف من نواب محافظة البلقاء بالطلب الى الحكومة الامور التالية :

- (١) اعادة فتح مكتب البريد
- (٢) اعادة مركز الشرطة الى بلدة الكرامة
- (٣) تنظيم تسييل المياه والانارة الكهربائية

راجين الاسراع في ذلك .

نائب محافظة البلقاء : محمد الحشمان

نائب محافظة البلقاء : بشاره غضيب

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله هذا الاقتراح على الحكومة

الجميع (موافقون)

(ب)

السيد الامين العام

اقتراح رقم (٢٨)

تاريخ : ١٩٧٢/١٥/١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

تحية وبعد :

المرجو من معاليكم رفع اقتراحنا التالي الى دولة رئيس مجلس الوزراء التكرم بالعمل على تنفيذه في حدود الحق والعدل :

لقد استغني عن عدد من الموظفين واحيل بعضهم على التقاعد بموجب الاجراءات الاستثنائية وفق نظام الخدمة المدنية المؤقت رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٠ .

وقد تبين لنا فيما بعد ان عدد من اولئك الموظفين قد اعيدوا للخدمة وبقي عدد آخر يشعر بالظلم والظلم والاجحاف بحقه اذ يحرم البلد من خبرته وخدماته كما يحرم هو من - قته في العيش الشريف .

هذا وقد وعدت الحكومة السابقة بان تقابل اللجنة الوزارية الموظفين المفصولين فردا فردا وتبحث قضاياهم بامانة وتجرد احقاقا للحق والعدالة غير انه مضت مدة اعيد بعدها عدد من الموظفين بصورة فردية ولم تستدع اللجنة الوزارية المذكورة اي موظف مفصول بل اكتفت برأي الوزير المختص الذي اتخذ الاجراء من قبل وهو نفس الرأي الذي يتكلم منه الموظفون المظلومون .

وبما ان الدولة قد ساهمت في هذا المشروع فقد بلغني ان اسهم هذه الشركة تشتري من قبل جهات مجهولة بنقص ٥٠٪ من السعر الاصلي كما ارجو ان يكون الجواب مفصلا ومستجيلا .

والسلام عليكم

١٩٧٢/٢/٢١

ثائب عمان

عبد الباقي جمو

سؤال رقم ٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير

الاقتصاد الوطني للاجابة عليه ضمن المدة القانونية :

كانت الحكومة قد عملت منذ سنة ١٩٦٨

على تأسيس شركة الحجاز الآلية وحتى الآن ما زالت

الشركة معطلة عن العمل ، لذا ارجو اعلامي السبب وبيان

مسير هذه الشركة ، ٥٠٪ .

واقبلوا فائق الاحترام .

نائب منطقة عجلون

سلمان القضاة

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني

الرقم ٣٦٥/١/٨١٠

التاريخ ١٩٧٢/٥/٣

عطوفة رئيس مجلس النواب

أشير لكتابكم رقم ٥٤٦/٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٧٢/٤/١٢

ارجو ان ابين لكم بان شركة الحجاز الآلية تدار

حاليا من قبل لجنة ادارة حكومية وقد قررت هذه

الجنة انشاء خط جديد لانتاج الخبز البلدي واقترن

هذا الانشاء بموافقة دولة رئيس الوزراء ويجري حاليا

دراسة جدوى وامكانيات هذا الخط تمهيدا لاحالته للجنة

الخطوات ، كما قررت اللجنة احواله النزاع القائم

مع الشركة الايطالية على الحاكم الاردنية بواسطة

الاستاذ نينا نده

مع الاحترام : وزير الاقتصاد الوطني

سعيد النابلسي

لذا نقترح تشكيل لجنة قضائية برئاسة معالي وزير العدالة لتنظر في امر هؤلاء جميعا لاعادة من يستحق العودة ويرغب فيها لان هذه هي الوسيلة الوحيدة المأمونة التي تطمئن النفوس بعيدا عن الاهواء والارباب الخاصة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بعقوب معمر

فرح ابو جابر

عبد الكريم المفضي

يوسف العظم

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احواله هذا الاقتراح

للحكومة ؟

الجميع : (موافقون) .

(٥) الاسئلة والاجوبة

السيد الرئيس

الاسئلة والاجوبة ، فأرجو ان يتلا السؤال

والجواب عليه

(١)

السيد الامين العام

سؤال رقم ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله . وبعد

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير

الاقتصاد الوطني

مع الشكر

ارجو ان يوضح لنا معالي الوزير عن المراحل

التي قطعتها شركة الحجاز الاردنية (مصنع الخبز) ان

وصلت الجهود المبذولة ان تجد ليث هذا المشروع

الذي بدأ حوله القليل والقال عند شراء المصنع

من ايطاليا .

مكتبة الادب



الإستاذ جمو نائب عمان

اعتقد ان الجواب لا يتفق مع الواقع لان هذه الشركة وهذا الخبر معطل ، واسهم هذه الشركة تباع بالاسواق بنصف القيمة والعادة التي درجت عليها الحكومات ان هذه الشركات التي تستغل من قبل افراد وتنبه اموالها لا تلاحق الحكومة هؤلاء المتلاعبين فهناك شركات سابقة الفلتت وضاعت

اموالها والحكومة لم تتخذ اي اجراء ضد المتلاعبين ، باموال المواطنين وبدون شك هذا الاسلوب سيولد في نفوس المواطنين الخوف من الاسهام في الشركات في المستقبل ولذلك انا لا اكتفي بهذا الجواب واطلب تشكيل لجنة للتحقيق في اموال هذه الشركة التي ضاعت اسهمها ونزلت قيمتها لاتباع الآن بنصف قيمة الاسهم .



مجلس النواب

السيد وزير الاقتصاد الوطني

في الواقع موضوع شركة الخازن من المواضيع التي عالجتها منذ مطلع هذه السنة ، فقد لاحظت ان هناك فعلا محاولات لاقامة مخبز كهربائي وان هذه المحاولة كانت عن طريق تعاقد مع شركة ايطالية لشراء خط آلي وان هذه الشركة بعد ان اقامت الخط الآلي قامت بتجارب متعددة لإنتاج الرغيف البلدي وكانت معظم هذه التجارب في شهر ايلول من ١٩٧٠ اي رافقت تقريباً الحوادث التجارب في ذلك الوقت لم تنتهي وعندما وقعت الحوادث المؤسسة لجأت للشركة الايطالية الى ترك البلاد بدون انتهاء التجارب ولم تعد بعد ذلك الوقت ، وقد بقي الموضوع معلقاً منذ ذلك الوقت باستثناء ما قامت به الوزارة من محاولة لتحديد مسؤوليات الذي رافقت عدم استلام مخبز صالح للتشغيل ، وبالفعل ناقشت الموضوع من ناحيتين ، هذه الناحية تحديد المسؤوليات والناحية الاخرى محاولة تشغيل المخبز بأي سبيل يمكن احياء او ابقاء على اسهم المواطنين وعلى اموال الشركة ولهذا انجهدنا وحاولنا تطبيق عدة افكار ، الفكرة الاولى بالنسبة لتشغيل المخبز ، قدمت اقتراح الى الحكومة بان تقدم وزارة الاقتصاد/التوطين مبلغ (٦٠) ألف دينار عند الضرورة لشراء خط جديد وان لا يصرف هذا المبلغ الا اذا قدم لنا هذا الخط وكان ناجحاً ١٠٠٪ وبالفعل قمنا بالاتصال مع شركة يوغوسلافية عرضت مثل هذا الخط ونحن لا نزال نقصص معها لتقديم المخبز على ان لا يشتري ولا يدفع اي قرش الا على اساس

التسليم النهائي للتاجير . وقمنا بارسال وفدين الى الاقطار العربية المجاورة لبنان وسوريا لمعرفة تجاربهم بهذا الموضوع والواقع عاد الوفد منذ اسبوعين وقدم لي تقرير عن مخازن نصف آلية في لبنان ، ومخبز في سوريا بمثل تماماً للمخبز الموجود لدينا والواقع تقوم به نفس الشركة الايطالية التي انشئت المخبز في عمان ، ونحن الآن نراقب عن كثب التجارب التي تقوم بها هذه الشركة في دمشق لمعرفة الافضل ، حتى اذا امكن التوصل الى رغيف جيد حسب المواصفات المطلوبة ، سنقوم بادخال التعديلات الفنية الضرورية مع هذه الشركة على الخط الموجود حالياً للوصول الى هذه النتائج ايضاً اما اذا لم تنجح هذه المحاولة وثبت لدينا بالدليل القاطع ان انتاج الرغيف البلدي لجهاز آلي كامل غير ممكن فقد انصلنا ايضاً بإدارة التوطين بالجيش وسوف نقوم بمحاولة لتشغيل الخط لإنتاج مخبز بمواصفات تناسب القوات المسلحة والمستشفيات تشغيلاً بالمخبز ولكي لا يتعطل هذه الاستثمار . فأذن من ناحية تشغيل المخبز نقوم الآن على عدة خطوات لمحاولة اعادة العمل للمخبز سواء عن طريق تجارب للبلدان المجاورة ، لتعديل مواصفات انتاج الرغيف او اذا يثبتنا من ذلك محاولة انتاج رغيف مختلف لحاجيات القوات المسلحة ، اما على صعيد المسؤوليات فأيضاً لم نترك هذا الموضوع وقد قمنا بتشكيل لجنة فورا لتحديد المسؤوليات واتصلنا بالهامي دورس لموضوع وادبي وجهة نظر ونحن الآن على اتصال بالنيابة العامة ايضاً بالتحديد النهائي لهذه المسؤولية ولم نترك الموضوع قبل ان نتأكد تماماً انه اذا كان هناك تقصير سينال العقاب .



مخزن الخبز

الاستاذ جمو : شكراً

٦ - الاستماع الى بيان من معالي وزير المالية
حول مشروع قانون الموازنة العامة
للسنة المالية ١٩٧٢

معالي وزير المالية :

السيد الحدييد نائب عمان

معالي الرئيس

تكررت الحوادث على الرعايا الاردنيين في

السيد وزير المالية :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لبنان ومن جعلتها الاعتداء على السائقين الاردنيين
لما دام لنا مصالح مشتركة مع بلد اخوي ارجو من
المجلس الكريم ارسال برقية الى المجلس النيابي اللبناني
بان لا تكرر هذه الاعتداءات على الرعايا الاردنيين
وشكراً .

السيد الرئيس

من يوافق ؟

الجميع : موافقون .

ان الاحداث التي تعرضت لها هذه المنطقة في السنوات الاخيرة بصورة عامة وبلدنا العالي بصورة خاصة ،
حملت الاردن المزيد من المسؤوليات والاعباء وواجهته بالكثير من التحديات .
فسيرة الاردن الواقعة تتطلب كل الحرص لدعم قواتنا المسلحة التي تقف رمزاً لمنعة وطننا العزيز وعنواناً
لصموده واملاً كبيراً في الدلاع عن رسالتنا واصرارنا الثابت على استرجاع حقنا المشروع .
امن المواطن وسلامته ضرورة حتمية للاستقرار ونهضة المناخ الملائم للبناء ودفع عجلة التنمية والاعمار .
صمود اخواننا في المحتل من الارض يتطلب المزيد من التضحية والدعم توليه الحكومة كل عناية
وكل اهتمام .

توفير اسباب العيش والخدمات لاجواننا النازحين واجب على الحكومة تلزم بكل ما يتطلب من اتفاق .
العجز المتزايد عاًماً بعد عام في موازنة وكالة الفوت الدولية بحمل الخزينة المزيد من الاعباء اذ لم تستطع
الوكالة ان تسد للحكومة السلفات المالية التي صرفت على حسابها للاستمرار في تأمين الخدمات التعليمية والطبية
لاجواننا اللاجئين . هذا بالرغم من الجهود التي بذلت بالتعاون مع الدول الشقيقة المضيئة للاجئين لمعالجة هذا
الوضع .
استمرار تجميد المعونة الكويتية وانقطاع المعونة الليبية يعني المزيد من المسؤوليات والالتزامات .

وفي الوقت الذي كانت الحكومة تعمل قصارى جهدها لتوفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة الالتزامات
التي ذكرت بعضها ، وفي الوقت الذي كنا نتوقع فيه مبادرة من اخواننا في الكويت لاستئناف دفع التزاماتهم
والوفاء بواجبهم القومي لدعم قواتنا العربية التي تقف على أطول خط مع العدو . في سبيل صمود اهلنا واخواننا
في المحتل من الارض ، فوجئنا وبكل أسف باغلاق حدود بعض اشقائنا العرب في وجه مواطنينا ومتوحياتهم

وكذلك اغلاق اجوائهم امام طائراتنا الوطنية . . . الامر الذي عرض بعض مؤسساتنا الاقتصادية ، الصناعية
والزراعية ، لمصاعب جديدة يتعذر تخطيطها لولا مبادرة الحكومة بتقديم كل ما لزم لهذه المؤسسات من
دعم وعون .

قد ينوء اي شعب بمثل امكاناتنا امام هذه الاعباء والتحديات السياسية والاقتصادية والمالية . . . ولكن
امثال هذه التحديات لا ينوء بها شعب قائده الحسين ، الذي علمنا كيف يكون العطاء وكيف يكون الثبات
وكيف تكون التضحية والانتباه .

بهذا العزم ويتوجه الحسين مضت الحكومة تحمل الرسالة ، تشق الطريق ، طريق البناء ، شعارها
التصميم على تدمير العقبات والسير بالقافلة دون كلل او تهاون ، باذلة الغالي والرخيص في سبيل رفعة هذا البلد
ورفاه شعبه .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

نتيجة لاستتباب الامن والنظام وبفضل وعي المواطنين وتعاونهم والسياسة التي انتهجتها الحكومة شهد عام
١٩٧١ تحسناً ملحوظاً في مستوى النشاط الاقتصادي اذ تحققت زيادة في الانتاج القومي الاجمالي مقدارها
(٢١٥) مليون دينار بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ . كما سجلت ايرادات الخزينة ارتفاعاً بلغت نسبته (١٦) في المائة
بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ حيث وصلت (٣٦١) مليون دينار في عام ١٩٧١ . ونأمل ان ترفع هذه الوردات الى
(٤٠) مليون دينار في عام ١٩٧٢ .

ورغم هذا التحسن في الوردات المحلية وما ورد من مساعدات مالية خارجية ، فقد لجأت الحكومة الى
الاقتراض الداخلي لتغطية التزاماتها وتنشيط الحركة الاقتصادية وتنفيذ مشاريع التنمية والبناء . ويبلغ مقدار
الدين العام لسنة ١٩٧١ (١٢١) مليون دينار منها (٨٤) مليون دينار اذونات خزينة و(٣٧) مليون دينار سندات
تعمير والباقي من البنوك المحلية . وبذلك اصبح مجموع الدين العام الداخلي في نهاية العام المذكور (٢٤٧) مليون
دينار .

وتشير الارقام الاولى لاعادة تقدير الوردات والتفقات لعام ١٩٧١ الى ما يلي :-

الوردات		التفقات	
مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار
أ - الوردات المحلية	٣١١	أ - الخدمات المالية	٢٢٤
ب - القروض الداخلية	١٢١	ب - القوات المسلحة	٣٣٨
ج - المساعدات المالية	٣٩٩	ج - الامن العام	٤٥
د - القروض الخارجية	١٣	د - التفقات الرأسمالية	١٧٢
		هـ - الخزينة	٣٦
		و - القروض	٨١٥

هكذا في الأصل

مع العلم بأن أرقام الاتفاق الآتية الذكر تشمل ما قيمته (٣) مليون دينار من الالتزامات المسددة الى عام ١٩٧٢ :

وبذلك يكون الرفر المتحقق عام ١٩٧١ وقدره (٨٩) مليون دينار ، قد غطى العجز الحاصل في موازنة عام ١٩٧٠ .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد حقق الاردن خلال العقد الماضي معدلات نمو عالية في قدراته الانتاجية حيث جاء ترتيبه من الاوائل بين الدول النامية والعشرين بين مجموع (١٢٢) من دول العالم . اذ بلغ معدل الزيادة السنوية في الدخل القومي للفرد (٤٧) بالمائة كما جاء في احد تقارير البنك الدولي .

والحكومة اذ تدرك ضرورة المحافظة على هذا الموقع بين الدول وتؤمن بان الاقتصاد السليم دعامة اساسية للمعنة والصمود ، بادرت الى اعداد خطة نمائية ثلاثية للاعوام ٧٣ - ١٩٧٥ تستهدف تنشيط الفعالية الاقتصادية ودفع عجلة التطور والبناء ودعم وضع ميزان المدفوعات من خلال تنفيذ المشاريع الانتاجية في ميادين الزراعة والصناعة والسياحة والتعدين ، ضمن اطار يتعاون فيه القطاع العام مع القطاع الخاص . وادراكا منها للدور الهام الذي يجب ان يقوم به القطاع الخاص في عملية العمران والبناء ، فالحكومة بصدد تمهيد الطريق امام نشاط هذا القطاع وتشجيع استثمار الراسمائل المحلية والعربية والاجنبية بمختلف الوسائل .

وسيرتب على هذه الانجازات زيادة في الواردات المحلية في الوقت الذي تحرص فيه الحكومة على الحد من الزيادة في النفقات الجارية المتكررة مع الإبقاء على مستوى الخدمات العامة الاساسية . وهذا هو السبيل الذي سيمكن الاردن بالتدريج من تقليص الفارق بين الواردات والنفقات الحكومية وبالتالي تخفيض الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

إنطلاقاً من هذه المبادئ فإن السياسة المالية للعام المالي الحالي المتمثلة في ارقام الموازنة تتلخص بما يلي :-

- ١ - توفير اسباب القوة والدعم للقوات المسلحة الاردنية دوع هذه الامة وحصنها النبع .
- ٢ - مواصلة الدعم لصمود اهلنا في المحتل من الارض .
- ٣ - الحد من الزيادة في الاتفاق الجاري المتكرر مع الحفاظ على مستوى الخدمات العامة .
- ٤ - العمل على تحسين وسائل تحقيق الواردات المحلية وجبايتها .
- ٥ - العمل على تنفيذ مشاريع الانماء الانتاجية وخاصة ذات المردود السريع منها .
- ٦ - الاستمرار في بذل الجهود للحصول على المزيد من المساعدات والقروض العربية والاجنبية لتمويل المشاريع الاقتصادية الحيوية .



مجلس النواب

٧ - تشجيع استثمار الراسمئل المحلية والعربية والاجنبية في جميع قطاعات التنمية وتهيئة المناخ المناسب لاجتذابها وفي سبيل معالجة الاوضاع الاقتصادية الراهنة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين فقد خصصت الحكومة في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٢ مبلغ (٣٣٩) مليون دينار للمشاريع الانمائية منها (٥) ملايين دينار للمشاريع قيد التنفيذ و (٥) ملايين دينار للمشاريع الجديدة و (١٤٩) مليون دينار للمشاريع الممولة من القروض والمساعدات الاقتصادية الاجنبية . ومن اهم هذه المشاريع مشروع سد الزرقاء وري الاغوار ومشروع سكة حديد حطية العقبة ومشروع الابنية المدرسية المهنية ومشروع طريق عمان الزرقاء الجديدة وتوسيع وتحسين المواصلات السلكية واللاسلكية ومشاريع الري ومياه الشرب والكهرباء . اما الرصيد فمخصص لسداد القروض والالتزامات الخارجية والداخلية .

وما زالت الحكومة ملتزمة بمبدأ التعويض على المتضررين . وقد شكلت - وخرجا لجانا لاعادة النظر في بعض التقديرات ليم على ضوء توصياتها وضع الاسس لتنفيذ عملية التعويض ضمن اطار السياسة العامة للاتحاد الاقتصادي في المملكة . ومن الجدير بالذكر ان اموال الاغذية العربية التي جمعت لغايات التعويض ما زالت مجمدة في البنوك . في ضوء الحقائق والمبادئ الآتفة الذكر جرى اعداد مشروع قانون الموازنة العامة المعروض امام مجلسكم الكريم ، وورد في هذا المجال ان ايين المرتكزات الرئيسية التي اشتمل عليها مشروع القانون : -

- ١ - اشتملت ارقام الاتفاق في الباب الاول على الالتزامات الحقيقية المترتبة على الخزينة التي يصعب تخفيضها او تأجيلها والتي تؤمن الدعم للقوات المسلحة الاردنية والامن العام ، وتضمن استمرار تأيين الخدمات العامة الاساسية وتنشيط الحركة الاقتصادية والاستمرار في تنفيذ مشاريع الانشاء والوفاء بالالتزامات الخارجية والداخلية ودعم صمود الضفة الغربية ضمن الامكانيات المالية المتوافرة .
- ٢ - لقد ارتبط الاتفاق ارتباطا وثيقا بمصادر التمويل في البابين الثاني والثالث بحيث لا يتفق من الخصصات الا اذا تحققت الموارد المقابلة لها .
- ٣ - نظرا لقطع المعونة اللبية ودعم توقع اعادتها فقد ادرأت الحكومة عدم ادراجها في مشروع القانون .
- ٤ - تم ادراج ارصدة المساعدات المالية الكويتية عن السنتين ١٩٧٠ و ١٩٧١ بالاضافة الى قيمة المساعدات عن سنة ١٩٧٢ الحالية .
- ٥ - بناء على توصية مجلس الامة الكريم خلال مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧١ فقد تم تقسلا مبلغ (٢٤٢٦٠٠٠) دينار من الموازنة الراسمالية الى الموازنة الجارية نظرا لان طبيعة هذه النفقات جارية ومتكررة .
- ٦ - لقد بلغ العجز في مشروع القانون (١٢٠٤٥٠٠٠) دينار سيغطي من المساعدات المالية الكويتية في حال استئنافها واذا لم يتحقق ذلك فيستمر تسديد العجز من القروض الداخلية والمساعدات الخارجية .

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين

قدت الوردات والنفقات الاجمالية للسنة المالية الحالية كما يلي : -

النفقات	الواردات	
دينار	دينار	
٨٩٤٢٠٠٠٠	٧٧٣٧٥٠٠٠	الباب الاول
٢٠٥١٥٠٠٠	٣٢٥٦٠٠٠٠	الباب الثاني
١٤٩٢٥٠٠٠	١٤٩٢٥٠٠٠	الباب الثالث
١٢٤٨٦٠٠٠٠	١٢٤٨٦٠٠٠٠	المجموع

وفيما يتعلق بالنفقات المدرجة في الباب الاول فنوزع حسب طبيعة الاتفاق على النحو التالي : -

النفقات	النفقات	
الراسمالية والاخرى	الجارية	
دينار	دينار	
١٤٥٠٠٠	٤٣٩٧٥٠٠٠	١ - القوات المسلحة والامن العام
٣٢٢٢١٠	٢٩٦٠٣٠٠	٢ - الادارة العامة
١١٩ ٣١٠٠	٧٧٤٧١٠٠	٣ - الادارة المالية والاقتصادية
٦٩١٧٧٠	٩٨٠٠٥٥٠	٤ - الخدمات التربوية والصحية
٤٤٧٨٣٠	١٥١٥١٠٠	٥ - الخدمات الاعلامية
٤١٨٣٥٩٠	٢٩٧٥١٠٠	٦ - ادارة المشاريع
١٢٧٣٥٠٠	١٤٦٩٨٥٠	٧ - خدمات النقل والمواصلات
١٨٩٧٧٠٠٠	٧٠٤٤٣٠٠٠	المجموع الكلي

وارجو بهذه المناسبة أن اتوجه بالشكر والتقدير ، الى اشقاتنا الذين يقفون لنا العون والدعم لمساعدتنا واهلنا في الوطن المحتل على الصمود في وجه الاطماع والتحديات . وأخص بالشكر صاحب الجلالة الملك فيصل للعظم ملك المملكة العربية السعودية وسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم دولة ابو ظبي وعظمة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان . كما تقدم الحكومة بالشكر الى حكومة الولايات المتحدة الاميركية على المساعدات المالية والاقتصادية للاردن وكذلك الدول الصديقة الاخرى التي ساهمت في تقديم القروض والمساعدات الفنية والاقتصادية لدعم جهود التنمية والتطوير في المملكة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

يفضل الله ورحمته وحكمته القائد وشجاعته ويفضل وحي المواطن وتضحياته ، تسير القافلة ، قافلة الخير تواجه التحديات وتلدل العقبات ، تحمل لواء البناء والاعمار وراية الصمود والتحرير ، في سبيل حرة هذا البلد ورفاه بنيه في ظل صاحب الجلالة الحسين المعظم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
وزير المالية / الموازنة العامة
اليس المعشر

مجلس النواب

السيد المقرئ

السيد ابو العز

السيد المقرئ

[illegible]

السيد الرئيس

الجميع : (موافقون)

السند الرئيسي

— 1 —

السيد المقرر

قرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب ببنائها
القانوني بمجلسات متعددة أسفرها بتاريخ ١٩٧٢/٤
برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد زاهر المبلح وحضور
اصحاب المعالي والقضيلة والعطوفة السادة : خالقر
سليمان القاضي ، بشارة غصين ، ساهبا الكيككة ، عيسى
معر ، عبد الوهاب الخالي ، نبال الخالرج حيدر ، عبد
الباقى جيمو ، زرق الطائنه وعيسى الدين الخليل
ونظروا بمشروع قانون من ازالة قيد العقول
لعام ١٩٧٢ وبعد دراسته وتبنيها في المجلس
بالصيغة المرفقة الجديسة ، وافقوا على اقرارها
بالموافقة على قرارها

[illegible]

July 12/50

عبارة سقوط كلمة من ناحية الطباعة ويقترح ان تضم هذه الاقتراحات على قرار اللجنة ويبقى موضوع مخالفة السيد خالد الحاج حسن التي يقول فيها اري ان تكون نسبة الربح القصوى للمستودع ١٥٪ والصيديلات ٢٠٪ بحد ١٧٪.

السيد الحاج حسن نائب عمان

المادة (٥٦)

«يقرر الوزير بمسند الاستئناس برأي مجلس النقابة الجذال على نسبة الربح المصرح به للمستودعات بما لا يزيد عن ١٧٪ من الكلفة ونسبة ربح الصيديلات بما لا يزيد عن ٢٢٪ من الكلفة وله تحديد سعر كل دواء على حده بغض النظر عن نسبة الأرباح بتوصية من اللجنة والأرفع هذا الموضوع اهم موضوع في مشروع هذا القانون هو تحديد الربح بالنسبة سواء للمستودع أو للصيديلي، اللجنة الواقع كلفتني مع زميل من اللجنة القانونية ودرسنا هذا الموضوع دراسة رقمية تفصيلية مع مندوب من وزارة الصحة ووصلنا

بعد دراسة دقيقة يحفظ بحق الصيدلية ويحق للمستودع وحق المواطن على أساس ان تكون النسبة ١٥٪ للمستودع و ٢٠٪ للصيدلية واعتقد ان هذه نسبة عادلة للجميع.

السيد ابو العز

كل صيدلية في هذا البلد لها مستودع وبأرقام وانا ما كنتش محضره ١٧٪ و ٢٣٪ تدخل البضاعة الى المستودع/المستودع يزيد عليها ١٧٪ ويخرجها المستودع الى الصيدلية تبعة يضيف عليها ٢٣٪ بالاضافة يأخذ المستودع وصاحب المستودع ٢٥٪ كسيون نصفى الارباح ١٥٪ هذا العلاج مثل الهواء كل شخص في هذا البلد في حاجة العلاج اكثر من الهواء واكثر من الماء والحقيقة في كثير منا في هذا المجلس ومن المسؤولين لا يستعمل علبه اسبرين في بيته ويدفع مضارتي ان الذي يدفع المضاري هو المريض وهو الفقير في هذا البلد، فهذا ارجو من المجلس الكريم ان تأجل وتخصص لجنة خاصة لمناقشة الموضوع الجلسة القادمة.



السيد المقرر

يا سيدي القانون يمنع انه الواحد يكون عنده مستودع وصيدلية وهذا محذور الحاج عاطي ليس له وجود.

السيد ابو العز

اذا منع صاحب المستودع ان يستعمل صيدلية خاصة له فانا اوافق على هذا القانون.

السيد المفلح نائب عمان

يا سيدي النقطة الاساسية هي تحديد نسبة الربح للمستودع والصيدلية، اللجنة اقرت ما ذكره المقرر ثم جاءت اسوال الخالف السيد خالد الحاج حسن ووضع التصويت لهذا المجلس في هذه النقطة وصوتوا على اساس الاقتراح الذي قدمه النائب السيد خالد الحاج حسن.

السيد ابو العز

والقوا على رأي برجيو خالد الحاج حسن يدافع عن رأيه.

السيد المفلح نائب عمان

هو عمل تنظيمي في مهنة الصيدلية ولم يكن فيه شيء يتعلق بالمواطن الا تحديد الربح ونسبته لأجل المستودعات ومن اجل الصيديلات اللجنة بعد دراسة عميقة ومطولة مع وزارة الصحة والمندوب المرسل من قبل وزارة الصحة تحدثت بـ ١٧ و ٢٣ الا انه احد اعضاء اللجنة بين الآن مخالفتها وطرح هذا على المجلس فاخذ الموافقة على الامر وامسك بقية القانون فهي قضية تنظيمية ليس لها علاقة فيها وهي مرتبطة بالصيدلية والمستودعات

بوزارة الصحة وقامت اللجنة بالدراسة وجعلت السيادة للوزارة لا للنقابة.

السيد الخشمان نائب السلط

يا سيدي انا بدي ارد على المقرر هو اول شيء ان صاحب المستودع هو خلاف صاحب الصيدلية لكن لا اعلم الاخ صاحب المستودع يكون اب للصيديل او ابنه للصيديل فنسبة ١٥٪ هي كثيرة يجب ان تخفض الى ١٠٪ للمستودع كافي ١٠٪.

الشيخ جمو

الواقع ان اسعار الادوية في هذا البلد تزيد اكثر من ضعفي في لبنان او في سوريا او في مصر او اي بلد عربي، ولا يجوز لهذا المجلس ان يناقش القانون على اساس التسليم بالواقع فالنتيجة بالنسبة للمواطن، ان كانت الارباح لصاحب المستودع أو لصاحب الصيدلية. فالنتيجة بالنسبة للمواطن واحدة فالسعر او نسبة الربح انما تكون (١٥) لصاحب المستودع و (٢٠) لصاحب الصيدلية بالنسبة تكون ٣٥٪ وانا لم اسمع بان هناك مشروعاً في العالم نسبة الارباح في الشهر الواحد او في السنة تصل الى ٣٥٪ هذا العلاج يتكرر ويبيع بالسنة اكثر من عشرة او عشرين مرة ففي كل مرة عندما يربح الصيديلي او صاحب المستودع ١٥، ٢٠، ٣٥ و ٣٥٪ عندما تتكرر العملية في السنة اكثر من عشرين مرة فهذا الربح يزيد عن ٣٠٠ او ٥٠٠ في الليلة ولذلك يجب ان تناقش هذا الموضوع على اساس ان يكون السعر سعراً مناسباً وان نسال عن الاسعار في البلاد العربية لان المواطن الفقير هو الذي يحتاج الى العلاج لذلك ارجو هذا المجلس ان يرفض هذا القرار وان يحدد كرامة هذا المهنين بنسبة ان يبيع بمقدار يستطيع المواطن ان يتحملها.

هكذا على القانون

السيد الحاج حسن نائب عمان

الواقع الأخ الشيخ جبريل أرقام أنا باكسد ان شويه فيها مبالغة . فلذلك القضية قضية حفظ حقوق جميع الاطراف ، المواطن اولا وصاحب الصيدلية وهو مواطن ثانيا وصاحب المستودع ثالثا وهو وهو مواطن ايضا فلذلك يرجو من الاخوان ان يكون بالفعل موضوعين وواقعيين وانطلاقاً من هذا المفهوم ان تناقش الموضوع .

الدكتور الريماوي نائب رام الله

مع موافقتي على تحديد الرخ كذا وردت على لسان الزميل خالد الحاج حسن الا انني اؤيد ما قاله فضيلة الشيخ عبد الباقي جبر ، فأننا بنفسه اشترت دواء من سوريا ولبنان ب (٢٣) قرشاً للزجاجة الواحدة ويباع هنا ب (٤٩) قرشاً ، نفس الدواء ونفس المواصفات ب (٤٩) قرشاً يباع هنا ويباع في سوريا ولبنان ب (٢٣) قرشاً وهذا دليل على الرخ الفاحش الذي تتقاضاه الصيدليات .



الواقع بالنسبة لهذا الموضوع لا شك ان شعور اخواننا النواب ينشئ عن شعور المواطنين في هذا البلد ، بان الدواء حاجة ضرورية للمواطن كرخيف الخبز وكاس الماء ، ويجب اؤكد للاخوان ان اللجنة انطلاقاً من هذا الايمان ارادت في مناقشة هذا الموضوع مناقشة موضوعية تفصيلية جلية ، فطلبت الاطلاع وتزويد اللجنة بنسب الارباح التي تتقاضاها الدول العربية المجاورة سواء في لبنان او في سوريا او سواء في الجمهورية العربية المتحدة الواقع بالنسبة الى سوريا الصيدليات ما في مستودعات تستورد الدولة تستورد ، لكن الصيدليات تعطي نسبة تزيد عن ١٥٪ وكما اذكر ٢٠٪ نقطة حياصة هذه للاخوان يوعوها ، بالنسبة للمستودعات ، لبنان مثلاً تقوم هذه المستودعات باستيراد هذه الادوية ونسبة الرخ تزيد عن ٢٠٪ ، فلذلك هذا موضوع



هكذا عبد الله

السيد ابو العز
عادة الأرباح توضع على الدينار الواحد مثلاً
هذه نظارة تساوي دينار ويضاف إليها ١٠٪ أو ٥٪
وكل ما يزيد عن الدينار تضع أرباح باقل شوية لان
الجمعة الدنانير لا تقدر ان توضع خمسين قرشاً
او ٢٥ او توضع عليه ١٥ حتى يمشي بالاسواق ،
انتم واضعين العلاج هنا سعر الدينار ، الزجاجة ام
الدينار عليها ارباح سعر الزجاجة التي عليها عشرة
دنانير في علاج انا اشتريته لبتني ١٥ دينار وفي علاج
أخذه الغير ثمنه دينار ، انا يضع على الزجاجة
ام الخمسة عشرة دينار ٦٥٪ يضاف إليها ارباح
نفس التاجر لا يوافق على ذلك عمل التنظيم الذي يقول
عليه معالي الأخ الكريم في هذا المجلس انوجدنا المجلس
الكريم لوضع القوانين والانظمة صحيح ومطلوب من
المجلس الكريم ان يضع اسعار الصيدليات والمستغلين
في هذا البلد وهذا البلد احتكارية لكثير من الناس
لذلك انا مجهز لهذا العمل واناشد المجلس الكريم بالله
ان يؤجل هذا الاجتماع ، لاجتماع آخر حتى تدرس
دراسة جيدة واطلب المجلس الكريم على تأييدي.

السيد المفلح نائب عثمان

ياسيدي القضية في غاية البساطة ، لم يقرر اللجنة
ان يكون الربح ١٥٪ ولا ٢٠٪ بشكل قاطع وانما
قالت للوزير ان يحدد الربح وان لا يزيد عن ١٥٪ فن
وقت لأخز الوزير المختص وقسم الصيدلة واللجنة

المختصة لتحديد الاسعار من وقتت لأخر هي التي
تحدد السعر بغض النظر عن الاستيراد وهي التي تحدد
الربح بان لا يزيد عن ١٥٪ يجوز يضمه ٥ يجوز يضمه
١٠ ولذلك القضية واضحة ولا داعي للتأجيل.

السيد الحفيد نائب عثمان

ياسيدي في البلد مثل عامي لا الانسان يشتري
غرض يقولوا هذا صيدلي اصبح الانسان صيدلي ،
عاطي ابو العز عارض على زيادة سعر الاسعار فهذا
صحيح ولكن قرار اللجنة نزيهه ، للوزير المختص
اعادة النظر بالتسيرة .

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على مخالفة السيد خالد
الحاج حسن

الجميع (موافقون)

السيد الرئيس

مشروع قانون مزاولة مهنة الصيدلة لسنة ١٩٧٢ هل
يوافق المجلس عليه بالصيغة التي وضعتها اللجنة
القانونية مع التعديل الذي وافق المجلس عليه قبل قليل

الجميع موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس
والذي سيرفع بها الى مجلس الاعيان الموقر)

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون مزاولة مهنة الصيدلة

التعريفات والمصطلحات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مزاولة مهنة الصيدلة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها
فيها يلي ، ما لم يدل القرينة على خلاف ذلك .

المملكة : المملكة الاردنية الهاشمية

الوزير : وزير الصحة

الوزارة : وزارة الصحة

وزارة الاقتصاد الوطني : الوزارة أو الوزارات المختصة بشؤون الصناعة

الدايرة : دايرة الصيدلة والوازم في الوزارة

المدير : مدير دائرة الصيدلة والوازم

مدير الصحة : مدير الصحة في المحافظة أو في الزواجر

القائفة : نقابة الصيادلة في المملكة

المهنة : مهنة الصيدلة

الصيدلي : كل شخص يحمل شهادة صيدلي من إحدى كليات الصيدلة
المعترف بها في المملكة .

الصيدلي المرخص : كل صيدلي يسجل في سجل الصيادلة لدى الوزارة والنقابة
ويبرأخص بمزاولة المهنة .

الطبيب : الطبيب البشري أو طبيب الأسنان أو الطبيب البيطري حسبما
تدل القرينة على ذلك .

دستور الأدوية (الفارماكوبيا) : مجموعة رسمية تحتوي على المواصفات الكيماوية والحيوية
والفيزيولوجية والصيدلانية للأدوية الواردة فيه .

الدوام : كل يوم من أيام العمل في الصيدلة في مؤسسات الأدوية التالية
بمقتضى الوزير .

مكتبة
١٩٧٢

ب) اية مادة أو مجموعة مواد تستعمل في تشخيص أو شفاء أو معالجة أو تطيف أو منع أي مرض في الإنسان أو توصف بأن لها هذه المزايا ، أو .

ج) اية مادة غير الاطعمة تصدبها التأثير على جسم الانسان من حيث البنية أو الوظيفة ، أو .

د) اية مادة تستعمل كجزء من المواد المعينة في الفقرات أ ، ب ، ج ، من هذا التعريف .

كما عرفت في الفقرة (أ) السابقة

الأدوية الدستورية :

الأدوية الخاصة :

الاشكال الصيدلانية المعترف بها دوليا والتي تصرف للمريض جاهزة وتحمل اسما تجاريا خاصا بها أو اسما كيميائيا غير وارد في احداث طيبة من دساتير الأدوية التي يعتمدها الوزير .

كل مادة يؤدي استعمالها الى تلف عضوي أو خلل وظيفي أو وفاة اذا ما استعملت بجرعة اكبر من المقرر لها .

السم :

عدد معين من وحدات الانتاج لدواء واحد بدو به بتحضيرها وتجهيزها وتم فحصها ومراقبتها دفعة واحدة وكانت تحمل رقما خاصا بها .

التشغيلة أو الوجبة :

الصيدلية العامة أو الخاصة أو المستودع أو المصنع .

المؤسسة الصيدلانية :

المؤسسات العلمية التي تمنح لها قوانين بلادها منح اجازة تصرح لحاملها مزاوله مهنة الصيدلة في ذلك البلد وتؤهله لحمل لقب صيدلي .

كليات الصيدلة :

كليات الصيدلة التي تسمح قوانين المملكة لحملها شهادتها بمزاولة المهنة فيها وتشمل كليات الصيدلة في الدول العربية واية كلية تقرر الوزارة والقابلية الاعتراف بها بعد الاستئناس برأي وزارة التربية والتعليم .

الكليات المعترف بها :

الصيدلي أو الطبيب المكلف بالتفتيش من الوزير .

المفتش :

اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية المشكلة بموجب احكام هذا القانون .

اللجنة :

مزاوله المهنة

المادة ٣ - يعتبر مزاوله المهنة تحضير أو تركيب أو تجهيز أو تصنيع أو تعبئة أو تجزئة أو استيراد أو تخزين أو بيع أي دواء أو تخليق مواد الأولية .

المادة ٤ - لا يجوز لاحد ان يزاول المهنة في المملكة بأية صفة كانت الا بعد ترخيصه من الوزارة وتسجيله في النقابة .

المادة ٥ - لا يجوز لأي صيدلي مرخص ان يمارس عمله في أية مؤسسة صيدلانية ما لم يحصل على ترخيص بذلك من الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة .

المادة ٦ - يجب ان تتوفر في طالب الترخيص الشروط التالية :

- أ) ان يكون اردنيا ، أو من رعايا دولة عربية أو اجنبية يجيز قوانينها للاردنيين مزاوله المهنة .
- ب) ان يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها .
- ج) ان يكون حاصلًا على شهادة في الصيدلة من كلية معترف بها .
- د) ان يكون قد أكمل مدة تمرين لا تقل عن (١٤٤٠) ساعة أثناء دراسته الجامعية او بعدها في احدي الصيدليات تحت اشراف صيدلي مرخص أو في مصنع أدوية توافق عليه الكلية .
- هـ) ان يجتاز الفحص المقرر حسب نظام يصدر تنفيذاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٧ - على طالب الترخيص ان يرفق طلبه بالوثائق التالية :

- أ) النسخة الاصلية لشهادة الصيدلة التي يحملها او وثيقة صادرة عن الجامعة او الكلية التي تخرج منها مصدقة حسب الأصول .
- ب) جواز السفر أو شهادة الجنسية واجازة الإقامة لغير الاردني .
- ج) سجل عدلي من البلد الذي عمل فيه أو كان مقبلاً فيه بعد تخرجه يثبت انه غير محكوم بجناية او جرم اخلاقي .
- د) وثيقة رسمية مصدقة تثبت ان شهادة الصيدلة التي يحملها تبيح له مزاوله المهنة في بلد الكلية التي تخرج منها فيها لو كان من مواطني ذلك البلد .

المادة ٨ - بعد استكمال شروط الترخيص يقرر الوزير منح الطالب ترخيصاً بمزاولة المهنة وتستوفى منه الرسوم المقررة .

المادة ٩ - كل من يرتكب جرم التزوير بالوثائق للبرزة ، يحرم نهائياً من حق الترخيص .

المادة ١٠ - لا يجوز للصيدلي المرخص امتلاك اية مؤسسة صيدلانية عامة أو خاصة أو الاشراف عليها أو العمل فيها أو التوظيف كصيدلي في المؤسسات الرسمية أو الاهلية إلا بعد ان :

- أ) يسجل في النقابة بعد دفعه الرسم القانوني لصندوقها .
- ب) يوافق الوزير على مكان وطبيعة عمله بعد الاستئناس برأي النقابة .

المادة ١١ - للوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يرخص الصيدلي الذي لا تعامل حكومته الصيادلة الاردنيين بالمثل لمدة سنتين قابليتين للتجديد شرط ان يكون خبيراً في أي حقل من حقول المهنة وان تكون خدماته ضرورية وعدم توفر مثل اختصاصه .

مكتبة

المؤسسات الصيدلانية

المادة ١٢- مع مراعاة الاحكام الخاصة بمصانع الأدوية لا يجوز انشاء اية مؤسسة صيدلانية الا بترخيص من الوزير ولا يمنح هذا الترخيص الا لصيدلي مرخص منفرد .

المادة ١٣- يقدم طلب الترخيص بفتح اية مؤسسة صيدلانية الى الوزارة مرفقا بما يلي : -

أ (تصريح بمزاولة المهنة .

(ب) شهادة التسجيل لدى النقابة .

(ج) بيان اسم البلدة التي يراد فتح المؤسسة الصيدلانية فيها .

(د) اقرار يوقعه الطالب يتضمن انه المالك الحقيقي للمؤسسة الصيدلانية المطلوب فتحها .

المادة ١٤ - أ - إذا وجد الوزير ان الشروط قد استكملت بمنح الترخيص المطلوب .

ب- لا يشرع بالعمل في المؤسسة إلا بعد إجراء كشف على المحل للتأكد من توفر كافة الشروط المطلوبة وإبراز السجل التجاري للمؤسسة.

المادة ١٥- لكل صيدلي مرخص لا يمتلك اية مؤسسة صيدلانية الحق في شراء اية مؤسسة صيدلانية شرطية ان يعلم كلا من الوزر والقبالة بذلك وان يقدم الوثائق والمستندات التي تثبت شراء المؤسسة مع الاقرار المنصوص عليه بالفقرة (د) من المادة (١٣) السابقة مصدقا من كاتب العدل .

المادة ١٦- يلغى الترخيص الممنوح من الوزارة بفتح مؤسسة صيدلانية في الاحوال التالية :

اذلما يياشر الشخص العمل في المؤسسة خلال (٦) اشهر .والوزير اعطاه مهلة اضافية لا تزيد عن (٦) اشهر اخرى اذا اثبت صاحب الترخيص ان التأخير يعود لاسباب خارجة عن ارادته واقتنع بها الوزير شرط ان يقدم طلب المهلة الاضافية قبل (١٥) يوما من انتهاء المهلة الأولى ، او .

(ب) إذا استمر إغلاق الصيدلية بعد مباشرة العمل مدة ستة كاملة في المدن التي فيها أكثر من صيدلية، أو.

إذا استمر إغلاق الصيدلية بعد مباشرة العمل مدة (٦) أشهر في المدن التي لا يوجد فيها
الائتلاف الصيدلاني، أو

(إذا نقلت المؤسسة الصيدلانية من مكانها الى اي مكان آخر سواء في نفس البلد او الى بلد آخر بدون علم مدير الصحة وموافقة الوزير ، او

(إذا استعملت المؤسسة الصيدلانية لعمل غير الذي منح الترخيص من أجله ، أو .

إذا ثبت أن السؤال عن المؤسسة الصيدلانية أو أحد موظفيها قد استعمل المهنة وتصرف بالإناء والعقاقير الممنوع بيعها إلا بوصفة طبية مما سيذكره في الجداول أ، ب، ج، د، هـ، ز، ح، ط، ي، والخاصة بهذا القانون ، أو :

ز) إذا استمر إغلاق المستودع أو المصنع بعد مباشرته العمل لمدة سنة واحدة ، أو .

(ح) إذا بيعت المؤسسة الصيدلانية دون موافقة الوزير ، أو إذا أدخل مالك المؤسسة معه شريكاً غير مرخص ، أو .

(ط) اذا ادین مالک المؤسسة الصيدلانية بعقوبة جنائية او جنحة مخلة بالشرف . او .

ي) إذا لم يعين في المؤسسة الصيدلانية صيدلي مرخص للإشراف عليها خلال ثلاثة أشهر من ترك الصيدلي المسؤول العمل .

المادة ١٧- للوزير الحق بإعادة النظر مجددا في إلغاء الترخيص، زوال أسبابه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإلغاء.

شروط امتلاك المؤسسات الصيدلانية

(١) الصيدليات العامة

المادة ١٨- أ) الصيدلية العامة هي المؤسسة المعدة لتحضير الوصفات الطبية وصرف الادوية للجمهور مقابل الثمن .

ب) صاحب الصنيذلة الاتجار بالادوية البيطرية ولوازم طب الاسنان والخيوط الجراحية والاربطة والشاش المعقم والقطن الطبي والمواد الكيماوية المعدة للاغراض الصناعية والزراعية والحجيرية والادوات الطبية والجراحية والبصرية والحجيرية والعلوات وادوات الزينة ولوازم التصوير والاشعة والمياه المعدنية وحليب الاطفال واغذيتهم ومبيدات الحشرات المنزلية .

المادة ١٩- يجب ان يكون مالك الصيدلية العامة صيدليا من خصا ولا يجوز للصيدلي ان يمتلك أكثر من مؤسسة صيدلانية واحدة في المملكة .

المادة ٢٠- اعتباراً من نفاذ هذا القانون تبقى الصيدليات التي يمتلكها شخص أو أكثر من غير الصيدالنة صيدالنية واحدة في المملكة.

المادة ٢١- يجوز لأكثر من صيدلي أن يفتح مؤسسه صيدلانية شريطة أن يكون أحدهم مفرغا
وحاصلا على ترخيص وفق احكام هذا القانون.

المادة ٢٢- -محدد عدد الصيدليات العامة والمستودعات في كل مدينة بقرار من الوزير بمسند الاستئناس برأي مجلس النقابة مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الصالح العام.

المادة ٢٣- مع مراعاة ما ورد في المادتين ١٣، ١٤ من هذا القانون :-

(أ) يمنع الترخيص بعد أن يستأنس الوزير برأي مجلس النقاية

ب) إذا تأخر مجلس النقابة عن البدء بأية ملة يزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الأوراق، يحق للمتلقي النظر بطلب الترخيص.

Boy, if life

المادة ٢٤- إذا توفي صيدلي مرخص، فلورثته من غير الصيادلة الحق بالاحتفاظ بالمؤسسة الصيدلانية على أن يعينوا لها صيدليا متفرغا مع اشعار الوزير والنقابة باسمه ويشترط في ذلك مراعاة ما يلي :-
(أ) إذا كان بين الورثة قاصر فيحق لهم الاحتفاظ بالمؤسسة مدة اقصاها سبع سنوات ابتداء من تاريخ وفاة المورث .

(ب) إذا كان أحد الورثة ممن يدرسون الصيدلة أو كان ممن أنهى الدراسة الثانوية واعتزم ذلك فيحق للورثة بموجب هذا القانون الاحتفاظ بالمؤسسة حتى ينهي ذلك الوارث دراسته شريطة أن لا تزيد المدة الممنوحة عن سبع سنوات وأن يتم نقل الملكية لهذا الوارث كاملة بعد تخرجه .

(ج) إذا لم يكن بين الورثة قاصرا أو من يدرس الصيدلة أو أنهى الدراسة الثانوية واعتزم ذلك فيحق للورثة بموجب هذا القانون ، الاحتفاظ بالمؤسسة مدة لا تزيد عن سنتين .

المادة ٢٥- إذا رغب المالك بنقل مؤسسته الى مكان يفتقر الى مثلها سواء في نفس البلد أو في اي بلد آخر ، فله ذلك بعد موافقة الوزير ، وفق احكام هذا القانون . وتعلم النقابة بذلك .

٢- الشروط والمواصفات الفنية للصيديات العامة

المادة ٢٦- يجب أن تشغل الصيدلية طابقا ارضيا يتصل بابها بالطريق العام مباشرة وأن لا يكون لها اي باب آخر يوصلها ببناء أو طريق آخر فرعي أو متصل بعيادة طبية أو مستودع أو منزل .

المادة ٢٧- على الصيدلي أن يحفظ جميع المواد الكيماوية والغالاينكية ضمن اوعية مستوفية الشروط المنصوص عليها في دساتير الادوية وأن تكون مرتبة بشكل لا يترك مجالا للخطأ وأن تكتب اسمائها بشكل واضح على لصقات ثابتة .

المادة ٢٨- يجب أن تكون جميع الادوية والمستحضرات الجاهزة للمعدة للاستعمال أو البيع في الصيدلية من نوع جيد وخالية من الشوائب والفش ومحفوطة بشكل لا يتطرق اليها الفساد .

المادة ٢٩- على الصيدلي أن يتمتع عن بيع جميع الادوية والمستحضرات الفاسدة أو المشكوك في صلاحيتها أو ذات الفعالية الموقوتة بعد انتهاء فعاليتها .

المادة ٣٠- على كل صيدلي أن يحتفظ في صيدليته بنسخة من هذا القانون ليرجع اليه عند الحاجة .

٣- الصيديات الخاصة

المادة ٣١- الصيدلية الخاصة هي المؤسسة الصيدلانية التابعة لمؤسسة طبية أو اجتماعية أو اقتصادية إفناء لغاياتها الطبية والمعدة لتحضير الوصفات الطبية وصرف الادوية الى فئة معينة من الجمهور يحددها الوزير في كل حالة على حدة بعد استشارة النقابة .

المادة ٣٢- لا يجوز التصريح بفتح صيدلية خاصة الا للمستشفيات والمستوصفات الحكومية او البلدية او الاهلية او التابعة للجمعيات الخيرية المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي غايتها مساعدة الفقراء واسماهم أو الشراكات العامة والمؤسسات العامة أو الأطباء وفق المادة (٣٦) من هذا القانون .

المادة ٣٣- يشترط لترخيص الصيديات الخاصة :-

- (أ) أن لا تكون متصلة بالطريق العام مباشرة بل تكون ضمن المؤسسة التي تعمل بها .
(ب) أن لا تصرف فيها الادوية الا للمرضى المقيمين في المستشفى الملحقة به باستثناء حالة فقدانها من الصيديات الاخرى الموجودة في البلدة .
(ج) أن لا تصرف أي دواء لمرضى العيادات الخارجية التابعة لذلك المستشفى او المستوصف الا اذا كانت تلك الادوية تعطى لهم مجاناً او بسعر منخفض .

المادة ٣٤- اذا كانت الصيدلية الخاصة في بلد ليس فيه صيدلية عامة فيمكن بصورة استثنائية صرف الادوية لمرضى عيادات المؤسسة التابعة لها وللجمهور بالسعر المقرر وتفقد هذا الحق عند فتح اول صيدلية عامة هناك .

المادة ٣٥- كل صيدلية خاصة (باستثناء عيادات الأطباء المصرح لهم ببيع الادوية وفقا لهذا القانون) يجب أن يتسولى ادارتها ومسؤوليتها صيدلي مرخص متفرغ ، وتخضع مثل هذه الصيديات لجميع الاحكام الخاصة بالصيديات العامة من حيث المواصفات والشروط الفنية والادارة والمسؤولية .

المادة ٣٦- (أ) للطبيب ويتصرح من الوزير ، أن يصرف بعض الادوية لمرضاه الخصوصيين وذلك اذا كان مقيما في بلد ليس فيه صيدلية عامة او خاصة ويبعد عن اقرب بلد فيه صيدلية عشرة كيلو مترات على الاقل .

(ب) على الطبيب الذي صرح له ببيع الادوية أن يتقيد بأسعارها كما هي في الصيديات العامة بحيث لا يتباع بأسعار تزيد أو تنقص عن أسعارها في الصيديات على أن تحد الادوية التي يمكن بيعها من قبل الوزير .

المادة ٣٧- يبطل التصريح المعطى للطبيب عند افتتاح صيدلية عامة في مركز عمله او إذا انتقل من مركزه .

المادة ٣٨- للوزير بتسيب من المدير وبعد استشارة النقابة السماح لاي مساعد صيدلي مسجل ومتفرغ أن يكون مسؤولا عن صيدلية خاصة تابعة لمستشفى او لجمعية خيرية ويشترط في ذلك .

(أ) أن يعمل المساعد تحت إشراف طبيب المستشفى أو المؤسسة .

(ب) أن لا يصرف أو يحتفظ في الصيدلية بأي من السموم الشديدة او الحفيفة او العقاقير الخطرة المذكورة في الجداول ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ الملحق بهذا القانون .

المادة ٣٩- اذا توسعت خدمات المستشفى او الجمعية الخيرية او اذا زادت ابرزة المرضى لديها على عشرين فعلى المستشفى او الجمعية الخيرية تعيين صيدلي مرخص متفرغ .

مكتبة

المادة ٤٠ - المدير الصحة ان يرخص المحلات التجارية في القرى النائية الحالية من اي طبيب او عيادة خاصة او حكومية او خيرية ببيع الادوية التالية :-

- ١ (الاسبيرين باسمائه التجارية المختلفة
- ٢ (زيت الخروع
- ٣ (الملح الانكليزي
- ٤ (بيكر بونات الصوديوم
- ٥ (مسحوق السلفا
- ٦ (حامض البوريك
- ٧ (غليسرين
- ٨ (فازالين
- ٩ (رباط وشاش وبلاستر
- ١٠ (ماء الاكسجين
- ١١ (محلول ميركوروبوم

واية مادة اخرى يوافق الوزير على اضافتها بتوصية من المدير .

المادة ٤١ - تكون المواد المذكورة في المادة السابقة مجهزة بمقوآت معدة للبيع كاملة ولا يجوز للتاجر بيعها مجزأة وتكون مهياة ومركبة فنية من صيدلية عامة .

المادة ٤٢ - يحدد الترخيص المذكور في المادة (٤٠) سنويا من مدير الصحة الذي يحق له سحبه لاي سبب ، وكل تاجر توجد بمخزونه دون ترخيص اية مواد صيدلانية وادوية اخرى تصادر ويلاحق كمتهم للصيدلية بدون ترخيص .

المادة ٤٣ - يشترط فيمن رخص له بيع الادوية المذكورة ان يحتفظ برقاع الصيدلية ملصقة على زجاجات تلك الادوية .

المادة ٤٤ - يحظر على الصيدليات العامة والخاصة بيع اي تاجر غير مرخص اي دواء .

٤ - مستودعات الادوية

المادة ٤٥ - أ (المستودع هو المؤسسة الصيدلانية المعدة لاستيراد وتوزيع وبيع الادوية بالجملة .

ب (لصاحب المستودع الإيجار بالمواد الواردة في الفقرة (ب) من المادة (١٨) من هذا القانون .

المادة ٤٦ - أ (يحظر على اي كان بعد نفاذ هذا القانون ان يفتح او يشتري مستودعا للادوية الا اذا كان صيدليا مرخصا ومفترغا ولا يمتلك اية مؤسسة صيدلانية اخرى .

ب (يحق لصاحب المستودعات من غير الصيدلة والمؤسسة قبل خمس سنوات على الاقل من نفاذ هذا القانون الاحتفاظ بمستودعاتهم والاستمرار باعمالهم التجارية وتعتبر قائمة قانونا شريطة ان يعمل في كل مستودع صيدلي مرخص ومنفرد ومسؤول .

المادة ٤٧ - يحظر ان يكون لأي مستودع ادوية مرخص اي فرع آخر في نفس المدينة او اي مدينة اخرى في المملكة الا بترخيص من الوزير ويعتبر كل فرع من هذه الفروع مستودعا مستقلا ويتم الترخيص بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة الذي له حق ابداء الرأي خلال شهر من ورود الطلب .

المادة ٤٨ - على اصحاب فروع المستودعات القائمة عند نفاذ هذا القانون ان يرفعوا اوضاعها وفقا لاحكامه .

المادة ٤٩ - يجب ابلاغ الوزير والنقابة عن كل تبديل يقع في اسم المستودع او عنوانه او مكانه او اسم الصيدلي المسؤول .

المادة ٥٠ - لا يجوز نقل ملكية مستودع ادوية مرخص الا الى صيدلي مرخص مفترغ ويستثنى ورثة المالك الذين لهم حق امتلاكه وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٥١ - أ (يحظر على اصحاب المستودعات والمصانع بيع الادوية الى المؤسسات الصيدلانية والمستشفيات والمؤسسات الطبية .

ب (يسمح للمستودعات ببيع بضائعها الى الاطباء المرخصين بمحاذاة الادوية وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٥٢ - يسمح لصاحب المستودعات ببيع المواد الكيماوية المستعملة في الصناعة والزراعة لمن يحمل تصريحها من الوزير بالتعامل بها .

المادة ٥٣ - يحظر على مالك المستودع بيع اي دواء او مستحضر صيدلاني جاهز الى اي عطار او بقال او اي فرد .

المادة ٥٤ - أ (لا يجوز لاي مستودع ان يبيع اية بضاعة ويسلمها الى الصيدلي او يشحنها اليه قبل ان يلصق على غلافها الخارجي رقعة التسعيرة المقررة دون مسح او تصحيح في الارقام وعلى الصيدلي ان يرفض قبولها بدون رقاع التسعيرة والا اعتبر مخالفا .

ب (يشترط ان لا تخفى رقاع التسعيرة وكيفية الاستعمال اسم العلاج وتاريخ نفاذ مفعوله وعبارة عينة والا اعتبر الدواء او المستحضر مشبوها ويصادر خبثا وجد فضلا عن الملاحقة الجزائية

المادة ٥٥ - على صاحب المستودع ان يحتفظ ويخزن الادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة في اوعيتها الاصيلة ولا يجوز له فتحها او تجزئتها الا باذن وموافقة اللجنة وكل مخالفة او اضافة على اسم العلاج طباعة او خبثا بالحبر تعتبر غشا ويصادر العلاج تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥٦ - يقرر الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة الحد الاعلى لنسبة الربح المصروح به للمستودعات بما لا يزيد عن ١٥٪ من الكلفة ونسبة بيع الصيدليات بما لا يزيد عن ٢٠٪ من الكلفة وله تحديد سعر كل دواء على حده بغض النظر عن نسبة الارباح بتوصية من اللجنة .

المادة ٥٧- لا يرخص لأي مستودع باستيراد الادوية والمواد الكيماوية التي يكون وكيلها لشركاتها الا من مصادرها الاصلية ودون أي وساطة ما .

المادة ٥٨- يحظر على صاحب أي مستودع بيع او اعطاء اية صيدلية اية عينات طبية وينحصر توزيعها على الاطباء والمؤسسات الخيرية .

المادة ٥٩- أ (تكون عينات الادوية موسومة بعبارة تشير الى انها (عينة طبية مجانية) باللغة العربية او الانجليزية او الفرنسية على لصاقة الرعاء الداخلي وعلى وجهين من الغلاف الخارجي يحملان اسم الدواء شريطة ان تم الطباعة في المنشأ وفوق اسم الدواء بشكل متقاطع معه او تحته مباشرة وتستثنى - من شرط الطبوع على الوعاء الداخلي - الامبولات والحقنات المطبوع اسمها على الزجاج او المعدن مباشرة والتحاميل والحبوب الموضوعة في ورق قصديري او بلاستيكي وانايبب المرهم المطبوع اسمها على الانبوب مباشرة .

ب (يكون تاريخ انتهاء مفعول الدواء الموقوت مطبوعا من قبل الشركة المصدرة وليس مخنوما بالخبر .

ج (يجب ان لا تخفي رقاع السموم او وقاع الاستعمال تاريخ نفاذ المفعول وبخلاف ذلك يصادر الدواء .

د (للوزير تحديد انواع الادوية الموقوتة الفعالية بتوصية من اللجنة .

المادة ٦٠- يحظر على صاحب أي مستودع والصيدلي المسؤول عنه التواطؤ مع الاطباء والصيادلة بقصد تحقيق نفع شخصي خلافا لاحكام هذا القانون .

المادة ٦١- على صاحب المستودع الاحتفاظ بقبود الاستيراد ويبيع مختلف الادوية وصرف العينات الطبية تبين الكميات المباعة والموزعة كميات واسماء المشترين والكميات المشتراة والموزعة شهريا وان تحفظ هذه القبود لمدة سنتين من تاريخ اخر اجراء فيها على ان لا تتلف الا بعد موافقة الموظف المختص في دائرة ضريبة الدخل ، وعلى الصيدلي الاحتفاظ بجميع فواتير الادوية والمستحضرات الصيدلانية التي يشتريها من المستودع لمدة سنتين على الاقل ليرازها للمفتش وذلك لغاية حصر البيع للصيديات .

المادة ٦٢- على صاحب المستودع ان يحفظ في مستودعه بسجل خاص للمقايير الخطرة يمسه الصيدلي المسؤول وفقا لاحكام الخاصة بها .

المادة ٦٣- يحظر على صاحب المستودع بيع المقايير الخطرة الى اصحاب الصيديات او المستشفيات او غيرها من المؤسسات الطبية الا بموجب تصريح من الوزير .

المادة ٦٤- يحق للمفتش دخول المستودعات في اى وقت لمراقبة مدى تقييد صاحب المستودع بالقوانين والانظمة والتعليقات المتعلقة بزاولة المهنة وعلى صاحب المستودع والصيدلي المهيول تمهيد عمل المفتش .

المادة ٦٥- لا يحق لصاحب المستودع او المسؤول عنه فرض الكمية التي يرغب في بيعها للصيدلي من الادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة وعلى صاحب المستودع ان يحفظ بنسخة من هذا القانون للرجوع اليها عند الحاجة .

٥ - مصانع الادوية

المادة ٦٦- المصنع هو المؤسسة الصيدلانية التي يتم فيها تحضير او تركيب او تخليق او تجهيز او تجرئة الادوية بقصد البيع او التوزيع بالجملة .

المادة ٦٧- يجوز لأي كان او لاية شركة مساهمة فتح مصنع للادوية وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٦٨- لا يفتح أي مصنع للادوية والمستحضرات الصيدلانية الا بعد الحصول على ترخيص من الوزير بتوصية من المدير ، وبعد توفر الشروط التالية :

أ (ان يكون المصنع في منطقة بعيدة عن الاماكن المأهولة بالسكان .

ب (ان يحصل الطالب على ترخيص من البلدية التي يقع المصنع في منطقتها .

ج (ان يحصل على توصية من وزارة الاقتصاد الوطني تؤكد الجدوى الاقتصادية لمشروعه .

المادة ٦٩- يجب ان يحتوي المصنع على الاقسام التالية :-

أ (اقسام الانتاج - على ان تتوفر فيها الاجهزة والالات والمعدات المذكورة في الجداول الملحقة بهذا القانون .

ب (المخازن ، وتقسم الى ثلاثة اقسام :-

١ (مخبر كيمياء مجهز بالمواد الكيماوية والاجهزة الفنية التي تمكنه من تحليل جميع المواد الخام والمستحضرات الجاهزة الواردة للمصنع والمنتجة فيه .

٢ (مخبر التحميص ، مجهز بالاجهزة والمواد اللازمة التي تمكنه من قياس عقامة الادوية .

٣ (مخبر جرثومي ، مجهز بما يكفي لقياس البيروجينات والميكروبات واشباهها .

المادة ٧٠- يجب ان يشرف على كل مخبر في المصنع ، صيادلة مرخصون او اختصاصيون كل في حقله وان تتوفر فيها الاجهزة الواردة في الجدول الملحق بهذا القانون وما يضيفه اليه او يخلقه منه الوزير .

المادة ٧١- أ (يعين المصنع مدير في عام يشرف على جميع اقسامه على ان يكون صيدليا من اختصاص مقررغا وفي حالة غيابه مؤقتا ينوب عنه صيدلي اخر على ان يتم ابلاغ الوزير والقبالة بذلك .

ب (تبلغ ادارة المصنع الوزير باسم المدير الفني واذا ترك العمل فيتوجب على الادارة خلال خمسة عشر يوما ان تعين خلفا له .

ج (المدير الفني مسؤول عن ضبط المقايير الخطرة ومراقبة ان يحفظ بنسخة من هذا القانون والانظمة المرعية .

مكتبة

المادة ٧٢- يشارك المدير الفني في المسؤولية الصيدلي أو الاختصاصي المسؤول عن مخبر المصنع الوارد ذكرها في الفقرة (ب) من المادة (٦٩) .

المادة ٧٣- تبلغ ادارة المصنع الوزير باسماء الصيادلة الذي يعملون في اقسام المصنع وعن كل تغيير يحدث في حينه.

المادة ٧٤- يجب ان تتوفر في المصنع الشروط التالية :-

- أ (ان يشتمل على تجهيزات كاملة من الادوات والاجهزة والالات والمعدات ووسائل المعايير اللازمة لانتاج الاشكال الصيدلانية المصروح بصنعها ، وان لا تقل كمية او مواصفات هذه التجهيزات عما هو مدرج في الجدول الملحق بهذا القانون وما يضيفه اليه او يخلقه منه الوزير.
- ب (ان يكون مستوفيا لشروط الصحة العامة المنصوص عليها في قانون العمل بالاضافة لاية شروط يراها الوزير لحفظ صحة العمال ومنع الاخطار عنهم .
- ج (ان تكون المياه المستعملة نقية مجهريا وكيمياويا .
- د (ان تكون المجاري في المصنع فنية متصلة بمجاري البلدية ان وجدت .
- هـ (ان يحاط المصنع بطريق تسمح بالمرور وسهولة الحركة عند الطوارئ .

المادة ٧٥- السجلات التي ينبغي مسكها في مصانع الادوية مخومة بخاتم الوزارة ومربعة الصفحات ويعهده المدير الفني العام وتكون هذه الدفاتر مرحلة يوما بيوم وتوضع تحت تصرف المفتشين .

المادة ٧٦- يجب ان تمسك في المصنع السجلات التالية وان يتم التدوين فيها اولا بأول : سجل المواد الاولية وسجل التشغيلات وسجل المستحضرات الجاهزة بالمخزن الرئيسي والفرعي وسجل المواد السامة وسجل العقاقير الخطرة .

المادة ٧٧- تدون في سجل المواد الاولية كمية المواد الاولية الواردة الى مخازن المصنع ومصدرها وعيوتها ودستور الادوية المخضرة وجبه والكميات المصروفة منها مع رقم مستند الصرف ورقم التشغيل او التجربة التي صرفت من أجلها .

المادة ٧٨- يدون في سجل التشغيلات اسم المستحضر ورقم تسجيله في الدائرة اذا كان ذلك وجوبيا او اسمه والدستور الطبي الذي حضر بموجبه ورقم كل تشغيل وتاريخ البدء في تحضيرها وكمية الوحدات الجاهزة وعيوتها وتركيزها وعباها وتاريخ توزيعها للمخازن .

المادة ٧٩- يدون في سجل المستحضرات الجاهزة بالمخزن الرئيسي الكمية الواردة للمخزن الرئيسي من اقسام الانتاج المختلفة والكميات الموزعة من هذا المخزن الى المخازن الفرعية - ان وجدت - على ان توضح ارقام التشغيلات المختلفة الموجودة في المخزن وكذلك التي صرفت منه بحيث يسهل حصر مقادير كل تشغيل وما تبقى منها والجهة المصروفة لها .

المادة ٨٠- يدون في سجل المستحضرات الجاهزة لكل مخزن فرعي الكميات الموردة لهذا المخزن من المخزن الرئيسي والكميات المباعة واسماء العملاء وارقام القواتير وكذلك ارقام ايصالات السموم والمخدرات الموقوع عليها من العملاء في حالة احتواء تلك المستحضرات على اي مادة سامة او خطرة .

المادة ٨١- يدون في سجل المواد السامة جميع المواد السامة التي تقضي القوانين والانظمة بلزوم تسجيلها على ان تبين القيود الكميات الواردة الى المصنع من كل مادة ورقم ايصال الاستلام وتوقيع المسؤول ازاء كل عملية تسليم والمقادير المصروفة ورقم التشغيل التي استلمت المادة لانتاجها .

المادة ٨٢- يمسك سجل العقاقير الخطرة المدير الفني شخصيا وتدون فيه العقاقير الخطرة على ان تبين القود الكميات الواردة للمصنع من كل مادة والمقادير المصروفة ورقم ايصال الاستلام وتوقيع الصيدلي . المسؤول المستلم لكل كمية ورقم التشغيل التي استلمت المادة المصروفة لانتاجها على ان تدون الكمية رقما وكتابة .

المادة ٨٣- يوقع المدير الفني للمصنع والمحلل والمسؤول ومدير المخبر في سجل التشغيلات ، استعمات على كل تشغيل وكل عملية تسليم من التشغيل الواحدة بما يؤكد مسؤولية كل في حدود اختصاصه عن مطابقة التشغيل للمواصفات المقررة للصنف المنتج .

المادة ٨٤- يجب ان تلتحق بالمصنع المخازن التالية :-

- أ (مخزن للمواد الاولية ، وراعي ان يكون فيه مكان يخصص لحفظ المواد التي تفسد بالحرارة والرطوبة والعوامل الخارجية .
- ب (مخزن للمواد ذات الخطورة التي يمكن ان تلتهب او تسبب تالفا او اذى ، وتحفظ في مكان بعيد عن المباني الرئيسية للمصنع .
- ج (مخزن للمستحضرات المصنعة والجاهزة ، ويقسم الى قسمين الاول رئيسي لاستلام الوارد من الانتاج والثاني مخازن فرعية للبيع والتسليم وتراعي فيها الشروط الفنية السوارة في البندين السابقين .

المادة ٨٥- يجب ان تكون مباني المصنع متباعدة عن بعضها بحيث يسمح لمرزبات الاطفاء التجول بينها ، كما يجب ان تكون منافذ النجاة متوفرة في جميع الاقسام عند حدوث حريق او اي خطر .

المادة ٨٦- يجب تصريف نفايات المصنع بشكل فني وصحي وان يجهز بمجاز فنية غير مكشوفة .

المادة ٨٧- يجب ان تراعى في المصنع جميع الشروط الفنية والصحية لتأمين سلامة العمال .

المادة ٨٨- تتقاضى الوزارة رسما مقداره خمسون دينارا لكل دنيا تحت ترخيص اي مصنع .

مكتبة
البريد

المادة ٨٩ - تسجل المعلومات التالية على البطاقة الداخلية والخارجية لكل دواء : -

- ١ - اسم المستحضر .
- ٢ - رقم التسجيل في النشرة والاشارة الى الدستور الذي حصر الدواء بموجبه ان وجد .
- ٣ - اسماء المواد الفعالة الداخلة في تركيب الدواء ومقاديرها .
- ٤ - طريقة استعمال الدواء وكل مايلزم من تحذيرات وتوجيهات بخصوص استعماله .
- ٥ - رقم التشغيل .
- ٦ - تاريخ انتهاء مفعول الدواء اذا كان ذا مفعول مؤقت .
- ٧ - اسم المصنع المنتج والبلد .

المادة ٩٠ - مستودعات الادوية التابعة لمصانع الادوية تنطبق عليها الشروط الفنية الواردة في هذا القانون ويكون مسؤولا عن كل منها صيدلي مرخص متفرغ .

المتصرفون ومساعدو الصيدالة

المادة ٩١ - للطالب الاردني المسجل في احدى كليات الصيدلة المعترف بها ان يمضي فترة تمرينه المقررة بحسب انظمة الكلية في احدى صيدليات المملكة بموافقة الوزير .

المادة ٩٢ - على الصيدلي المسؤول عن الصيدلية التي يتمرّن فيها الطالب ان يعطيه شهادة يذكر فيها ساعات عمله ومدى تمرنه على اعمال الصيدلية الفنية خلال فترة التمرن ويرسل نسخة الى الوزير واخرى الى النقابة .

المادة ٩٣ - يجوز للصيدلي ان يستعين بعمله بمساعد صيدلي مرخص وعلى المساعد ان يحتفظ برخصته في مكان عمله .

المادة ٩٤ - يشترط في مساعد الصيدلي ان يكون حائزا على رخصة مساعد صيدلي من الوزير .

المادة ٩٥ - لا تعطى رخصة مساعد صيدلي الا من اجتاز الفحص المقرر منهاجه من الوزارة والنقابة والذي يجري باشرافها في دورة سنوية يعلن عنها قبل موعدها بشهر واحد .

المادة ٩٦ - يشترط فيمن يرخص مساعد صيدلي ان يكون حائزا على الشروط التالية :

- أ - ان يكون اردني الجنسية .
- ب - ان يحمل شهادة الدراسة الثانوية الاردنية العامة ، او ما يعادلها وملها باحدى اللغات الاجنبية .
- ج - قد امضى فترة تمرن في احدى الصيدليات العامة لمدة لا تقل عن سنة واحدة .
- د - قد ادى للوزارة رسما مقداره دينار اردني واحد .
- هـ - قد ابرز شهادة حسن سلوك من قبل الصيدلي الذي تمرن عنده وشهادة عدم محكومية من السلطات المختصة .

المادة ٩٧ - يعطى الناجح في الفحص رخصة مساعد صيدلي مقابل رسم مقداره ديناران . وتسجل في سجل مساعدي الصيدالة في الوزارة مع اشعار النقابة بذلك .

المادة ٩٨ - على صاحب الصيدلية ان يسجل جميع مستخدميه في الوزارة لجواز تعيينهم وعليه ان يبلغ الوزير والنقابة عن اي مساعد او موظف في الصيدلية او متمرّن عند انقطاعه عن العمل او انتقاله الى عمل آخر .

المادة ٩٩ - في حالة عدم وجود مساعد صيدلي مرخص في الصيدلية لا يجوز للمستخدمين صرف اي دواء اثناء غياب الصيدلي المسؤول .

احكام ممارسة المهنة

المادة ١٠٠ - أ - في حالة مرض الصيدلي المسؤول او تعييه لاي سبب فله ان يكلف احد الصيادلة العاملين في نفس المدينة بالاشراف على مؤسسته لمدة اقصاها شهر واحد في السنة بموافقة الوزير واعلام النقابة .

ب - اذا لم يعد الصيدلي بعد انقضاء المدة او لم يعين صيدلي مرخص متفرغ للاشراف على المؤسسة تغلق بأمر من الوزير .

ج - على الصيدلي المسؤول ابلاغ الوزير عن نيته بالتغيب بعد مراعاة شروط هذه المادة :

المادة ١٠١ - أ - يكتب اسم المؤسسة الصيدلانية واسم صاحبها على لوحة ظاهرة باللغة العربية وبالاحرف اللاتينية ويجب ان تثبت اللوحة المذكورة في مكان بارز .

ب - يجب ان يعلق على باب الصيدلية وفي مكان بارز لوحة صغيرة مكتوب عليها اسم الصيدلي المسؤول واوقات العمل ورقم هاتف المنزل الصيدلي وعنوان سكنه .

المادة ١٠٢ - يكون لكل مؤسسة صيدلانية خاتم خاص يشتمل على اسمها التجاري وعنوانها باللغة العربية وترسل صورة عن هذا الخاتم مع صورة عن توقيع الصيدلي الى الوزارة والنقابة لتخفظ في اضبارة الصيدلية .

المادة ١٠٣ - يحظر على الصيدلي ان يعد او يجهز الوصفات الطبية ويبيعها للجوهر الاداخل الصيدلية ولا يجوز القيام بعملية تركيب او تقليد اي مستحضر جاهز ويبيعه على انه ذلك المستحضر .

المادة ١٠٤ - يحظر على الصيدلي ان يصرف او يجهز اي وصفة طبية الا اذا كانت صادرة عن طبيب مسجل في سجل الاطباء المصرح لهم بتعاطي المهنة وان يكون اسمه مدرجا ضمن الجسداول المنشورة في الجريدة الرسمية .

المادة ١٠٥ - على الصيدلي عند تحضير اي دواء بوصفة طبية ان تكون مواده مطابقة للتركيب السواردة في دستور الادوية المقرر ما لم يرد في تلك الوصفة نص لدستور ادوية معين .

المادة ١٠٦ - يحظر على الصيدلي ان يغير شيئا من المواد المذكورة في الوصفة الطبية سواء من حيث المقدار او النوع بدون موافقة الطبيب الخطية على ان يحصل تلك الموافقة قبل تحضير الدواء . كما لا يجوز للصيدلي ان يشتدك مستحضرا لمعمل معين مستحضر لعمل آخر الا بعد موافقة الطبيب المعالج .

مكتبة

المادة ١٠٧- يحظر صرف الوصفة الطبية الا اذا كانت مكتوبة بخط واضح ومحتوية على الاسم الكامل للدواء الموصوف بحيث لا يترك مجالاً للالتباس او الخطأ في ماهية الدواء واسم المريض الكامل وعمره وعنوانه .

المادة ١٠٨- كل اتفاق بين الصيدلي والطبيب او بين المستودع والطبيب على كتابة الوصفات الطبية بطريقة خاصة وعلامات مصطلح عليها يعتبر مخالفة لهذا القانون .

المادة ١٠٩- يحظر على الصيدلي ان يصرف اية وصفة طبية لا تحمل اسم وعنوان وتوقيع الطبيب الصادرة عنه المادة ١١٠- يحظر صرف او تحضير اى دواء يحتوي على السموم الشديدة او الخفيفة الا من قبل الصيدلي او من قبل مساعده المرخص وتحت اشرافه .

المادة ١١١- يحظر تحضير او صرف اى دواء يحتوي على مادة او أكثر من مواد الجدول (ج) - العقاقير الخطرة - المالحق بهذا القانون الا من قبل الصيدلي نفسه .

المادة ١١٢- يحظر على الصيدلي ان يكرر صرف مستحضر طبي جاهز الا للمدة التي قررها الطبيب في الوصفة او ان يعيد تحضير وصفة تحتوي على احد السموم الشديدة او الخفيفة او العقاقير الخطرة او اى مادة لها خاصية التراكم الا بموجب وصفة طبية جديدة .

المادة ١١٣- يحظر على الصيدلي ان يبيع المستحضرات الطبية الا ضمن عبواتها الاصلية المختومة وبعد الصاق رقعة الاستعمال الخاصة بصيدليته وتستثنى الحالات التي ترد فيها الوصفة الطبية بمقدار الدواء بكمية دون محتوى العبوة الاصلية ، عندها يصرف الدواء ضمن وعاء او ظرف بعد وضع الرقعة الخاصة بالاستعمال .

المادة ١١٤- يجب ان تسجل كل وصفة طبية تصرف من الصيدلية مهما كان نوعها في سجل الوصفات الطبية بعد صرفها مباشرة وتحت مسمى الصيدلية الذي يبين تاريخ الصرف والسعر والرقم المتسلسل .

المادة ١١٥- (أ) يجب ان تكون صفحات سجل الوصفات الطبية مرقمة وممهوره بخاتم الوزارة .

(ب) يثبت في السجل اسماء مواد الوصفة وجرعاتها ومقاديرها وطريقة الاستعمال والرقم المتسلسل واسم المريض وعمره واسم الطبيب وتاريخ الصرف والسعر .

المادة ١١٦- تطبق الاحكام الواردة في فصل العقاقير الخطرة على الوصفات الحاوية على احد المواد المذكورة في الجدول (ج) للمالحق بهذا القانون بالاضافة الى تسجيلها في سجل الوصفات الطبية حسبما جاء في المواد السابقة مع وضع خط احمر تحت اسم الدواء الخطر على الوصفة والقيد في السجل .

المادة ١١٧- أ - يوضع كل دواء بدون استثناء يحضر او يصرف في الصيدلية في وعاء مناسب وتلتصق عليه رقعة مطبوعة تحمل ما يلي : -

- (١) اسم الصيدلية وعنوانها .
- (٢) رقم القيد في سجل الوصفات الطبية وتاريخه .
- (٣) كيفية استعمال الدواء .
- (٤) اسم المريض .

ب - تحدد مواصفات الرقعة والوانها بتعليمات من الوزير .

المادة ١١٨- أ - تعاد الوصفة الى صاحبها فيما لو طلب ذلك اذا لم تكن تحتوي على عقاقير خطيرة .

ب - اذا كانت الوصفة تحتوي على عقاقير خطيرة فتعطى عنها نسخة طبق الاصل تحمل خاتم الصيدلية وتوقيع الصيدلي ورقم الوصفة في سجل الوصفات الطبية واسم الطبيب وتضمن الدواء اذا طلب المريض ذلك ويكتب هذا على ورقة مطبوعة باسم الصيدلية وتوضع ملاحظة تبين انها نسخة ثانية عن الاصل .

المادة ١١٩- على الصيدلي المحافظة على سر المهنة ومحظور عليه ان يطلع احدا على الوصفات المحبزة والمصرفه في صيدليته الا للطبيب الواصف والمفتش ولا تعاد الوصفة الا للمريض او من يفوضه .

المادة ١٢٠- يحظر على الصيدلي الامتناع بقصد الاحتكار عن صرف اى وصفة او بيع اى مستحضر صيدلاني جاهز اذا كان متوفراً لديه كما لا يجوز له تجاوز السعر المقرر .

المادة ١٢١- على الصيدلي الامتناع عن صرف الادوية التي تطلب منه بدون وصفة طبية ويستثنى من ذلك مواد الاسعاف الاولى والمواد التي يصدر الوزير قراراً باعفاء صرفها من شروط الوصفة الطبية بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة .

المادة ١٢٢- لا يجوز استعمال الصيدلية كميدادة طبية، كما لا يجوز حقن الابر في الصيدلية من قبل الصيدلي او اى شخص آخر .

المادة ١٢٣- على صاحب المؤسسة الصيدلانية والصيدلي المسؤول، ان يقدم للمفتش جميع التسهيلات التي تمكنه من اداء مهام وظيفته .

واجبات الصيدلي وحقوقه واحكام عامة

المادة ١٢٤- يعتبر الصيدلي مسؤولاً عن الاعمال المهنية للمساعدين والمستخلصين الآخرين في المؤسسة الصيدلانية وعليه ان يقيم في المدينة التي فيها المؤسسة الا في الاحوال الخاصة التي يجدها الوزير بعد استشارة النقابة .

المادة ١٢٥- على صاحب كل صيدلية عامة يريد ان يغلقها يوماً معيناً من كل اسبوع ان يحصل على موافقة مدير الصحة وان يعلم النقابة بذلك ويستثنى من ذلك الصيدلية الوحيدة في اى بلدة .

المادة ١٢٦- يكلف مدير الصحة صاحب صيدلية او أكثر في كل مدينة بالمناوبة الليلية وذلك بان يقيها مفتوحة حتى الوقت الذي يجده مدير الصحة ويبقى بعده على استعداد لتلبية طلبات المرضى والاطباء .

المادة ١٢٧- مع مراعاة ما جاء في المادة السابقة ينظم تناوبات الصيدليات في كل مدينة مدير الصحة بالاتفاق مع الصيدالين المسؤولين، ويشعر النقابة والوزارة قبل مطلع كل شهر بذلك وتتنزل الوزارة امر اغلائه يومياً بالطرق التي تراها مناسبة .

المادة ١٢٨- على كل صيدلي ان يتقيد بالاسعار المقررة للادوية والمستحضرات الصيدلانية دون زيادة .

المادة ١٢٩- لا يجوز للصيدلي ان يسحب مباشرة او باستخدام الوسيط الى جلب الزبائن لصيدليته .

هكذا قد اورد

المادة ١٣٠- لا يجوز الاعلان لترويج اي دواء او مستحضر صيدلاني جاهزا او مادة توصف بان لها صفة دوائية او حليب الاطفال او اغذيتهم بطريق النشر او الاذاعة او العرض السينمائي او توزيع النشرات على الجمهور او اي وسيلة اخرى الا بعد موافقة الوزير والقبالة على ذلك .

المادة ١٣١- (أ) لا يجوز للصيدلي ان يجمع بين مزاولة مهنته ومزاولة مهنة الطب البشري او البيطري او طب الاسنان ولو كان حائزا على مؤهلاتها .

(ب) لا يجوز للصيدلي المسؤول عن مؤسسة صيدلانية ان يمارس اي عمل او وظيفة اخرى الا بموافقة الوزير .

(ج) لا يجوز للصيدلي ان يكون مسؤولا عن أكثر من مؤسسة صيدلانية واحدة .

المادة ١٣٢- (أ) لا يجوز لاحد من غير اصحاب المؤسسات الصيدلانية الاتجار بالادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة بجميع اصنافها .

(ب) لا يجوز للاصحاب المستودعات استيراد الادوية والمستحضرات الصيدلانية وكل ما له صفة دوائية .

المادة ١٣٣- (أ) لا يجوز تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون الاتجار بعينات الادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة او عرضها للبيع سواء من قبل صاحب مستودع الادوية او الصيدلية او الطبيب او اي شخص آخر .

(ب) لا يجوز ان تحوي الصيدلية اي عينة طبية ويصادر الموجود منها .

(ج) لا يجوز تخزين العينات الا في المستودعات .

المادة ١٣٤- يحظر على اصحاب المستودعات او المصانع والصيدالين المسؤولين عنها بيع اي دواء او مستحضر صيدلاني الى افراد الجمهور .

المادة ١٣٥- لا يجوز لموظفي الجمارك التخليص على اية ارسالية من الادوية المستوردة او المصدرة ولا يجوز اصدار رخصة استيراد او تصدير اي دواء الا بعد موافقة الوزير او من ينوبه .

المادة ١٣٦- للوزير بتنسيق من المدير الحق في ان يصدر القرارات التي يراها مناسبة لتنظيم تجهيز او تداول اي مستحضرات ومركبات يرى ان لها صلة بعلاج الانسان او تستعمل لمقاومة انتشار الامراض .

المادة ١٣٧- الادوية التي ترد الى الجمعيات والمؤسسات الخيرية يجب ان تحم باسم الجمعية او المؤسسة المرسل اليها .

اللجنة الفنية لمراقبة الادوية

المادة ١٣٨- (أ) تشكل في الوزارة لجنة يطلق عليها اسم (اللجنة الفنية لمراقبة الادوية) . مهمتها اجازة الادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة واغذية الاطفال المتداولة في المملكة او في التية استيرادها او صنعها .

(ب) تقدم اللجنة توصياتها للوزير لتحديد سعر كل دواء او غذاء اطفال .

المادة ١٣٩- للوزير بتوصية اللجنة ولاسباب فنية الحق في اعادة النظر باوضاع شركات الادوية الممثلة في المملكة او منع ادخال ادويتها وشطبها من سجلات الوزارة بقرار معال .

المادة ١٤٠- (أ) تتألف اللجنة المذكورة في المادة (١٣٨) من -

الوكيل	رئيسا
المدير	نائبا للرئيس
رئيس قسم الصيدلة	عضوا
نقيب الاطباء او من ينوبه	عضوا

صيدلي وصاحب مستودع يعينهما

مجلس النقابة

طبيب وصيدلي يعينهما الوزير

عضوين

عضوين

(ب) مدة عضوية الاعضاء المعينين من الوزير او مجلس النقابة ستان من تاريخ تعيينهم .

(ج) يكون نصاب جلسات اللجنة قانونيا بحضور اكثرية الاعضاء وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين ولرئيس الجلسة صوت مرجح اذا تساوت الاصوات .

المادة ١٤١- تجتمع اللجنة مرة كل شهرين على الاقل ولرئيسها ان يدعوها للاجتماع كلما اقتضت الضرورة ذلك .

المادة ١٤٢- (أ) للوزير بتوصية اللجنة ، الحق في حظر استيراد اي دواء او تداوله مع شطب تسجيله بقرار معال .

(ب) للوزير اعادة النظر باسعار الادوية بتنسيق من اللجنة كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ١٤٣- يحظر تداول الادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة واغذية الاطفال المستوردة او المصدرة عمليا الا بعد تسجيلها في الوزارة وتصادر اية كمية استوردت او جرى التخليص عليها من المراكز الجمركية قبل تسجيلها .

المادة ١٤٤- تقدم طلب تسجيل اي دواء من الصيدلي المسؤول عن المشروع او مدير المصنع المحلي مرفقا بما يلي :-

(أ) عشرة نماذج اصلية من الدواء مستوفية الشروط المطلوبة وفق احكام هذا القانون .

(ب) شهادة من مختبر حكومي للتجليل في بلد المنشأ او مختبر معترف به مصادقة من السلطة المختصة في بلد المنشأ تثبت ان نتيجة التحليل مطابقة كما ونوعا للمواد الدوائية التي جهز منها الدواء .

(ج) شهادة من السلطة المختصة في بلد المنشأ تثبت ان الدواء المطلوب تسجيله والتفصيل يتداوله في المملكة بمصرح باستعماله وتداوله في بلد المنشأ بنفس المواصفات وانه متداول فعلا هناك .

(د) ثلاث نسخ على الاقل من النشرات الخاصة بذلك الدواء مكتوبة بواحدة او اكثر من اللغات العربية او الانكليزية او الفرنسية والتي ستوزع مع المستحضر بالاصالة الى وثيقة من المصنع المنتج تبين تاريخ استعماله والاحصائيات العلمية المستخلصة من نتائج تطبيقه .

هـ (شهادة من السلطة المختصة في بلد المنشأ مصدقة رسمياً تبين سعر الدواء المستهلك في بلد المنشأ .

و (فاتورة أصلية من المصنع المنتج مصدقة من الفرقة التجارية في البلد المصدرين السعر الذي سيباع به المستحضر المذكور إلى المستورد طالب التسجيل .

المادة ١٤٥- للجنة طلب أي كمية من الدواء لتجربته في المملكة قبل اجازة تسجيله .

المادة ١٤٦- يرفق طلب تسجيل غذاء الاطفال بجميع ما ورد في المادة (١٤٤) السابقة .

المادة ١٤٧- يحال الطلب ومرفقاته إلى اللجنة التي لها بعد دراسته أن تقرر قبول التسجيل أو رفضه وتقديم توصياتها للوزير بشأن السعر .

المادة ١٤٨- توضح الاسس التي تتبع في قبول أو رفض التسجيل وطريقة التسعير ورسوم التسجيل وتوضيات اعضاء اللجنة بنظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ١٤٩- في حالة رفض اللجنة للطلب ، عليها أن تعلن اسبابه وللطالب الاعتراض للجنة ذاتها خلال شهرين من تبليغه وتكون قرارات اللجنة بعد ذلك نهائية .

المادة ١٥٠- تسجيل الادوية والاغذية التي توصي اللجنة الفنية بقبولها في سجلات الوزارة تحت رقم متسلسل ويعطى الطالب صورة عن السجل أو إشعاراً بالموافقة .

المادة ١٥١- لا يجوز بعد تسجيل المستحضر اجراء أي تعديل أو تبديل أو اضافة على تركيبه ونشرته وعيونه وغلافه ووعائه إلا بموافقة اللجنة .

المادة ١٥٢- إذا رفع المستورد سعر دواء أو غذاء اطفال أو اذا استورد تعبئته غير مسموح بها ومقرر سعرها دون موافقة اللجنة فيحق للوزير مصادرة هذا الدواء أو الغذاء ايها وجد .بالاضافة إلى الملاحقة الجزائية .

المادة ١٥٣- تعلم الوزارة النقاية عن اسم كل دواء أو غذاء تم تسجيله من قبل اللجنة وعن اسم المصنع المنتج واسم عنوان الوكيل المستورد .

السموم

المادة ١٥٤- السموم ثلاثة أنواع :-

أ- السموم الشديدة (الجدول أ)

ب- السموم الخفيفة (الجدول ب)

ج- السموم الزراعية

المادة ١٥٥- يحظر على الصيدلي اعطاء السموم أو صرفها أو بيعها بكميات اكبر من الجرعات الطبية المقررة في دساتير الادوية المعترف بها .

المادة ١٥٦- يسمح للصيدلي بصرف السموم وبيعها بالجرعات الطبية المقررة في دساتير الادوية بموجب وصفة طبية .

المادة ١٥٧- لصاحب مستودع الادوية ان يبيع السموم أو يصرفها أو يسلمها بكميات اكبر من الجرعات الطبية المقررة الى :-

أ (صيدلي مرخص مسؤول عن صيدلية .

ب (طبيب مرخص

ج (من يعمل في مهنة تتطلب استعمال مادة سامة

المادة ١٥٨- يحتفظ بالتفويض الخطي بشراء مواد سامة مدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات

المادة ١٥٩- تحفظ السموم في الصيدليات والمستودعات وفق النظام الذي سيصدر بموجب احكام هذا القانون

المادة ١٦٠- أ (السموم الشديدة- هي المدرجة في الجدول (أ) المالحق بهذا القانون وما يطرأ عليه من اضافات وتعديلات يعلن عنها الوزير في الجريدة الرسمية .

ب (السموم الخفيفة هي السموم المدرجة في الجدول (ب) المالحق بهذا القانون وما يطرأ عليه من تعديلات واصافات يعلن عنها الوزير في الجريدة الرسمية

المادة ١٦١- السموم الزراعية - هي المواد المستعملة في مكافحة الحشرات والآفات الزراعية ولها خواص سمية ، وتسري احكامها على المواد الكيماوية السامة المستعملة في الصناعة .

العقاقير الخطرة

المادة ١٦٢- تشمل عبارة العقاقير الخطرة (الادوية المشددة ، والادوية المخدرة) جميع الادوية المذكورة في الجدول (ج) المالحق بهذا القانون واية مادة يعلن عنها الوزير في الجريدة الرسمية بانها عقار خطير

المادة ١٦٣- للوزير تفصيلاً للمعاملات الدولية (باعلان ينشر في الجريدة الرسمية) ان يعدل أو يحذف أي مادة من الجدول (ج) وان ينشئ أي مستحضر يحتوي على عقار خطير لا يؤدي استعماله إلى الاضرار بسبب ما مزج فيه من ادوية والمركب بصورة تحول دون استخراج العقار الخطر منه .

المادة ١٦٤- لا يجوز لأي شخص احراز بصورة قانونية بموجب احكام هذا القانون احدي مواد الجدول (ج) ان يستخلص المادة الفعالة فيها أو ان يغير أو يصنع أو يخضع أي شبه قلوي من الايونات أو اوزاني الكوكا ، أو أي عقار المذكور في الجدول المشار اليه .

المادة ١٦٥- لكل من الآتي ذكرهم الحق في حيازة العقاقير الخطرة في الاماكن التي يزاولون المهنة فيها :-

أ (الصيدلي المسؤول عن مستودع ادوية عن طريق الاستيراد أو بالشراء من مستودع ادوية آخر .

هكذا قد اوص

(ب) الصيدلي المسؤول عن صيدلية عن طريق الشراء من مستودع ادوية او صيدلية .

(ج) الطبيب المرخص وذلك لاستعمالها في اغراض مهنية على ان تحدد كيات هذه العقاقير التي يحق له احرازها من قبل الوزير .

(د) المستشفيات بموجب تصريح يخولها حق شراء وحيازة العقاقير الخطرة مقابل طلب موقع من الصيدلي المسؤول في المستشفى وموافق عليه من المدير . واذا لم يكن في المستشفى صيدلي مرخص فلطبيب المستشفى الحق ان يحرز كيات محددة بوصفة طبية مصادقة من المدير تشتري من احد الصيدليات العامة .

(هـ) مصانع الادوية عن طريق استيرادها او شرائها وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ١٦٦- يحظر على الصيدلي صاحب الصيدلية المسؤول عنها ان يصرف او يشحن اي مادة من مواد الجدول (ج) الملاحق بهذا القانون بشكلها الخام الى اي شخص مهما كانت صفته .

المادة ١٦٧- يحق للصيدلي (المسؤول عن صيدلية) ان يصرف العقاقير الخطرة المهيأة للاستعمال الطبي في الحالات التالية :-

(أ) للمرضى ، او من يفوضونهم بوصفة طبية صادرة عن طبيب بشري او طبيب اسنان مرخص شريطة ان تستوفي جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

(ب) لاصحاب الحيوانات المريضة اذا كانت الوصفة صادرة عن طبيب بيطري مرخص .

(ج) للاطباء بموجب وصفات موقعة تبين ان الكمية معدة للاستعمال في عياداتهم على ان تحدد هذه الكميات من الوزير .

استيراد العقاقير الخطرة

المادة ١٦٨- (أ) على صاحب مستودع الادوية والمصنع الذي يرغب في استيراد عقاقير خطرة . ان يتقدم بطلب حسب النموذج (أ) الملاحق بهذا القانون موقع ومعد من الصيدلي المسؤول عن المستودع او المصنع متضمناً تفاصيل عن العقاقير المطلوب استيرادها ، كمية . ونوعاً وتعبئة ، وطريق الشحن ومركز التخزين واسم المؤسسة المصدرة وعنوانها . والوزير الموافقة على الطلب او رفضه او تعديلته بقرار معلل .

(ب) يصدر الوزير تصريحا حسب النموذج (ب) الملاحق بهذا القانون يتضمن السماح باستيراد العقاقير الخطرة ويوضح نوعها ومقدارها وطريقة تعبئتها واسم المصدر واسطة الشحن ومركز التخزين يرسل الى المصدر للحصول بموجب رخصة تصدير من المكتب الدائم لمكافحة المخدرات التابع لهيئة الامم وفق احكام اتفاقية جنيف .

(ج) بناء على التصريح السابق ذكره يصدر الوزير ترخيص استيراد حسب النموذج (ج) الملاحق بهذا القانون يتضمن الترخيص للمستورد باستيراد العقاقير الخطرة ويوضح نوعها ومقدارها وتعبئتها واسم المصدر ويحتفظ المستورد بهذه الرخصة الى حين ورود العقاقير الخطرة لايها للسلطات الجمركية للتخليص عليها .

(د) لا يسمح بالتخليص على العقاقير الخطرة المستوردة الى الاردن ما لم ترفق معاملة التخليص بالرخصة المشار اليها في الفقرة (ج) السابقة وعلى موظفي السلطة الجمركية ان يستردوا رخصة الاستيراد بعد اجراء عملية التخليص وان يكملوا تعبئة النموذج حسب ما هو وارد على ظهر الرخصة واعادتها الى الوزارة ولا تسلم العقاقير الخطرة الا الى المستورد .

صرف الوصفات الحاوية على عقاقير خطرة

المادة ١٦٩- (أ) يحظر صرف اية وصفة طبية حاوية على عقار خطر ما لم تكن مكتوبة على النماذج الخاصة بذلك وموقعة من الطبيب المعالج .

(ب) للطبيب وصف بعض العقاقير الخطرة والداخلية ضمن مستحضرات صيدلانية مركبة على وصفة عادية ويتم تحديد هذه المستحضرات بقرار من الوزير (ينشر في الجريدة الرسمية) يعمم على الاطباء والصيدليات .

المادة ١٧٠- يجب كتابة الوصفة الطبية الحاوية على عقاقير خطرة بمادة غير قابلة للمحى او التغيير وان تحمل الوصفة اسم الطبيب وعنوانه ومقدار الدواء رقماً وكتابة وطريقة الاستعمال واسم المريض وعنوانه والتاريخ .

المادة ١٧١- على الصيدلي المسؤول ان لا يصرف الوصفات الحاوية على عقاقير خطرة الا اذا :-

(أ) كانت مرفقة ومختومة بخاتم الوزارة .

(ب) كان متأكداً من توقيع الطبيب المعالج .

(ج) لم يحض على كتابة الوصفة أكثر من يومين .

(د) لم تزد الجرعة الموصوفة عما ورد بمستور الادوية وان لا تزيد مدة استعمالها على ثلاثة ايام .

(هـ) تأكد ان العقار الخطر الموصوف يستعمل للمعالجة .

المادة ١٧٢- اذا لم تستوف الوصفة كافة الشروط المطلوبة للصيدلي الامتناع عن صرفها . وعليه ان يلتفت نظر المسؤولين في الوزارة الى اية مخالفات يلاحظها .

المادة ١٧٣- للوزير ان يعمم على الصيدليات امر يمنع صرف الوصفات الخاصة بالعقاقير الخطرة الصادرة عن اي طبيب اذا توافرت لديه الادلة بانّه قد اساء وصفها سواء كان يستعملها لنفسه او يسهل الحصول عليها لأي شخص آخر لغرض المعالجة الطبية .

هكذا في الأصل

سجلات العقاقير الخطرة

في المستودعات والصيدليات

المادة ١٧٤- أ) على الصيدلي المسؤول عن مستودع ان يحسب سجلا خاصا صفحاته مرقمة ومختومة بخاتم الوزارة حسب النموذج (هـ) الملحق بهذا القانون .

ب) يسجل في الصفحة اليمنى من السجل الكميات المستوردة او المشتراة بالتفصيل : (التعبئة واسم المصدر والبايع وتاريخ الوصول وارقام وتواريخ الارشالات) كما يسجل في الصفحة المقابلة الكميات المباعة بالتفصيل (التعبئة وعنوان الشاري ورقم الترخيص بالشراء ورقم مستند البيع وتاريخه) .

المادة ١٧٥- يحسب الصيدلي المسؤول في صيدليته سجلا تسدون فيه مشتريات العقاقير الخطرة يعرف باسم (دفتر شراء العقاقير الخطرة) .

المادة ١٧٦- عند رغبة الصيدلي في شراء اي مادة من المواد الواردة في الجدول (جـ) الملحق بهذا القانون عليه ان يدون في دفتر الشراء اسم المادة المتوي شراؤها وكميتها وعباؤها وشكلها الصيدلاني واسم المستودع البائع ويحصل على توقيع الصيدلي المسؤول عن المستودع في الحقل المخصص لتوقيعه دلالة على وجود المادة في مستودعه ، واستعداده ليبيعها ، ثم تؤخذ الموافقة النهائية من الدائرة ويحفظ الصيدلي بهذا الدفتر لمدة (٥) سنوات تبدأ من تاريخ آخر طلب شراء مسجل فيه .

المادة ١٧٧- على صاحب كل صيدلية ان يحفظ بسجل العقاقير الخطرة حسب النموذج (هـ) الملحق بهذا القانون على ان تتضمن الصفحة اليمنى الكميات المشتراة من المستودعات وتاريخ كسل شراء والارصدة الشهرية الموحدة في حين تتضمن الصفحة اليسرى مجموع الكميات المصروفة شهريا بموجب وضافات العقاقير الخطرة .

المادة ١٧٨- على الصيدلي المسؤول ان يحفظ بالوصفات الخاصة بالعقاقير الخطرة والايصالات وكل المستندات المتعلقة بها ما دامت لم تصرف كاملة اما ما بيع منها او صرف فعليه ان يحفظ بوثائقها لمدة اقلها خمس سنوات .

المادة ١٧٩- يقوم الصيدلي في نهاية كل شهر باجراء جرد ومطابقة موجوده الفعلية من العقاقير الخطرة وارصدته المبينة في سجلاته وفي حالة ظهور اي فرق بين القيد ، والموجود الفعلي ، فانه يتوجب عليه اعلام الوزارة او مدير الصحة حالاً الذي بدوره يبلغ الوزارة لاتخاذ ما تراه مناسبا من اجراءات بهذا الشأن .

المادة ١٨٠- أ) يتم التسجيل في سجلات العقاقير الخطرة بمداد غير قابل للمحى ولا يجوز اجراء اي حذف او شطب او تغيير فيها .
ب) اذا اقتضى التصحيح يتم بالممداد الاحمر وتوقع عليه بعد اثبات التاريخ .

الكشف السنوي وحساب النسبة المئوية

المادة ١٨١- على الصيدلي المسؤول ان يقوم خلال العشرة ايام الاولى من كل سنة بتنظيم الكشف السنوي للعقاقير الخطرة متضمنا جميع البيانات المطلوبة عن السنة السابقة والمنتوية في آخر شهر كانون اول ويحق للوزير ان يطلب تنظيم البيانات التي يراها ملائمة لضمان حسن سير العمل والمراقبة .

المادة ١٨٢- تحسب النسب المئوية للعقاقير الخطرة بالنسبة الى الرقم المعادل المبين في الجدول الملحق بهذا القانون واية تعديلات واطافات عليه يعلن عنها الوزير في الجريدة الرسمية بناء على توصيات المكتب الدائم لمكافحة المخدرات التابع لهيئة الامم .

المادة ١٨٣- أ) تحفظ العقاقير الخطرة في الخزائن المعدة لها بشكل محكم ويحفظ الصيدلي المسؤول بمفاتيحها دون غيره .

ب) تحفظ العقاقير الخطرة في اوعيتها الاصلية وبصورة محكمة لا تترك مجالا لتغيير تراكيبها او نسب تركيزها او وزنها نتيجة لتعرضها للعوامل الطبيعية ولا تترك مجالا للعبث باعطيتها واختامها .

ج) على الصيدلي ان يراقب المخزون لديه من العقاقير الخطرة بين حين وآخر ليرى ما يطرأ عليها من تغيير او فقدان او كسر في الاوعية واشعار المسؤولين عن التفتيش فوراً .

التفتيش

المادة ١٨٤- التفتيش على المؤسسات الصيدلانية من اختصاص المدير او رئيس قسم الصيدلة او مفتش الصيدليات او من يفوضه الوزير من الاطباء والصيدالة في الوزارة ولكل منهم صفة الضابطة العلية .

المادة ١٨٥- على اصحاب المؤسسات الصيدلانية ان يقدموا للمفتش التسهيلات اللازمة للقيام بمهمته .
المادة ١٨٦- للمفتش حق التفتيش في اي وقت للتأكد من ان العمل يجري في المؤسسات الصيدلانية وفق احكام القانون .

المادة ١٨٧- تحفظ السجلات والدفاتر والوصفات الطبية الخاصة بالعقاقير الخطرة مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ اخر قيد في كل سجل ، ويتم الاطلاع بحضور المدير او المفتش .

المادة ١٨٨- للمدير والمفتش والمدير الصحة او من ينوبه من الاطباء والصيدالة الحق في التفتيش على اي مؤسسة او جانوت او محل يشتبه بانه يتعاطى تجارة العقاقير والادوية والسموم وان يفسط عليه المواد ويحيل المخالف للمحاكم .

المستخدمون في المؤسسات الصيدلانية

المادة ١٨٩- يجب ان يرتدي المستخدمون في المؤسسات الصيدلانية ملابس بيضاء نظيفة ويكون الصيدلي مسؤولاً عن نظافة المؤسسة وتجهيزاتها ولا يستخدم في المؤسسة الا من ثبت خلوه من الامراض بشفادة صحية مجددة سنوياً .

المادة ١٩٠- يجب ان لا يقل عمر اي مستخدم في المؤسسة الصيدلانية عن خمسة عشر عاماً .

المادة ١٩١- يحظر دخول اي شخص الى مختبر المؤسسة الصيدلانية باستثناء المستخدمين فيها .

هكذا في الفصحى

العقوبات

المادة ١٩٢- كل من قدم شهادات أو وثائق مزورة أو غير حقيقية بقصد الحصول على ترخيص لمزاولة مهنة الصيدلة يعتبر مرتكباً جرم التزوير ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات بالإضافة لإلغاء الترخيص إذا كان قد تم إصداره .

المادة ١٩٣- كل صيدلي مسؤول ، وكل صاحب مؤسسة صيدلانية ، باع عقاقير خطره أو وزعها بشكل يخالف أحكام هذا القانون أو تلاعب في سجلاتها أو في تركيبها أو كيانها أو أنواعها أو وصفاتها أو حاز عقاقير خطرة لم يستطع تعيين مصدرها أو وجد عنده نقص في هذه العقاقير خلافاً لما هو في السجل ولم يقتنع الوزير بأسباب حصول الزيادة والنقص أو غش هذه المواد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً أو بكلتا العقوبتين معاً . هذا بالإضافة إلى حرمانه من مزاولة المهنة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات مع الحكم بإغلاق المؤسسة تلك المدة إذا كانت ملكه .

المادة ١٩٤- يعاقب بالحبس من شهر واحد حتى ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً أو بكلتا العقوبتين معاً كل من :

أ () انتحل لقب صيدلي أو أعلن عن نفسه بآية وسيلة بما يجعل على الاعتقاد بأن له حق مزاولة تلك المهنة - أو

ب () حصل على ترخيص بفتح أو شراء مؤسسة صيدلانية بطريقة غير مشروعة - أو

ج () باع أية مادة يصفها دواء وهي خلاف ذلك - أو

د () باع دواء فاسداً أو دواء انتهت مدته مفعوله - أو

هـ () غش في تركيب الأدوية أو غير في مفردات الوصفات الطبية

المادة ١٩٥- يعاقب بالحبس مدة أسبوعين حتى أربعة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسة عشر ديناراً أو بكلتا العقوبتين معاً كل من :

أ () فتح مؤسسة صيدلانية بدون ترخيص لتلك المؤسسة - أو

ب () باع أدوية جاهزة بقصد البيع أو الاتجار أو المداواة دون أن يكون مرخصاً بذلك - أو

ج () زاول مهنة الصيدلة دون أن يكون مرخصاً بذلك .

المادة ١٩٦- يعاقب بالحبس من أسبوع واحد حتى ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير أو بكلتا العقوبتين معاً كل من :

أ - كان صيدلياً وأعار اسمه أو ترخيصه لشخص غير صيدلي لفتح أو شراء مؤسسة صيدلانية أو سهل له المشاركة فيها - أو

ب - كان صيدلياً وشارك شخصاً آخر غير صيدلي تلك المؤسسة صيدلانية أو

ج - كان صاحب مؤسسة صيدلانية أو مسؤولاً عنها ذاباع أدوية أو وزعها بنفسه أو بالواسطة لغير الأشخاص المسموح لهم بشرائها أو بخيازتها بمقتضى أحكام هذا القانون أو أي نظام يصدر بموجبها - أو

د () باع عينة طبية أو عرضها للبيع أو احتفظ بها في الأماكن غير المخصصة لها أو

هـ () باع أدوية بأكثر من السعر المحددة لها .

المادة ١٩٧- يعاقب الشركاء المنصوص عليهم في البندين (ب) و(ج) من المادة (١٩٦) بلبات العقوبة الواردة بتلك المادة

المادة ١٩٨- أ () يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن خمسة دنانير ولا تزيد عن خمسين ديناراً كل صاحب مؤسسة صيدلانية غير مكان مؤسسته دون موافقة الوزير وتضاعف العقوبة إذا كان المكان المنقولة إليه تلك المؤسسة لا يتفق مع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون بالإضافة إلى إغلاق المؤسسة .

ب () يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير كل من نشر إعلاناً عن دواء أو مستحضر صيدلاني جاهز أو مادة توصف بأن لها صفة الدواء دون موافقة الوزير .

المادة ١٩٩- جميع المخالفات الأخرى لأي حكم من أحكام هذا القانون ولم يرد عليها نص ، يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائتي دينار على أن تراعى في ذلك أهمية تلك المخالفة .

المادة ٢٠٠- في حالة تكرار الجرم أو المخالفات لأحكام هذا القانون ، تضاعف العقوبة .

المادة ٢٠١- في جميع الأحوال المحركة أن تحكم بمنع المخالف من مزاولة المهنة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة واحدة ولما أغلق المؤسسة التي ارتكبت فيها المخالفة إذا كانت ملكاً للمخالف إغلاقاً لا تتجاوز مدته ستة واحدة على أن تراعى في كل ذلك أهمية المخالفة .

المادة ٢٠٢- للوزير إغلاق المؤسسة الصيدلانية التي ارتكبت فيها المخالفة أو إيقاف الصيدلي المخالف من مزاولة المهنة حتى صدور قرار قطعي من المحكمة .

المادة ٢٠٣- لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير إصدار الأنظمة التالية :-

(١) نظام تحديد الشروط والمواصفات الفنية للصيديات العامة وأماكن حفظ السموم الشديدة

والسموم الحفيفة فيها .

(٢) نظام تحديد المواصفات الفنية لمستودعات الأدوية .

(٣) أية أنظمة يراها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠٤- يلغى هذا القانون :

(١) قانون الصيدلة وتجارة العقاقير والسموم لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

(٢) نظام مراقبة الأدوية وصناعتها رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته

(٣) نظام ترخيص الصيدلة رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦

(٤) أي تشريع آخر إلى اللغى الذي يتعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠٥- رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

مكتبة
مجلس النواب

النماذج والملاحق الجدول (أ)

جدول السموم الشديدة — TOXICA:

جميع اشكال السموم التالية: — All forms of the following poisons

1. Acids Arsenic & Arsenous & metallic Arsenats. حامض الزرنيخ والزرنيخوز والزرنيخات المعدنية
2. Aconite (leaves-Roots-tinctures) خناق الدلب اوراق وجذور وصفة
3. Aconitine & Salts. اكونيتين واملاحه
4. Adrenaline & Salts. ادرنالين واملاحه
5. Alkaline & Alkaline Earth Arsenate. زرنخات قلوية وترابية
6. Arecoline & Salts. ريكولين واملاحه
7. Apomorphine & Salts. ابومورفين واملاحه
8. Atropine & Salts. اتروبين واملاحه
9. Arsenic Sulfide. كبريتيد الزرنيخ
10. Arsenic Tri-iodide. ثلاثي يوديد الزرنيخ
11. Antimony Arsenate. زرنخات الانتموان (الانتمد)
12. Belladonna (leaves, Roots, Powder) حشيشة السيدة الحناء (اوراق وجذور ومسحوق)
13. Belladonna (Tincture & Extracts) حشيشة السيدة الحناء (صبغات وخلصات)
14. Bromoform. بروموفورم
15. Brucine & Salts. ذرايح (الذباية كاملة — مسحوق وصفة)
16. Cantharidis (Whole fly-Powder-Tincture) ذرايح (كانثريدن)
17. Cantharidine. كلوروفورم
18. Chloroform. كولشيسين واملاحه (الحلاج)
19. Colchicine & Salts. الحلاج ومشتقاته
20. Colchicum (Seeds, Powder, Ext.) كولن واملاحه
21. Conine & Salts. كونارين واملاحه
22. Cotarnine & Salts. كوتارن كوتارين واملاحه ومشتقاته
23. Curare, Curarine & Salts & derivatives. زيت حب الملوك
24. Croton Oil. زيت حب الملوك
25. Calabar beans. كالابار (فول كالابار)
26. Calcium Phosphide. كالكسيوم
27. Digitalin (leaves-Powder-Ext.)

28. Digitaline. ديجيتالين
29. Dubosine & Salts. ديوبوزين واملاحه
30. Ergot. ايرغوت (جويدار)
31. Ergotamine. ايرغوتامين
32. Ergometrine-Ergonovine. يرغومترين ، ايرغونوفين
33. Ergotine (Ergot Ext.) ايرغوتين (خلاصة الايرغوت)
34. Ergot (Fl. Ext.) خلاصات الايرغوت السائلة
35. Eserine (Physostigmine) & Salts. ايزرين واملاحه
36. Fowler Solution. محلول فاوولر
37. General Anesthetics. ادوية التخدير العام
38. Hydrocyanic Acid. حامض هيدروسيانيك
39. Hemlock (Fruit, Powder, Ext.) شوكران (ثمر — مسحوق — خلاصة)
40. Homatropine & Salts. هوماتروبين واملاحه
41. Hydrastine & Salts. هيدراستين واملاحه
42. Hyosine & Salts. هيوسين واملاحه
43. Hyoscyamine & Salts. هيوسيامين واملاحه
44. Hyoscyamine (leaves, Powder, Ext.) هيوسيامين (البنيج) اوراق، مسحوق، خلاصة
45. Iron Arsenate. زرنخات الحديد
46. Juniper Berries (Powder, Volatile Oil) ثمر جونبير (مسحوق، زيت طيار)
47. Lead Arsenate. زرنخات الرصاص
48. Mercuric Benzoate. بنزوات الزئبق
49. Mercuric Chloride. ثاني كلوريد الزئبق
50. Mercuric Iodide. ثاني يوديد الزئبق
51. Metallic Cyanides. سيانورات معدنية
52. Mercuric Nitrate. نترات الزئبق
53. Mercuric Oxide. اكسيد الزئبق
54. Nicotine & Salt. نيكوتين واملاحه
55. Nitroglycerin. نايترو غليسرين
56. Nux Vomica (Powder, Ext, Tincture) الجوز المقهي (مسحوق، خلاصة، صبغة)
57. Phosphorated Oil. زيت مفسفر
58. Papaverine & Salts. بابافيرين واملاحه
59. Picrotoxin. بيكرتوكسين
60. Pilocarpine & Salts. بيلوكاربين واملاحه
61. Phosphorus. فوسفور

١١٠٣

الجدول (ب)

السموم الخفيفة SEPERANDA

1. Acid Acetic Glacial	حمض الخل المتبلور
2. Acid Hydrochloric	حمض الكلوريدريك
3. Acid Chromic	حمض الكروميك
4. Acid Nitric	حمض النيتريك
5. Acid Oxalic	حمض الاوكساليك
6. Acid Picric	حمض البكريك
7. Acid Phosphoric	حمض الفسفوريك
8. Ammonia Solution	محلول الامونيا
9. Antimony Chloride	كلوريد الانتموان (كلوريد الانغند)
10. Amyl Nitrite	نترت الاميل
11. Betanaphthol	بيتانافثول
12. Bitter Almond Oil	زيت اللوز المر
13. Bromine	برومين
14. Caustic Soda	الصودا الكاوية
15. Caustic Potash	البوتاس الكاوي
16. Copper Sulfate	كبريتات النحاس
17. Copper Acetate	خلات النحاس
18. Chloral Hydrate	كلورال هيدرات
19. Carbon Tetrachloride	رابع كلور الكربون
20. Colocynthis	حنظل
21. Creosote	كريوزوت
22. Cherry Laurel Water	ماء الغار الكروي
23. Dover Powder	مسحوق دوفر
24. Emetine	امتسين
25. Ephedrine	افدرين
26. Formaldehyde	فورمالدهايد
27. Gualacol	جواياكول
28. Hydroquinone	هيدروكينون
29. Hydrogen Peroxide	بيروكسيد الهيدروجين
30. Ferric Chloride	كلوريد الحديد
31. Ipecac (Powder, Ext, Tinct., Syrup)	عرق الذهب والبيكاله الصينيلالية

63. Saint Ignatius Beans	فول (القديس اغناطيوس)
64. Sabin (leaves, Powder, Volatile Oil).	الابل (اوراق، مسحوق، زيت الطيار)
65. Stramonium (leaves, Ext, Tinct.)	قباث البرش سترامونيوم (اوراق، خلاصة، صبغة)
66. Rue (leaves, Powder, Volatile Oil)	سلاب (اوراق، زيت طيار مسحوق)
67. Strophanthus (seed, Ext, Tinct.)	ستروفانثس (حبوب، خلاصة، صبغة)
68. Strophanthine & Salts.	ستروفانثين واملاحه
69. Strychnine & Salts.	ستركنين واملاحه
70. Tartar Ematic.	التاردي المقيء
71. Thallium & Salts.	الثاليوم واملاحه
72. Veratrine & Salts.	فيراترين (خريطين) واملاحه
73. Yohimbine & Salts.	يوهامبين واملاحه
74. Zinc Phosphide.	لومسفيد الزنك

مجلس النواب

63. Sparteine Sulfate	كبريتات السبارتين
64. Pot. & Sod. Chlorate	كلورات البوتاسيوم والصوديوم
65. Syrup, Aconit	شراب خائق الذئب
66. Syrup, Belladonna	شراب اللقاح - السيدة الحساء
67. Syrup, Mercuric Iodide	شراب يوديد الزئبق
68. Syrup, Morphine	شراب المورفين
69. Syrup, Bromoform (Simple & Comp)	شراب البروموفورم البسيط والمركب
70. „ Codeine	شراب الكودئين
71. „ Dionine	شراب الديونين
72. „ Lobelia	شراب التبع الهندي
73. „ Colchicum	شراب النحلاص
74. „ Digitalis	شراب الديجيتال
75. „ Hyoscyamus	شراب الينج
76. White Precepsitate	الرسم الأبيض
77. Zinc Chloride	كلوريد الزنك
78. Zinc Sulfate,	كبريتات الزنك

33. Jabor-andi (leaves, Tincture).	جابراندلي (أوراق وصينه)
34. Lead Acetate.	خلات الرصاص
35. Lead Iodide.	يوديد الرصاص
36. Lead Oxide.	أكسيد الرصاص
37. Lead Carbonate.	كربونات الرصاص
38. Local Anesthetics (Procaine, Xylocaine.)	أدوية التخدير الموضعي
39. Malonylurea Derivatives (Barbiturates).	الباربيتورات
40. Lobeline.	لوبلين
41. Male Fern.	سرخس مذكر بأشكاله
42. Mercurial Oil (Grey Oil)	زيت زئبق (الزيت السنجابي)
43. Mercuric Chloride Oint.	مرهم كلوريد الزئبق
44. Mercuric Oxide Oint.	مرهم أكسيد الزئبق
45. Mercurous Chloride.	كلوريد الزئبقوز
46. Mercurous Iodide	يوديد الزئبقوز
47. Mercury Sulfide	كبريتيد الزئبق
48. Mercurio Sulfate	كبريتات الزئبق
49. Mercury Thiocyanate	ثيوسيانات الزئبق
50. Podophylline	يودوفيلين
51. phosphorated Cod. Liver Oil	زيت كبد الحوت المفسفر
52. Posterior Pituitary Lobe Inj.	اللقص الخلفي للغدة النخامية المعد للزرق
53. Potassium Oxalate	أوكرالات البوتاسيوم
54. Potassium Chromate	كرومات البوتاسيوم
55. Phenol	فينول
56. Pyridine	بيريدين
57. Pyroallol	بيروغاليول
58. Paraformaldehyde	بارافورمالدهايد
59. Phenolphthalein	فينول فتالين
60. Resorcine	ريزورسين
61. Santonin	سانتونين

هذه هي الوثيقة

Hydromorphone
Hydroxypethidine
Isomethadone
Ketobemidone
Levomethorphan
Levomoramide
Levophenacymorphan
Lavorphanol
Metazocine
Methadone
Methadone — Intermediate
Methydesorphine
Methyldihydromorphone
Metopon
Moramide — Intermediate
Morpheridine
Morphine

Morphine Methobromide and other pentavalent nitrogen morphine derivatives, including in particular the morphine-N-oxide derivatives, one of which is Codeine-N-Oxide.

Morphine-N-Oxide
Myrophine
Nicodocodine
Nicomorphine
Noracymethadol
Norlevorphanol
Normethadone
Normorphine
Norpipanone
Opium
Oxycodone
Oxymorphone
Pethidine
Pethidine—Intermediate—A
Pethidine—Intermediate—B
Pethidine—Intermediate—C
Phenadoxone
Phenampromide
Phenazocine
Phenomorphin
Phenoperidine
Pimindine
Piritramide
Proheptazine
Propertidine
Racemethorphan
Racemoramide
Racemorphin
Thebacon
Thebaine

الجدول (ج)

العقاقير الخطرة أو العقاقير المشددة

NARCOTICS

* Drugs included in Schedule I of the 1961 Convention and/or Group I of the 1931 Convention.

Acetorphine
Acetylmethadol
Allylprodine Alphacetylmethadol
Alphameprodine
Alphamethadol
Alphaprodine
Anileridine
Benzethidine
Benzylmorphine
Betacetylmethadol
Betameprodine
Betamethadol
Betaprodine
Bezitrarnide
Cannabis (Indian Hemp) and Cannabis resin (Resin of Indian Hemp).

Clonitazene
Coca leaf
Cocaine
Codoxime
Concentrate of poppy straw
Desomorphine
Dextromoramide
Diampromide
Diethylthiambutene
Dihydromorphone
Dimenoxadol
Dimepheptanol
Dimethylthiambutene
Dioxaphetyl butyrate
Diphenoxylate
Dipipanone
Ecgonine, its esters and derivatives which are convertible to ecgonine and cocaine
Ethylmethylthiambutene
Etonitazene
Etorphine
Etixeridine
Fentanyl
Furethidine
Heroin
Hydrocodone

١١٩

جدول لمعادل للعقاقير الخطرة

- Cannabis One kilogramme of tincture is equivalent to about 100 grammes of cannabis.
One kilogramme of extract is equivalent to about 7 kilogrammes of cannabis.
- Coca leaves One kilogramme of tincture of coca leaves containing 0.1 per cent of cocaine, i.e. 1 gramme of cocaine, should be considered to be equivalent to 200 grammes of coca leaves.
One kilogramme of fluid extract of coca leaves containing 0.5 per cent of cocaine, i.e. 5 grammes of cocaine, is equivalent to 1 kilogramme of coca leaves.
- Opium One kilogramme of tincture is equivalent to 100 grammes of opium.
One kilogramme of extract is equivalent to 2 kilogrammes of opium.

DRUG	Salt of preparation	Approximate pure anhydrous base content
Acetyldihydrocodeine	HCl.	%
Allylprodine	HCl.	90
Alphaprodine	HCl.	89
Anileridine	HCl.	88
Benzethidine	Dihydrochloride	83
	HCl.	91
Benzylmorphine	Hydrobromide	82
Betaprodine	HCl.	91
Clonitazone	HCl.	88
Cocaine	Methylsulfonate	80
	HCl.	89
Codeine	Nitrate	83
	Base	94
	Hydrochloride	81
	Phosphate (4H ₂ O)	74
	Phosphate (1 1/2 H ₂ O)	71
	Sulfate (3H ₂ O)	80
	Sulfate (5H ₂ O)	76
Dextromoramide	Bitartrate	72
	Hydrochloride	84
Diampromide	Sulfate	77
Diethylthiambutene	HCl.	89
Dihydrocodeine	Bitartrate	67
	HCl.	89
	Phosphate	75
Dihydromorphine	HCl.	89
Dimenoxadol	HCl.	90
Dimethylthiambutene	HCl.	88
Dioxaphetyl butyrate	HCl.	91
Diphenoxylate	HCl.	93
Dipipanone	HCl. (1H ₂ O)	87
Egonine methyl ester	HCl.	85
Ethylmethylthiambutene	HCl.	88
Ethylmorphine	HCl. (dionine)	81
Etonitazone	HCl.	92
Etorphine	HCl.	92
Etoxeridine	HCl.	90
Pentazocine	Bitartrate	64
Paraldehyde	Hydrobromide	81
Heroin	HCl.	87
Hydrocodone	Bitartrate	61

The isomers, unless specifically excepted, of the drugs in this Schedule whenever the existence of such isomers is possible within the specific chemical designation;

The esters and ethers, unless appearing in another Schedule, of the drugs in this Schedule whenever the existence of such esters or ethers is possible;

The salts of the drugs listed in this Schedule, including the salts of esters, ether and isomers as provided above whenever the existence of such salts is possible.

II. Drugs included in Schedule II of the 1961 Convention and/or Group II of the 1931 Convention

Acetyldihydrocodeine

Codeine

Dihydrocodeine

Ethylmorphine

Necocodine

Norcodeine

Pholcodine

The isomers, unless specifically excepted, of the drugs in this Schedule whenever the existence of such isomers is possible within the specific chemical designation;

The salts of the drugs listed in this Schedule, including the salts of the isomers as provided above whenever the existence of such salts is possible.

الجدول رقم (١)

الادوات والاجهزة والمعدات اللازمة توفرها في مخابر الرقابة

١ - مخبر التحليل الكيمائي

- 1) Mill, electric for grinding Laboratory samples, less. (١) طاحونة صغيرة لطحن العينات المخبرية
- 2) Deioniser for producing purified water. (٢) جهاز طرد الايونات
- 3) Still for producing distilled water. (٣) جهاز تقطير الماء
- 4) Balance air damped, two pan, capacity 200 gm. sensitive to 0.2 mgm. (٤) ميزان حساس ذو كفتين قدره ٢٠٠ غم
- 5) Balance air damped, one pan, capacity 30 gms. sensitive to 0.02 mgm. حساس الى ٢٠ ملغم . (٥) ميزان حساس ذو كفة واحدة قدره ٣٠ غم
- 6) Balance capacity 2 Kgms. حساس الى ٢٠ ملغم . (٦) ميزان عادي قدره ٢ كغم .
- 7) Vacuum oven electrically heated Maximum temperature 150°C, Variation $\pm 2^\circ\text{C}$. (٧) فرن كهربائي عادي حتى ١٥٠ درجة مئوية
- 8) Oven, mechanical convection type for controlled temperature up to 200°C with thermometer, ventilation rate 1000 litres/1 hour. (٨) فرن كهربائي مع تهوية قدره ٢٠٠ درجة مئوية، قدرة التهوية ١٠٠٠ لتر في الساعة .
- 9) Oven gravity convection type for controlled temperature up to 200°C with thermometer. (٩) فرن كهربائي قدره حتى ١٠٠ درجة مئوية
- 10) Hot plate (s). (١٠) مسطح تسخين
- 11) Magnetic Stirrer (s) with followers. (١١) خلاط مغناطيس مع توابله
- 12) Magnetic Stirrer (s) hot plate (s), with followers. (١٢) خلاط مغناطيس مع مسطح تسخين مع توابله
- 13) Flask shakers, high clamps. (١٣) زجاج للتوازي
- 14) Spectrophotometer single beam, monochromator type for use with visible and ultra violet light completed. (١٤) جهاز التحليل التصويري الطيفي للضوء المرئي والفرق بنفسجي
- 15) Sieves with different meshes. (١٥) مناخل ذات مقاييس مختلفة
- 16) Pump, rotary compression & vacuum. (١٦) مضخة تفريغ
- 17) pH, Metel, range of PH 0-14 by increments of 0.02, with glass electrodes, reference electrodes and temperature compensation 0-100°C on all ranges. (١٧) جهاز قياس درجة الحموضة قادر على قراءة ١٤ - ٠ مع تعويض الحرارة من صفر الى ١٠٠ مئوية على كل الدرجات .
- 18) Karl Fischer electrometric apparatus for determination of moisture. (١٨) جهاز كارل فيشر لقياس الرطوبة
- 19) Water Bath (s), stainless steel construction. (١٩) حمامات مائية من الصلب، غير قابل للصدأ

DRUG	Salt of preparation	Approximate pure anhydrous base content
		%
Hydromorphanol	Bitartrate	64
	HCl	77
Hydromorphone	HCl	89
	Sulfate	85
Isomethadone	HCl	85
Ketobemidone	HCl	87
Levomethorphan	Tartrate	64
Levomoramide	HCl	84
Levophenacymorphan	HCl	91
	Methylsulfonate	79
Levorphanol	HCl	88
	Tartrate	58
Metazocine	HCl	81
Methadone	Bitartrate	67
	HCl	90
Metopon	HCl	89
Morphine	Base	94
	HCl	76
	Sulfate	75
Norlevorphanol	HCl	87
	Hydrobromide	75
Normethadone	Hydrobromide	78
	HCl	89
Normorphine	HCl	83
Oxycodone	HCl (3H ₂ O)	78
	HCl (without water of crystallization)	90
	Pectinate	41
	Terephthalate	79
Oxymorphone	HCl	85
Pethidine	HCl	87
Phenadoxone	HCl	91
Phenampromide	HCl	88
shenazocine	Hydrobromide	78
	Methylsulfonate	77
	Base	96
Pholcodine	Base	92
	HCl	77
Piminodine	Ethanesulfonate	88
Propenidine	HCl	64
Racemethorphan	Tartrate	84
Racemoramide	HCl	74
Racemorphan	Hydrobromide	90
Tabacon	HCl	88
Trimeperidine	HCl	88

- 0) Pathologic Microscope, with speedy clip mechanical stage, inclined binocular tubes achromatic condenser complete.

(١٠) ميكروسكوب بانوليت كامل :

ج- المختبر الجراحي

- 1) Trolley to accommodate 16 cages each for one rabbit
2) Oven, electrically heated, thermostatically controlled.
3) Thermocouple unit for performing pyrogen test on 10-20 rabbits

(١) روللي تسع ١٦ قفص لعدد ١٦ أرنب .

(٢) فرن كهربائي صغير يعمل أوتوماتيكياً :

(٣) جهاز قياس درجة الحرارة في الأرنب :

- 20) Refractometer Abbi for examination of oils & sugars reading from 1.300-1.700 refraction indices.
21) Tablet Disintegration apparatus as specified in B. P. 58 Appendix XXIC, page 965.
22) Melting Point Apparatus electrically heated for determination of single or mixed melting points up to 350°C
23) Polarimeter for testing sugar solutions, one fixed polariser and one rotating.
24) Flame photometer with filters for Sodium and Potassium.
25) Polarising Microscope, centering quick release condenser, mounting Abbi Condenser.
26) Lovibond Nessleriser with discs for Iron range 20-60 P.P.m.
27) Centrifuge, variable speed up to 5000 R. P. M.
28) Microkjeldahl distillation apparatus.
29) Furnace muffle for continuous operation at 1000°C and intermittent operation at 1100°C.
30) Minor items & glass ware full range for laboratory use.

(٢٠) جهاز قياس درجة الانكسار آبي

(٢١) جهاز قياس درجة نفث الاقراص .

(٢٢) جهاز قياس درجة الانصهار

(٢٣) جهاز قياس الاستقطاب

(٢٤) جهاز قياس ضوء الأهب مع مرشحات صوديوم وبرتسيوم .

(٢٥) ميكروسكوب مستقطب :

(٢٦) جهاز ليفيوند قادر على قياس ٦٠ جزء في المليون حديد .

(٢٧) جهاز للطرز المركزي متعدد السرعات حتى ٥٠٠٠ دورة في الدقيقة :

(٢٨) جهاز ميكروكلدال

(٢٩) فرن كهربائي عالي قدرة ١١٠٠ درجة مئوية :

(٣٠) الأدوات المخبرية الطبقية والزجاجية

ب- مختبر المقامة

- 1) Autoclave (s) with pressure & temperature indicating instruments.
2) Steam sterilizer, Koch type.
3) PH meter range 0-14, readable to 0.02 ph. accuracy ± 0.005 PH, temperature compensation 0-100°C on all ranges.
4) Water bath (s).
5) Balance capacity 200 gm, sensitivity 0.1 mg.
6) Balance scales capacity 5 kg. sensitivity 1 mg.
7) Oven & Sterilizer Hot air type.
8) Still producing distilled water.
9) Incubator for Agar Plates for operation at controlled temperature of 27°C ± 0.5 .

(١) أوتوكلاف

(٢) جهاز تعقيم كوخ

(٣) جهاز قياس درجة الحموضة

(٤) حمامات مائية

(٥) موازين قدرة ٢٠٠ غرام حساس ٠١ ملغم

(٦) موازين قدرة ٥ كغم حساس ١ غرام

(٧) فرن كهربائي يعمل بالهواء الساخن

(٨) جهاز تقطير المياه

(٩) حاضنة لاجار تسمى على درجة حرارة ٢٧ درجة مئوية ± 0.5 درجة

مكتبة

الجدول رقم (٢)

الماكينات والاجهزة والمعدات اللازم توفرها في مصنع الادوية

أ - اذا اقتصر التاج المصنع على السوائل

- ١) أوعية صلب غير قابلة للصدأ
- ٢) جهاز ترشيح آلي لتصفية المستحضرات الصيدلانية ذو لوحات من الصلب غير قابل للصدأ .
- ٣) حمام للتسخين بالخار أو بالكهرباء جميع اجزائه المتصلة بالخاليات مصنوعة من الصلب غير قابل للصدأ .
- ٤) طاحونة غرويات لمعالجة المعالقات والمستحلبات الصيدلانية، اجزائها المتصلة بالخاليات مصنوعة من الصلب غير قابل للصدأ .
- ٥) موازين ذات حمولات مختلفة :
- ٦) خلطات كهربائية ذات محرك حرى وذات سرعات ١٤٤٠ دورة و ٤٤٠ دورة في الدقيقة، الدواع والمحرك وكل الاجزاء المتصلة بالخاليات من الصلب غير قابل للصدأ .
- ٧) مجانس ذو سرعات متغيرة من ٢٠٠ الى ٨٠٠٠ دورة في الدقيقة لمعالجة المستحلبات والمعلقات .
- ٨) ماكينة تعبئة الخاليات من النوع المفرغ ، جميع اجزائها المتصلة بالخاليات من الصلب غير قابل للصدأ .
- ٩) ماكينة غسل الزجاجات قادرة على الزجاجات من الداخل والخارج كما يلي :
أ - محلول غسيل .
ب - محلول ماء معالج .
ج - محلول ماء عادي .
١٠) ماكينة تنشيف الزجاجات .
- ١١) أوعية صلب غير قابلة للصدأ .
- ١٢) حمام للتسخين يتمثل بالخار أو بالكهرباء اجزائه المتصلة بالماهم مصنوعة من الصلب غير القابل للصدأ .

ب - اذا اقتصر التاج المصنع على المراهم والكريمات

- 1) Stainless Steel Vessels.
- 2) Pan, steam jacketed or electrically heated parts coming in contact with product should be of s/s quality.

- 3) Colloid mill for treatment Pharmaceutical Creams & of Ointments, parts coming in contact with product to be of stainless steel quality.
- 4) Scales, different capacities
- 5) Mixer, change pan, with planetary action stirrer, all parts in contact with product should be of stainless steel quality.
- 6) Filling machine for Ointment and Cream, all parts coming in contact with products should be of stainless quality.

٣) طاحونة غرويات لمعالجة المراهم والكريمات الصيدلانية ، اجزائها المتصلة بالماهم والكريمات مصنوعة من الصلب غير القابل للصدأ .

٤) موازين ذات حمولات متعددة .

٥) عجان جميع اجزائه المتصلة بالماهم من الصلب غير القابل للصدأ .

٦) ماكينة تعبئة المراهم ، جميع اجزائها المتصلة بالماهم من الصلب غير القابل للصدأ .

ج - اذا اقتصر التاج المصنع على الاقراص

- 1) Scales, different capacities.
- 2) Sifting unit set of s.s. sieves of different meshes, all parts in contact with product to be of s.s. quality.
- 3) Mixer, change-pan, with central ary mixing blade and rotating planetary action mixing blade, pans and blades of stainless steel quality.
- 4) Granulator with sets of stainless steel sieves.
- 5) Dryer for granular pharmaceutical materials steam heated or electrically heated.
- 6) Blender V or Y or cube or Doublecone type all parts in contact with product to be of stainless steel quality.
- 7) Grinding mill, electrical.
- 8) Pans, Steam jacketed or electrically heated parts in contact of product should be of s.s. quality.
- 9) Stainless Steel Vessels.
- 10) Tablet compression machine (s).
- 11) Coating pans, s.s. construction, air to be heated by steam or electrically.
- 12) Oven, steam or electrically heated, with stainless steel trays.

١) موازين مختلفة الحمولة

٢) غربال كهربائي مع مناخل متعددة المقاسات مصنوعة من الصلب غير القابل للصدأ .

٣) عجان ذو ذراع ثابت وذراع سياره جميع اجزائه المتصلة بالمستحضرات الصيدلانية من الصلب غير القابل للصدأ .

٤) جهاز تجفيف مع مناخل من الصلب غير القابل للصدأ متعددة المقاسات .

٥) جهاز تجفيف يعمل بالخار أو بالكهرباء

٦) خلط على شكل V أو Y أو مكعب مخروطي مزدوج جميع اجزائه التي تتصل بالمواد من الصلب غير القابل للصدأ .

٧) طاحونة كهربائية .

٨) جهاز تسخين يعمل بالخار أو بالكهرباء ، اجزائه المتصلة بالسود من الصلب غير قابل للصدأ .

٩) أوعية صلب غير قابلة للصدأ .

١٠) ماكينة كس الاقراص ، كهربائية .

١١) أوعية تلميس الاقراص مصنوعة من الصلب غير القابل للصدأ وميالة لتسخين الهواء بها إما بالخار أو بالكهرباء .

١٢) فرن يعمل بالكهرباء أو بالخار مع صواني مع الصلب غير القابلة للصدأ .

مكتبة الادوية

- ٤) Pump for distribution of distilled water stainless steel construction. (٤) مضخة لتوزيع المياه المقطرة ، جميع أجزائها المتصلة بالماء تكون من الصلب غير القابل للصدأ .
- 5) Ampoules & Vials washing machine. (٥) ماكينة غسل الأمبولات والقيالات
- 6) Ampoule filling and sealing machine(s). (٦) ماكينة تعبئة ولحام الأمبولات
- 7) Cap sealing machine for crimping caps or transfusion bottles. (٧) جهاز إغلاق الزجاجات المعقمة
- 8) Oven, steam or electrically heated suitable for working temperature up to 180° C. (٨) فرن يعمل حتى درجة حرارة ١٨٠ مئوية .
- 9) Filling machine for sterile ophthalmic ointments. (٩) جهاز تعبئة أنابيب المراهم العينية
- 10) Autoclave (s) complete with pressure and temperature indicating instruments. (١٠) أوتوكلاف أو أكثر مع عدادات للضغط والحرارة .
- 11) Hot water sterilizer (s). (١١) جهاز تعقيم أو أكثر .
- 12) Test vessel vacuum/Pressure for testing sealing of ampoules, with combined pressure gauge. (١٢) جهاز فحص الأمبولات .
- 13) Printing machine for pharmaceutical ampoules. (١٣) ماكينة طبع على الأمبولات .
- 14) Stainless steel Vessels with heating coils. (١٤) أوعية صلب غير قابلة للصدأ مع جهاز تسخين .
- 15) Bottles washing & rinsing machine for transfusion bottles. (١٥) جهاز غسل الزجاجات للمحاليل الوريدية .
- 16) Stirrer, mechanical portable for use with pharmaceutical liquids, fitted with marine type propeller shafts and propeller of stainless steel construction. Speed 1440 R.P.M. (١٦) خلطاط كهربائي من الصلب غير قابل للصدأ ذو محرك بحري ، سرعته ١٤٤٠ دورة في الدقيقة .
- 17) Filter pans for clarification of pharmaceutical liquids, with stainless steel filter plates, sterilizable. (١٧) جهاز ترشيح لروائح من الصلب غير قابل للصدأ ، يمكن تعقيمه .
- 18) Filling machine for transfusion bottles. (١٨) ماكينة تعبئة الزجاجات للمحاليل الوريدية

- 13) Stainless steel enclosed vessels. (١) أوعية صلب غير قابلة للصدأ مغلقة .
- 14) Tablet inspection unit with mechanism for turning tab-over. (١٤) جهاز فحص الأقراص
- 15) Tablets counting machine. (١٥) جهاز عد الأقراص
- 16) Strip packing Machine (if necessary). (١٦) جهاز تعبئة الأقراص في ظروف ألومنيوم (إذا لزم) .
- 17) Tablet Disintegration Apparatus. (١٧) جهاز قياس نفثت الأقراص .

د - إذا اقتصر انتاج المصنع على التاليس

- 1) Refrigerator unit comprising separator compartments each with working temperature - 2° - 3° C with automatic defrosting. (١) ثلاجة كهربائية قادرة على تنزيل درجة الحرارة درجتين أو ثلاث تحت الصفر .
- 2) Dispensing vessel, stainless steel, with electrically heated, thermostatically controlled jacket, with outlet nozzle valve, variable speed stirrer, for depositing suppositories. (٢) جهاز صب التاليس من الصلب غير القابل للصدأ ، درجة الحرارة يمكن التحكم فيها أوتوماتيكيا ، مسع قميص ومحرك داخلي ذو سرعات مختلفة .
- 3) Suppositories moulds cone or torpedo shape, stainless steel quality. (٣) قوالب لصب التاليس مخروطية أو توربيدية حسب اللزوم ، مصنوعة من الصلب غير القابل للصدأ .

هـ - إذا اقتصر انتاج المصنع على الكبسولات

(المحافظ)

- 1) Encapsulation machine for filling pharmaceutical materials into different sizes of hardshell capsules. Parts in contact with product to be of s.s. construction. (١) ماكينة تعبئة الكبسولات ذات مقاسات مختلفة ، جميع أجزاء الماكينة المتصلة بالمواد من الصلب غير قابل للصدأ .
- 2) Capsule sealing machine for sealing different sizes hardshell capsules. Parts in contact with product to be of s.s. construction. (٢) ماكينة لحام الكبسولات ذات مقاسات مختلفة ، جميع أجزاء الماكينة المتصلة بالمواد من الصلب غير قابل للصدأ .
- 3) Mixer, change pan, parts coming in contact with product to be of stainless steel quality. (٣) خلطاط أجزاء المتصلة بالمواد من الصلب غير قابل للصدأ .

و - إذا اقتصر انتاج المصنع على المستحضرات المعقمة

- 1) Thermo compressor still to produce pyrogenic distilled water. (١) جهاز تقطير لتحصير مياه مقطر خالي من البيروجينات
- 2) Water Softner. (٢) جهاز تيسير المياه
- 3) Stainless steel vessels, different capacities. (٣) أوعية صلب غير قابلة للصدأ متعددة السعات .

النموذج (أ)

وزارة الصحة

نموذج استيراد عقاقير خطيرة

معالي وزارة الصحة

وزير الصحة/ عمان

بواسطة مدير الصيدلية أو مدير صحة

أرغب في استيراد العقاقير الخطرة التالية وبالكميات المثبتة أمام كل منها :-

اسم العقاقير الخطرة	الكمية المستلمة خلال السنة اشهر السابقة	الكمية المباعة خلال السنة اشهر السابقة	الكمية الموجودة حاليا	الكمية المطلوب استيرادها

وسيم طلب هذه العقاقير الخطرة من / (يذكر اسم وعنوان الشركة)

وسيم تخليصها من / (يذكر ميناء العبقة أو بريد عمان مثلا)

وألي أصرح بأن هذه العقاقير الخطرة متى استوردت مستعمل لغايات مشروعة طبية أو علمية .

الاسم الكامل للطالب :-

عنوان عمل الطالب :-

التاريخ :-

الامضاء

وخاتم المؤسسة

النموذج (ب)

الرقم:

التاريخ:

وزارة الصحة

تصريح استيراد العقاقير الخطرة

فألي اصرح الى

بموجب أحكام قانون مزاولة مهنة الصيدلة لسنة

(يذكر اسم الشخص المصرح له .

الصيدلي المرخص تحت رقم باستيراد العقاقير الخطرة التالية بالكميات المثبتة أمام كل منها:

وان هذا التصريح خاضع للشروط التالية :-

١ (تستورد الادوية قبل تاريخ وان هذا التصريح لا يعني اطلاقا امكانية المستورد

لاقتناء او بيع العقاقير الخطرة .

٢ (لا يعني هذا التصريح المستورد من الاجراءات الجمركية المثبتة حسب النظمة الجمارك المعمول بها حاليا والمتعلقة بالاستيراد للمملكة الاردنية الهاشمية .

٣ (ان هذا التصريح لحامله فقط ويحق لوزارة الصحة ان يلغيه متى يشاء وفي هذه الحالة يجب ان يسلم التصريح الى وزير الصحة بموجب ابراز التصريح لأي موظف مسؤول عن التفتيش .

٤ (ما لم يحدد مفعول هذا التصريح قبل استيراد العقاقير الخطرة فيجب على حامله ان يسلمه الى السلطات الجمركية حين معاملة التخليص عليها .

٥ (اذا لم يتم استيراد جميع العقاقير الخطرة المصرح بها قبل نهاية مفعول التصريح كما هو وارد في الشرط (١) اعلاه فيجب ان يسلم هذا التصريح حالا الى وزير الصحة بعد انتهاء تاريخ مفعوله .

الرقم /
التاريخ /

النموذج (ج)

وزارة الصحة
تصريح لاستيراد العقاقير الخطرة

انا وزير الصحة استنادا الى الصلاحيات المخولة بموجب قانون الصيدلة لسنة
 اصرح الى السيد/
 حامل ترخيص مزاولة المهنة رقم
 باستيراد العقاقير الخطرة التالية من
 حسب الكميات المبينة أمام كل منها :-

شروط ان يتم الاستمارة الاختلال
أشهر من تاريخ اصصدار هذا التصريح وذلك عن طريق

وإني مقتنع بأن هذه العقاقير المستوردة مستعمل لغايات طبية أو علمية .

التوفيع

وزير الصحة

(إن هذا التصريح هو فقط لتقديمه للسلطات المسؤولة في البلد المضيف استيراد العقاقير الخطرة منه)

الكشف السنوي للعقائر الخطرة

١٩ للمسيحة المسيحية في كانون اول

[illegible]

851-118

(ب)

السيد الرئيس

يتلى كتاب الرئاسة حول استعجال النظر
بمشروع قانون تصديق امتياز البرول واستناده
في المملكة الأردنية الهاشمية .

السيد الأمين العام

الرقم : ٥٤٤١/١/٥٠/٣١

التاريخ : ١٩٧٢/٤/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

ايث لمعالكم بـ (١٢٠) نسخة من (مشروع
قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستناده
في المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٢) بشكاه الذي
اقره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٢/٤/٢٢ رجاء
احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره واعطائه
صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

السيد الرئيس

وقد وزعت امانة عام المجلس بالاستناد الى
النظام الداخلي مشروع اتفاقية الامتياز على الاعضاء

الشيخ جهم

لم يوزع

السيد الأمين العام

توزع ياسيدي

السيد الرئيس

البرم ارسلناه مع بركة قبل اربعة ايام .

السيد الأمين العام

يتلو كتاب التوزيع تاريخ ١٩٧٢/٥/١٣
حضرة النائب المحترم

عملا باحكام المادة (٣٨) من النظام الداخلي
لمجلس النواب ابث اليكم بنسخة عن مشاريع
القوانين بالصيغة التي رودت فيها من الحكومة
والدرجة اسمائها في اذناه وذلك تمهيداً لمرورها
على المجلس

١- مشروع قانون اصلاح ورعاية الاحداث

٢- مشروع قانون امتياز التنقيب عن البترول
واستناده في المملكة الأردنية الهاشمية٣ (مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط
في القوات المسلحة الأردنية .

السيد الرئيس

هذا المشروع تقدم اليه وطلبت الحكومة على
ان ينظر به بصفة الاستعجال هل يوافق المجلس
بالنسبة الى اهميته .

السيد المصلح نائب عمان :

ياسيدي خليني اوضح لك الامر سواء نظر
المجلس في صفة الاستعجال او غير صفة الاستعجال
فقد استكمل هذا المشروع احكام المادة (٣٩) من
النظام الداخلي ، المادة (٣٩) بفقرتها الاولى يقول
ولا يجوز للمجلس ان يناقش اية مشروع ملزم يوزع
على الاعضاء قبل ثلاثة ايام ، وقد استلم معالي رئيس
مجلس النواب مذكرة من دولة الرئيس وجاء فيه ان
اعطى صفة الاستعجال الامة مع توجيه من الرئيس
وزع هذا المشروع الذي توكله الاخ بتاريخ ٧٢/٥/١٣
فتمثل بالتوزيع هذا عملاً استكمل احكام الفقرة
الاولى من المادة (٣٩) على فرض ما استكمل وما

الوزراء لا عفائه من قبول هذا المشروع تلاوة
وارجو من المجلس الكريم ان يحيله الى اللجنة ذات
الاختصاص واظن اللجنة الخارجية او القانونية
وان يشير من طرف ثاني المجلس اعني الى ضرورة
الاسراع في دراسة هذا المشروع القيم لا فيه من
فضائل عظيمة على البلد والسلام عليكم .

السيد البخيت نائب عمان :

هذه المرة الاولى التي اقر فيها مجلس النواب
عدد من المشاريع الضرورية لصفة الاستعجال كما
تفضل الاخ رياض بك ان هذا القانون قانون
الامتياز وزع قبل ثلاثة ايام وهذا مشروع القانون
هو اتفاق عقد بين صورتين وحتى المجلس لا يملك
صلاحية تعديل هذا الاتفاق لان العقد شريعة
المتعاقدين الا بعد العودة الى مجلس الوزراء للبحث
مع المتعهد مرة ثانية وهذا يأخذ مدة طويلة من الزمان
وللمجلس ليس ما يبرر ان تؤجل هذا القانون والتي
على اقتراح الاخ رياض بك وان يقر المجلس هذا
القانون وما في ضرورة لابقائه .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

بالنسبة الذي تفضل به دولة الرئيس لا شك
ابدا ان الحكومة بالنسبة للاتفاق سلكت الأصول
الدستورية حسب الدستور والنظام الداخلي لهذا
المجلس ، الحق لهذا المجلس ان يقرر في الاستعجال
في النظر في اي قانون لكن الواقع وزع هذا الامتياز
فانا يقول انه انا شخصياً لم اقره وبعتقد اخوان
كثير يسمعون وكثير ناس ما قرأوه اخطاء مهلة بسيطة
اسبوع زمان اربعة ايام لدراسته ، الآن تعطى فرصة
للنائب لان يقرأه وكلنا يكون على نور وهذا يتفق
بما في مطلب الرئيس .

توزع وما وصل مجلس النواب من حق رئيس
الحكومة ان يطلب صفة الاستعجال وبالتالي المجلس
يناقش المسود والاتفاقية على اساس ما يلزم بقاء
تلك الاتفاقية او تعديله اذا كانت ضرورة ويعيدها
الى الحكومة لاجراء التعديل اما فيما يتعلق بالمشروع
هو تصديق المشروع فقط :

دولة رئيس الوزراء :

معالي الرئيس / اخواني

يبدوان معالي ابو يشار اراحنا من كثير من العناء ،
الحقيقة هذا المشروع ، مشروع اتفاقية امتياز للتنقيب
عن البترول اكاد اذعم انه للمرة الاولى بعد ان منح عدة
امتيازات للتنقيب : سهرت الحكومة ايام وليالي واشهر
في سبيل دراسة هذا المشروع ، الدراسة الفنية
والدراسة المالية والدراسة الاستشارية من اجل ان
تقدم للمجلس الكريم مشروعا نعتقد انه يكاد يكون
الاول من نوعه في مثل هذا الباب وفي مثل هذا
الجال الحيوي لخدمة المملكة ولان الشركة التي
تقدمت بطلب هذا الامتياز ملتزمة بان اقراره من
المجلس الكريم هو الذي سيجعل بمباشرتها العمل
والتحري والدراسة للوصول الى شيء نطمح اليه
جميعا وكنا وما زلنا ندعو الله ونحلم ان يكون في
بلدنا هذه الثروة التي قد تضئنا عن كثير من المشاكل
وكثير من الحاجة وكثير من العناء ، فانا من هذا
المنطلق رجوت معالي الرئيس كما توجه الرجاء الى
المجلس الكريم ان يعطي اقبى سرعه من الاستعجال
لاقرار هذا المشروع ودرسه واعادته اليه حتى تسير
فيه بخط سليم صحيح .

السيد العوران نائب الطفيلة :

معالي الرئيس ، بالرغم من انطباع هذا
الطلب للنظام الداخلي وما تفضل به دولة رئيس

مجلس النواب
١٩٧٢

الشيخ جمو نائب عمان :

الواقع أنا لست من المشائين بأن بلدنا ليس فيه بترول إنما قدم بنسبة هذا الخاس مشروع امتياز (ميكو) واصرنا المجلس اصراره هذا على اعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال وابدت رأي وكان في عمله ان على المجلس ان يدرس المشروع فن حق النائب على الأقل فيما اذا سئل بعد خروجه من هذا المجلس مباشرة على واقفت ، ان يكون عنده من المعلومات ما يرد على السائل واقفت على كذا وكذا اما ان يصمم النائب على العميان فهذا لا يجوز على الاطلاق سنوات مرت ونحن نعطي امتيازات لعدة شركات فتمت هذا الاسبوع من هذه السنوات يحال هذا المشروع على اللجنة المختصة يومين ، ثلاثة اربعة على الأقل يطلع النائب على فحوى هذه الاتفاقية .

السيد البخيت نائب عمان :

معالي الرئيس ، في اقتراح وثي على هذا الاقتراح ، بموجب النظام الداخلي حينما يقترح احد الاعضاء في اي موضوع كان وينتهي عليه ، يجب ان يوضع هذا الاقتراح بالرأي واذا لم يكن صفة الاستعجال كان به .

السيد المفلح نائب عمان :

قبل وضع الاقتراح بالتصويت الاقتراح الملقى عليه القول للذين لم يقرأوا المشروع او مشروع الامتياز اليوم في الدول العربية او مع الدول المنتجة للنفط منظمات اسمها منظمة (اوبك) هذه المنظمة اشهرتنا بانها هي التي تفرض كل مسا رتبة للدول الاتحاج من تعديل في امتيازاتها ولذلك عندما يطلع البير عندنا وان شاء الله يطلع كل المرة على يد هذه

الشركة الجديدة السا وعمران نروح على باب البير وتقف بالمضارب والعصى وما تخليهم الا بالاتفاق الذي بدنا اياه وانما هذا الامتياز يستهدف شيء ثاني وهو ان الشركة بدنا تقوم بالتنفيذ وتصرف حوالي اربعين مليون وهذا ما حدا بالحكومة ان تطلب الاستعجال وعدم الامهال .

السيد المعايطة نائب الكرك :

اطرح الاستعجال بالرأي نحن موافقين على الاستعجال وكل من يخالف يخالف

السيد المفلح نائب عمان :

الاقتراح بالاستعجال هو الاصل يوضع الاقتراح من لا يوافق .

الشيخ جمو نائب عمان :

ما معنى الاستعجال فهو نا

السيد المقر :

للحكومة ان تطلب اي قانون بصفة الاستعجال والمجلس هو حر باقرار ذلك ام لا لكن ان الذي جرى ان رئاسة مجلس النواب اذات ان تطلع الاعضاء الكرام على مشروع القانون وعلى مشروع الاتفاقية قبل عقد الجلسة ليتسنى للنظر فيه بصفة الاستعجال وهذا القرار وهذه الاتفاقية يؤيد ما تفضل به سليم بك نحن في مجلس النواب اما ان نقبل مشروع القانون او لا نقبله نعمي اقراره في جلسة اولى ويعلم ان هذه الاتفاقية تسير احسن اتفاقيات في العالم العربي .

السيد المعايطة نائب الكرك :

انا بكرر طلي بالاستعجال والذي يخالف الاستعجال يرفع اصبعه .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول او استئاره في المملكة الاردنية الهاشمية كما تلاء المقرر مادة مادة

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص الاتفاقية كما اقرها المجلس وبالصيغة التي سترفع بها الى مجلس الاعيان للمقرر »

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢ .

قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستئاره في المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستئاره في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٢ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ -

تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقدة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين سلطة المصادر الطبيعية الاردنية وشركة ديسكو الكندية للتنقيب عن البترول واستئاره في المملكة صهيحة وناقلة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ -

رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الشيخ جمو نائب عمان :

يمكن من ابو نجيب يحدنا معنى الاستعجال .

السيد الرئيس :

انا غير واجد اي شيء هناك تعملوا هذا العمل مشروع قانون تقدمت به من اجل التنقيب عن البترول ما هي الاسباب التي تدعوكم لان تعملوا هذا العمل

السيد عودة الله نائب مادبا :

انا يعتقد ان القانون وزع على النواب اسما ساكن خارج عمان وصلنا القانون قبل اربعة ايام قرأته مرتين او ثلاثة نحن يهمننا بالدرجة الاولى البترول عندنا وليس اقتراح وثي عليه

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس استعجال النظر بهذا القانون ؟

(موافقة)

السيد الرئيس :

انا بضع المشروع بالرأي من لا يوافق يرفع اصبعه يا سيدي المادة تقول المادة (٣٩) تستدعي النظر في حالة فيجب على الرئيس ان يضع ذلك في الرأي فاذا اقرته الاكثية يقرأ في الحال وعلنا يقرر الآن .

(وتلاه السيد المقرر مشروع قانون تصديق

امتياز التنقيب عن البترول واستئاره في المملكة الاردنية الهاشمية مادة مادة)

هكذا من المفضل

اتفاقية امتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وبين

سلطة المصادر الطبيعية

ديسكو انفسنتيس ليمتد

الفهرس

الصفحة

١١٣٣	١ - المقدمة
١١٣٤	٢ - المادة ١ - قانون العقد
١١٣٤	٣ - المادة ٢ - التعاريف
١١٣٧	٤ - المادة ٣ - الحقوق الممنوحة وآجالها
١١٣٩	٥ - المادة ٤ - التخفيضات المتتالية من المنطقة الاصلية
١١٤٠	٦ - المادة ٥ - آجال فترة التقيب والحد الأدنى لالتزامات ديسكو
١١٤٢	٧ - المادة ٦ - ادارة عمليات التقيب
١١٤٣	٨ - المادة ٧ - برجة ووضع ميزانيات عمليات التقيب
١١٤٤	٩ - المادة ٨ - الشركة الوكيلـ الشركة العاملة - «جورديسكو»
١١٤٤	١٠ - المادة ٩ - برامج عمل وميزانيات جورديسكو
١١٤٥	١١ - المادة ١٠ - تحويل العمليات
١١٤٦	١٢ - المادة ١١ - الدخل والارباح
١١٤٧	١٣ - المادة ١٢ - الاتاوة
١١٤٨	١٤ - المادة ١٣ - الاعفاءات
١١٥١	١٥ - المادة ١٤ - دفاتر الحسابات - السجلات والتقارير
١١٥١	١٦ - المادة ١٥ - تدقيق الحسابات
١١٥١	١٧ - المادة ١٦ - استعمال الأراضي والمياه والمواد الاخرى
١١٥٢	١٨ - المادة ١٧ - استعمال المياه والموانيء

مكتبة مجلس النواب

الصفحة

١٨ - المادة	١١٥٢
استعمال المطارات والملازم	
١٩ - المادة	١١٥٣
اولوية الاردنيين في التوظيف والتدريب	
٢٠ - المادة	١١٥٣
تحويل رأس المال والأرباح ومراقبة العملة واسعار التحويل	
٢١ - المادة	١١٥٤
حق المصادرة	
٢٢ - المادة	١١٥٥
القوة القاهرة	
٢٣ - المادة	١١٥٥
الحماية	
٢٤ - المادة	١١٥٥
حق التجيير والتحويل	
٢٥ - المادة	١١٥٦
المعلومات السرية	
٢٦ - المادة	١١٥٦
انهاء الاتفاقية	
٢٧ - المادة	١١٥٧
احالة الخلافات الى الخبراء	
٢٨ - المادة	١١٥٨
التحكيم	
٢٩ - المادة	١١٥٩
لغة العقد	
٣٠ - المادة	١١٥٩
الاشعارات	

المقدمة

حيث

أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (المشار اليها فيما يلي بـ «الحكومة») ترغب في اكتشاف وتطوير وإنتاج البترول والموارد الطبيعية الأخرى، كما ترغب كذلك لغايات التنمية الاقتصادية للاردن، في أن تستفيد من الامكانيات المهنية والتقنية والمالية المتوافرة لديسكو انفسمنتس ليمتد (المشار اليها فيما يلي بـ «ديسكو») وهي الشركة المؤسسة بموجب قوانين مقاطعة اونثاريو في دولة كندا، والتي يوجد مركزها الرئيسي في مدينة تورونتو من مقاطعة اونثاريو في دولة كندا.

وحيث

أن الحكومة ترغب في تلقي عروض لتقيب عن المعادن الحديديّة وغيرها وتطويرها وإنتاجها، وحيث أن الحكومة ترغب كذلك في تلقي عروض تتعلق بمشاريع عديدة في ميادين الاقتصاد والتجارة والتبادل التجاري والتطوير الزراعي للاردن.

وحيث

أن الحكومة توافق على أن تشترك سلطة المصادر الطبيعية الأردنية (المشار اليها فيما يلي بـ «السلطة») والمؤسسة في المملكة الأردنية الهاشمية (المشار اليها فيما يلي بـ «الاردن») بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ والكائن مكتبها الرئيسي في مدينة عمان في الاردن، مع ديسكو في عمليات التقيب والتطوير والإنتاج للبترول وشبهاته في الاردن.

لذلك فقد تم اتفاق الفرقاء على ما يلي :

تم إبرام هذه الاتفاقية في اليوم التاسع عشر من شهر صفر لعام ١٣٩٢ للهجرة - الموافق اليوم الرابع من شهر نيسان سنة ١٩٧٢ للميلاد.

فما بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (المسماة فيما يلي بـ «الحكومة») فريق أول

وإسحق

سلطة المصادر الطبيعية الأردنية والمؤسسات التي تنفرد عنها والتي تخلفها أو تنتقل حقوقها اليها (المسماة فيما يلي بـ «السلطة») فريق ثان وديسكو انفسمنتس ليمتد (المسماة فيما يلي بـ «ديسكو») فريق ثالث.

هذه الاتفاقية تشهد بأنه :

١١٣٣

مقابل التمهيدات والالتزامات المتبادلة والواردة فيها فقد اتفق الفرقاء على ما يلي :-

المادة الأولى

قانون العقد :

يجب أن تخضع هذه الاتفاقية وأن يجري تفسيرها بموجب القوانين المعمول بها في الاردن من وقت لآخر.

المادة الثانية

التعريف :

يكون للكلمات والعبارات التالية في هذه الاتفاقية المعاني الخاصة بها والمحددة ازاء كل منها .

١ - اتفاقية :

اتفاقية تعني هذه الوثيقة (بما فيها الملحقات المرفقة بها) وأية تعديلات تطرأ عليها أو بدائلات تحل محلها.

٢ - المنطقة الاصلية :

المنطقة الاصلية تعني وتشمل مساحة تحتوي على ما لا يزيد عن نصف المساحة المعروفة بالضفة الشرقية من المملكة الاردنية الهاشمية والتي سيتم تحديدها بدقة في الملحق رقم (١) المشار اليه فيما بعد .

٣ - البترول :

البترول يعني ويشمل جميع وكل من ما يلي :

البترول الخام ، الغاز الطبيعي ، الاسفلت ، الاوزوكريت ، ومنتجات كل منها والمواد الشبيهة بها وبدون تحديد كافة العناصر المكونة لكل من هذه المواد المعدنية وكذلك كافة المواد التي تنتج منها في عملية انتاج هذه المواد المعدنية من نفس الخزانات الباطنية والترسبات .

٤ - البترول الخام :

البترول الخام يعني الزيت ، المكثفات والمقطرات والسوائل الهيدروكربونية من أي نوع أو كثافة (باستثناء الاسفلت والاوزوكريت) والتي يتم انتاجها في منطقة الامتياز ويتم تجزيرها من الماء والرمل والمواد الغريبة الاخرى .

٥ - الغاز الطبيعي :

الغاز الطبيعي يعني كل المواد الغازية ، دون اعتبار الكثافة ، والتي يتم انتاجها في منطقة الامتياز في حالة تجارية أو غازية ودون اعتبار كون المواد الغازية المذكورة قد وجدت في حالة سيولة أو غازية في الخزائن الباطنية أو ذائبة مع البترول الخام ، ولكن يستثنى من ذلك المكثفات التي تفصل بالوسائل الميدانية العادية من مكثفات الغاز هذه المشمولة في تعريف البترول الخام في أعلاه .

٦ - الثقوب والآبار :

(أ) ثقب تتابع الطبقات :

ثقب تتابع الطبقات يعني أي ثقب تحفره ديسكو أو جورديسكو لغرض استيضاح الاوضاع الجيولوجية تحت سطح الارض في أي مكان ضمن منطقة الامتياز .

(ب) البئر الاستكشافية :

البئر الاستكشافية تعني أية بئر تحفرها ديسكو أو جورديسكو في موقع يتم اختياره من سطح غير مثبت أي في أفق لم يتم انتاج البترول منه وذلك في محاولة لمعرفة وجود البترول أو عدم وجوده في أي مكان ضمن منطقة التنقيب .

(ج) بئر التطوير :

بئر التطوير تعني أية بئر تحفرها جورديسكو في موقع يتم اختياره في مساحة تشتمل على تراكم جيولوجية منتجة وذلك لغرض التثبيت من مقدار الاحتياطي والانتاجية في أي مكان ضمن منطقة التنقيب .

٧ - الكميات التجارية :

يتمتع بأنه قد تم اكتشاف البترول الخام أو الغاز الطبيعي ، كيفما تكون الحالة ، بكميات تجارية حين يتحقق اتمام برين أو أكثر من أي منهما ولدى الفحص يتبين أنها اذا أجريت عملية الانتاج منه بطريقة صحيحة تعطي كميات من البترول الخام أو الغاز الطبيعي ، كما تكون الحالة ، وحسب رأي الحكومة المبني على أسس صحيحة كافية لأن تبرر التسويق والاستعمال المربح في المستقبل .

٨ - عمليات البترول :

عمليات البترول سيكون لها المعنى المقرر لها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة فيما يلي .

٩ - منطقة الامتياز :

منطقة الامتياز تعني المنطقة الاصلية خاضعة لأية اضافة لها أو تحل محلها أو أجزاء منها كما هو مقرر فيما يلي .

١٠ - منطقة التنقيب :

منطقة التنقيب تعني منطقة الامتياز أو الأجزاء منها التي يحتفظ بها من وقت لآخر لغايات القيام بعمليات تنقيب أخرى والتي تكون قد بقيت بعد التخلي عن بعض الأجزاء كما هو منصوص عليه فيما بعد .

١١ - سعر السوق للبترول الخام :

سعر السوق للبترول الخام يعني أفضل سعر يمكن الحصول عليه لكميات تجارية من البترول الخام معروضة للبيع .

١٢ - سعر السوق للغاز الطبيعي :

سعر السوق للغاز الطبيعي يعني أفضل سعر يمكن الحصول عليه لكميات تجارية من الغاز الطبيعي معروضة للبيع .

مكتبة مجلس النواب

١٣ - البرميل :

البرميل يعني حجم ٤٢ جالون امريكي أو ٣٥ جالون امريالي على درجة حرارة ٦٠ درجة فهرنهايت

١٤ - تاريخ الاكتشاف :

تاريخ الاكتشاف يعني التاريخ الذي يتم فيه التحقق كنتيجة للفحوصات المناسبة من ان البترول قد تم اكتشافه بكميات تجارية .

١٥ - السنة التقويمية :

السنة التقويمية تعني الفترة الزمنية الواقعة بين اليوم الاول من كانون الثاني واليوم الواحد والثلاثين من كانون الاول وكلاهما مشمولان فيها وذلك حسب التقويم الجريجوري .

١٦ - السنة المالية :

السنة المالية تعني السنة المالية للحكومة والتي تبدأ في اليوم الاول من كانون الثاني وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الاول وكلاهما مشمولان فيها وذلك حسب التقويم الجريجوري .

١٧ - تاريخ النفاذ :

تاريخ النفاذ يعني التاريخ الذي يتم فيه اصدار هذه الاتفاقية كقانون اردني بعد تصديقها من قبل الحكومة كما يشهد عليه بنشر هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية .

١٨ - جورديسكو :

جورديسكو (شركة الاردن ديسكو للبترول المساهمة المحدودة) تعني الشركة التي سيتم تأسيسها من قبل السلطة وديسكو بموجب احكام المادة الثامنة من هذه الاتفاقية وذلك لتكون الهيئة العاملة والوكالة التي ستعمل من خلالها السلطة وديسكو على القيام بالاعمال التي تتطلبها هذه الاتفاقية وادارتها .

١٩ - البترول الخاضع للمحاسبة :

البترول الخاضع للمحاسبة يعني البترول المصدر من قبل جورديسكو من الاردن والبترول الذي يتم نيمة او الاتجار به من قبل جورديسكو داخل الاردن لاي شخص او شخصية معنوية .

٢٠ - المساحة الغير مستثمرة :

المساحة الغير مستثمرة تعني ذلك القسم من منطقة الامتياز الذي لا يحتوي على تراكيب جيولوجية منتجة ولغايات هذا التعريف ستشمل التراكيب المنتجة للسطح المنزلي لاي تجمع او تجمعات بترولية يمكن انتاج البترول منها بواسطة او عن طريق :

(أ) بئر أو آبار موجودة حين ذلك

أو

(ب) أية آبار أخرى قد تنحرف الى نفس الطبقة المنتجة ونفس الخزائن الباطني على نفس التراكيب الجيولوجية الذي يتم تحديده بواسطة التفسيرات الجيولوجية المعقولة او الحصفية والمعروفة في حينه .

٢١ - منطقة الاستثمار :

منطقة الاستثمار تعني ذلك الجزء من منطقة الامتياز الذي يتم تحديده ليطلق الخط الكفافي الادنى والمحتوي على التركيب الجيولوجي الذي تم اكتشاف البترول بكميات تجارية ضمنه .

٢٢ - الاحتياطي المثبت :

الاحتياطي المثبت يعني كميات البترول الموجودة في باطن الارض كما يحددها خبراء ديسكو و/أو جورديسكو . وينطبق هذا التعريف ايضا في حالة اكتشاف البترول بكميات تجارية تحت سطح الماء .

٢٣ - القيمة الحالية للاحتياطي الثابت من البترول :

القيمة الحالية للاحتياطي الثابت من البترول تقرر بتحديد كميات الاحتياطي الثابت من البترول مضروبة بسعر السوق للبرميل الواحد وي طرح من ذلك المبلغ كافة التكاليف ، وسيخضع هذا المبلغ لحسم فائدة سنوية مقدارها ستة بالمائة (٦ ٪) تحسب على مدة الحياة المقررة لذلك الاحتياطي الثابت .

٢٤ - ان الملحق الثاني تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية :

الملحق (١) تحديد المساحات المشمولة ضمن المنطقة الاصلية .

الملحق (٢) عقد التأسيس والنظام الداخلي لجورديسكو .

وأية ملاحق أخرى يتم الاتفاق عليها .

المادة الثالثة

الحقوق الممنوحة وآجالها :

١ - (أ) تمنح الحكومة بموجب هذه الاتفاقية السلطة وديسكو ولبن يخلف كل منهما أو تجير من أي منهما اليهم ديسكو بنسبة ٥٥ ٪ والسلطة بنسبة ٤٥ ٪ ، لأجل كامل مدته خمس وعشرون (٢٥) سنة اعتبارا من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ، امتيازاً مقصوداً عليها للقيام بعمليات البترول كما هي معرفة فيما بعد وادارتها وذلك ضمن منطقة الامتياز . ويحق لديسكو والسلطة أن تمثدا أجل هذه الاتفاقية لفترة اضافية مدتها خمس عشرة (١٥) سنة أخرى الا اذا تم انتهاء هذه الاتفاقية قبل ذلك وفقا هو منصوص عليه فيما بعد وشرطه أن تكونا قد أوفتا بالالتزامات المترتبة عليهما بموجب هذه الاتفاقية .

(ب) لكي تتمكن ديسكو والسلطة (أو جورديسكو حسبما تكسبون الحالة) من التخطيط لتوظيف اموالهما في الاردن بضرورة فائدة خلال مدة العشر سنوات الاخيرة من الأربعين سنة الآتية الذكر فقد تم الاتفاق على أنه حين انقضاء السنة الثلاثين من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ، ستبدأ المفاوضات بين الحكومة وديسكو والسلطة (أو جورديسكو حسبما تكون الحالة) لتمديد الأربعين سنة المذكورة أعلاه مدة عشر سنوات أخرى وشرطه أن يتم هذه المفاوضات الرضئ المتبادل لجميع الفرقاء خلال اربعة وعشرين شهرا من تاريخ بدء مدة المفاوضات .

مجلس النواب

(ج) المنطقة الأصلية المذكورة في هذه الاتفاقية ستكون المساحة التي يتم اختيارها من قبل ديسكو خلال ثلاثين يوما من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية . وهذه المساحة المختارة ستحدد بدقة أكثر في الملحق رقم (١) لهذه الاتفاقية والذي يجب على ديسكو أن تسلمه خلال الثلاثين يوما ذاتها والذي يشكل بعد تسليمه جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

(د) ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع ديسكو والسلطة (أو جورديسكو حسبما تكون الحالة) من تقديم الطلبات للحكومة للحصول على مساحات تنقيب إضافية .

٢ - تشمل عمليات البترول على الحق في القيام بما يلي :

(أ) التنقيب والبحث والحفر للبترول . ضمن منطقة الامتياز .

(ب) إنتاج البترول ضمن منطقة الامتياز وتخزين ونقل وتصفية ومعالجة البترول في الاردن .

(ج) في حالة اكتشاف البترول بكميات تجارية ، الحق المطلق لنقل وتزويد وبيع هذا البترول للحكومة ولآخرين في الاردن الى الحد الذي تتمكن فيه جورديسكو من تزويد الحكومة والآخرين بالكميات اللازمة لتغطية احتياجاتهم وضمن الحد الذي تكون فيه نوعية البترول ومنتجاته المنتجة من قبل جورديسكو هي من النوعية التي يمكن لهذه الجهات التي تزود بها الاستفادة منها ، بما في ذلك أية مصفاة قائمة حاليا أو المصافي الأخرى التي قد تقام في الاردن ويشترط أن لا تسري احكام هذه الفقرة على أي بترول تأخذته الحكومة نوعا كاتأوة بموجب احكام الفقرة الثامنة من المادة الثانية عشر من هذه الاتفاقية .

(د) وفي حالة تمكن جورديسكو من التأمين الجزئي للكميات اللازمة لسد مشتل هذه الاحتياجات للحكومة أو لآخرين في الاردن فلجورديسكو حق الافضلية والاولوية لتقديم مثل هذا البترول المطلوب بالقدر الذي تستطيعه .

(هـ) بالمقابل فإن الحكومة والآخرين داخل الاردن بما في ذلك أية مصفاة موجودة أو ستوجد في الاردن سيكون لهم الحق في شراء احتياجاتهم على التوالي من البترول من جورديسكو الى مدى توافره .

(و) لجورديسكو الحق في تصدير البترول الذي لا يحتاج الاردن اليه في الوقت الحاضر ولم يتم شراؤه فيه .

(ز) كذلك فإنه اذا قررت الحكومة وجورديسكو في أي وقت لاحق أنه في صالح كل منهما على التوالي تصدير البترول للحكومة أن تسمح لجورديسكو بتصدير البترول عوضا عن بيعه في الاردن حتى ولو لم تكن كافة احتياجات البترول في الاردن قد تم سدها من قبل جورديسكو .

(ح) تجرى كافة مبيعات البترول و / أو مشتقاته المشار اليها في أعلاه والتي تقوم بها جورديسكو داخل الاردن أو خارجها على اساس المنافسة الحرة الا اذا تم الاتفاق على خلاف ذلك .

(ط) الحق في تزويد وإنشاء وتشغيل وامتلاك وسائل تكرير البترول والمشتات الأخرى اللازمة لجورديسكو لعمليات التكرير .

(ي) ليس في هذه الاتفاقية ما يحجب أية حقوق أو امتيازات تملكها شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة والمنصوص عليها في اتفاقية امتيازها السارية المفعول حاليا أو أية عمليات عليها .

٣ - اذا تحققت ديسكو و / أو جورديسكو أثناء قيامها بعملياتهما من وجود ترسبات معدنية في منطقة امتيازهما (فيما عدا الفوسفات والبوتاس) فإن لديسكو و / أو جورديسكو الحق الكلي في ان تتقدم بطلب الى الحكومة للحصول على امتياز لتنقيب وتبحث وتحفر وتنتج وتخزن وتنقل وتعالج الخامات المعدنية المشموة في تلك الترسبات غير أنه يحق للحكومة في أي وقت ان تمنح امتيازات بخصوص الترسبات المعدنية الموجودة ضمن منطقة الامتياز الى فرقاء آخرين غير ديسكو و / أو جورديسكو بشرط أن لا تكون ديسكو و / أو جورديسكو قد تحققت هي من وجود هذه الترسبات المعدنية وشريطة أن تمنح مثل هذه الامتيازات عن طريق عطاء يحق لديسكو و / أو جورديسكو الاشتراك فيه وأن تدعى لذلك من قبل الحكومة . ليس في هذه المادة ما يحجب بحقوق ديسكو و / أو جورديسكو في أن تقدم بطلبات للحصول على امتيازات للمعادن في أي جزء من الاردن دون أن تكون قد سبق لها أن تحققت من وجود مثل هذه الترسبات المعدنية فيه .

المادة الرابعة

التخفيضات المتتالية من المنطقة الأصلية :

١ - تتخلى ديسكو عن أقسام من المنطقة الأصلية حسبما هو مبين في الجدول التالي :

- في نهاية السنة السادسة من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية يجب التخلي عن خمس وعشرين بالمائة (٢٥٪) من المنطقة الأصلية .

- في نهاية السنة السابعة من تاريخ النفاذ هذا يجب التخلي عن أربعين بالمائة (٤٠٪) من المنطقة الأصلية .

- في نهاية السنة الثامنة من تاريخ النفاذ هذا يجب التخلي عن خمسة وسبعين بالمائة (٧٥٪) من المنطقة الأصلية .

- فيما بعد ذلك وشريطة أن لا تكون هذه الاتفاقية قد انتهت لديسكو أن تحتفظ بالأجزاء الباقية لأغراض التنقيب الإضافي خلال أية مدة محددة حسبما هو منصوص عليه في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية .

٢ - في حالة اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال مدة الست سنوات الأولى من تاريخ النفاذ هذا فيجب تطبيق الجدول الزمني التالي لغايات التخلي :

في نهاية كل سنة تالفة من تاريخ اكتشاف كهذا يجب التخلي عن عشرين بالمائة (٢٠٪) من المنطقة الأصلية بشرط أن تحتفظ فقط لجورديسكو في نهاية السنة الخامسة عشر بمنطقة أو مناطق الاستشار كما هي معروفة كما سبق .

مجلس النواب

٣ - في حالة اكتشاف البترول بكميات تجارية في أي تاريخ لاحق لنهاية السنة السادسة من تاريخ النفاذ هذا فيجب تطبيق جدول التخلي التالي :

في نهاية كل سنة ثالثة من تاريخ الاكتشاف التجاري يجب التخلي عن عشرين بالمائة (٢٠٪) مما تبقى من المنطقة الأصلية في نهاية السنة الثالثة تلك شريطة أن تحتفظ فقط جورديسكو في نهاية السنة الخامسة عشر بمنطقة أو مناطق الاستثمار كما هو معرف فيما سبق .

٤ - من المفهوم والمتفق عليه أنه لن يطلب من ديسكو والسلطة التخلي عن أية أجزاء من منطقة الامتياز التي تم الاعتراف بها كمناطق استثمار أو مناطق استثمار أو تم تقديم طلب للاعتراف بها كملك ولكن لم يبت فيه بعد .

٥ - كملك من المفهوم والمتفق عليه أنه خلال فترة التنقيب يكون للحكومة كل الحق في أن تمنح امتيازات بترول خارج منطقة الامتياز لأي فريق ثالث شريطة أن يتم منح مثل هذه الامتيازات عن طريق عطاء يكون لديسكو والسلطة كل الحق في أن تشارك فيه وتدعوها الحكومة لذلك . غير أنه من المفهوم والمتفق عليه أنه بعد الاكتشاف وخلال فترة الاستثمار ، على الحكومة قبل أن تمنح أي امتيازات للبترول خارج منطقة الامتياز لأي فريق ثالث أن تعرض ذلك الامتياز خطياً على جورديسكو بنفس الشروط والالتزامات المعروضة من قبل أي فريق ثالث كهذا . وتتعهد جورديسكو أن تعلم الحكومة بقبولها أو عدمه خلال واحد وعشرين (٢١) يوماً من تسلم ذلك العرض .

المادة الخامسة

أجل فترة التنقيب والحد الأدنى لالتزامات ديسكو :

١ - تكون فترة التنقيب عشر سنوات غير أنه يجب على الحكومة أن تمدد هذه الفترة إذا طلبت ديسكو ذلك لفترة إضافية مدتها خمس (٥) سنوات وذلك بموجب أحكام الفقرة الرابعة في أدناه . تقسم الفترة الأولى والتي مدتها عشر سنوات إلى ثلاثة مراحل متتالية : مرحلة أولى مدتها ست سنوات تنقسمها مرحلة ثانية ومرحلة ثالثة متتاليتين مبدئية كل منهما ستين عاماً كما نص عليه في أدناه .

٢ - تقوم ديسكو خلال مرحلة الست سنوات الأولى من تاريخ النفاذ بالعمليات المبدئية في أدناه :
تباشر ديسكو وتستعين بكادرها واجتهاد ، وعلى حسابها الخاص بعمليات التنقيب في كافة منطقة الامتياز بما في ذلك حفر الآبار الاستكشافية .

يأمر الحفر ويستمر بالسرعة المأمولة وحسب الإمكانيات الجيدة لصناعة البترول غير أنه يتحتم على ديسكو في أية حالة أن تكون قد باشرت بحفر بئر تنقيبية واحدة على الأقل خلال فترة اقتصادها المالية عشر شهراً من تاريخ النفاذ .

تلتزم ديسكو بموجب هذه الاتفاقية بأن تكون قد صرفت خلال مرحلة الست سنوات الأولى على عمليات التنقيب (بما في ذلك الحفر) مبلغاً لا يقل عن اثني عشر مليوناً ونصف المليون من الدولارات الكندية (١٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار كندي) .

٣ - إذا أوفت ديسكو بالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرة (٢) في أعلاه ، يكون لها الحق في الاستمرار بعمليات التنقيب للمرحلة الثانية ومدتها ستان بعد أن تكون قد أجرت التخفيض من المنطقة الأصلية حسبما هو منصوص عليه في المادة الرابعة وشريطة أن تصرف مبلغاً لا يقل عن أربعة ملايين دولار كندي (٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار كندي) على عمليات التنقيب (بما في ذلك الحفر) .

٤ - إذا أوفت ديسكو بالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرة (٣) في أعلاه ، يكون لها الحق في الاستمرار بعمليات التنقيب للمرحلة الثالثة ومدتها ستان بعد أن تكون قد أجرت التخفيض من المنطقة الأصلية المنصوص عليه في المادة الرابعة وشريطة أن تصرف مبلغاً لا يقل عن ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دولار كندي (٣,٥٠٠,٠٠٠ دولار كندي) . على عمليات التنقيب (بما في ذلك الحفر) .

٥ - إذا أوفت ديسكو بالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرة الرابعة في أعلاه ، في نهاية المرحلة الثالثة التي مدتها ستان فيجوز لديسكو أن تطلب تمديد فترة التنقيب لمرحلة رابعة مدتها خمس سنوات ويتوجب على الحكومة أن تمنحها هذا التمديد شريطة أن تلتزم ديسكو بأن تتجسس خلال المرحلة الرابعة هذه أعمالاً متناسبة طردياً مع التزامات المرحلة الثالثة المنصوص عليها هنا في أعلاه .

٦ - على ديسكو أن تقدم للحكومة ، قبل انتهاء أية مرحلة بشهرين على الأقل ، تقريراً يثبت أن الحد الأدنى من الالتزامات المنصوص عليها بالنسبة لكل فترة قد تم إنجازها أو أنه في طريق الإنجاز وإذا لم تعبر الحكومة عن عدم موافقتها على التقرير المذكور خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم ذلك التقرير فإنه يعتبر أنه قد قبل وأن الالتزامات ديسكو قد أوفيت .

إذا أشعرت الحكومة ديسكو خلال ستين يوماً أنها لا تقبل التقرير ، فإنه يجب رفع التقرير المذكور وأسباب الحكومة لرفضه خلال (١٥) يوماً من تاريخ استلام ذلك الإشعار إلى الجهراء للمراجعة ومن ثم إذا أقتضى الأمر ذلك إلى مجلس التحكيم وذلك كما هو منصوص عليه في المادة السابعة والعشرين والثامنة والعشرين من هذه الاتفاقية .

٧ - إذا تبين في نهاية أية مرحلة أن ديسكو لم تقم بالأعمال التي التزمت بالقيام بها بمقتضى تلك المرحلة كما هو محدد في هذه المادة فإنه يحق للحكومة أن تنهي هذه الاتفاقية .

٨ - لا يحق لديسكو أن تعلق أو توقف عمليات التنقيب أثناء المرحلة الأولى والتي مدتها ست سنوات وأثناء أية مرحلة تالية أو أية مرحلة معينة لأي سبب مهما كان نوعه إلا بسبب القوة القاهرة حسبما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية . غير أنه إذا أوفت ديسكو بالتزاماتها الخاصة بأية مرحلة معينة فلديسكو الحق حين ذلك أن تعلق باقي عمليات التنقيب قبل انقضاء مدة تلك المرحلة المعنية .

١١٤١

- ٩ - إذا صرفت ديسكو اموالا خلال أمة مرحلة معينة زيادة عن التزاماتها الخاصة بتلك المرحلة المعنية حسبما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية فيحسب المبلغ الزائد لصالح ديسكو كجزء من التزاماتها الخاصة بالمرحلة التالية :
- ١٠ - في حالة عدم توصل عمليات التنقيب في نهاية السنة الخامسة عشر من تاريخ النفاذ الى اكتشاف البترول بكميات تجارية فتنتهي هذه الاتفاقية .
- ١١ - تقدم الحكومة او تجعل السلطة تقدم الى ديسكو نتائج عمليات التنقيب التي سبق ان أجريت في الاردن قبل هذا التاريخ .

المادة السادسة

ادارة عمليات التنقيب :

- ١ - تكون ديسكو بموجب هذه الاتفاقية مفوضة اعتبارا من تاريخ النفاذ وحتى نهاية مدة التنقيب او الى ان يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية : ايما يأتي قبلا بالعمل كمنفذ لعمليات في المساحة المشمولة بهذه الاتفاقية وذلك بالتشاور مع لجنة التنقيب المنصوص عليها في الفترة الثانية في أدناه .
- ٢ - تشكل السلطة وديسكو لجنة تنقيب تعمل بصفة استشارية خلال فترة التنقيب . تتألف هذه اللجنة من ستة اعضاء تعين كل من السلطة وديسكو ثلاثة منهم وتقدم كل منهما اشعارا خطيا بذلك للفرع الآخر خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيينهم .
- ٣ - تلزم ديسكو خلال ثلاثين يوما من تاريخ النفاذ بتأسيس مكتب في عمان / الاردن وأن تعين مديرا عاما يكون له كامل الصلاحيات لتمثيل ديسكو والقيام باعمالها في جميع مراحلها في المملكة الاردنية . بالإضافة الى ذلك تلزم ديسكو بما يلي :
- (أ) أن تبذل أقصى جهدها للتنقيب في منطقة الامتياز ووفقا للأصول الجيدة المتبعة في صناعة البترول .
- (ب) أن تقدم شهريا للسلطة تقارير عن سير عمليات التنقيب خلال الشهر المنصرم وكذلك تقريرا نهائيا وشاملا خلال تسعين يوما من انجاز تلك العمليات .
- (ج) أن تمكن ممثلين عن السلطة في جميع الاوقات المعقولة من التفتيش على عملياتها للتنقيب بموجب هذه الاتفاقية وأن تؤمن هولا للممثلين وسائل الإقامة اللازمة والمناسبة .
- (د) أن تحتفظ بسجلات كاملة لكافة عمليات التنقيب التي تنجزها بموجب هذه الاتفاقية وفقا للأصول الجيدة المتبعة في صناعة البترول .
- (هـ) أن تحتفظ بحسابات عمليات التنقيب بشكل يتضمن سجلا حسنا وواضحا ودقيقا لتكاليف هذه العمليات حسب أصول المحاسبة الجيدة .
- (و) أن تحرص دائما على جعقزق ومصالح الاردن أثناء قيامها بعملياتها :
- (ز) أن تزود السلطة خلال مدة معقولة بالمعلومات وذلك على شكل نسخ من الخسائر والافتقادات والمقاطع والتقارير المتعلقة بالنهاريس والجيولوجيا والجيوفيزياء والحقول وأية أمور أخرى تتعلق بعمليات التنقيب المصرح بها بموجب هذه الاتفاقية . وكذلك كافة المعلومات التقنية الهامة والناشئة عن هذه العمليات .

- ٤ - يحق لديسكو خلال اية فترة تنقيب أن تعهد الى اي مقال بتفويض اي جزء من العمليات المصرح بها بموجب هذه الاتفاقية شريطة أن :
- (أ) يجري اختيار المقاول على اساس الخبرة والجدارة واعطاء الاولوية للمقاولين الاردنيين .
- (ب) تستشار السلطة مقدما في اختيار المقاول .

المادة السابعة

برمجة ووضع ميزانيات عمليات التنقيب :

- ١ - تحضر ديسكو ببرامج وميزانيات عمليات التنقيب لمنطقة الامتياز ومن ثم تعرض هذه البرامج والميزانيات على لجنة التنقيب لتبدي تعليقاتها .
- ٢ - يحضر أول برنامج وميزانية كهذه وتقدمان للجنة التنقيب خلال ميتين يوما من تاريخ النفاذ على أن تغطي المدة الباقية من السنة الجارية . أما برامج وميزانيات السنوات التالية فتقدمها ديسكو الى ان يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية . ويتوجب تحضير وتقديم برنامج وميزانية أمة سنة خلال الربع الاخير من السنة التي مبيقتها .
- ٣ - لدى الموافقة على كل ميزانية سنوية يترتب على ديسكو خلال ميتين يوما من تاريخ قبول تلك الميزانية ان تودع لدى بنك في الاردن موافق عليه من قبل ديسكو والمطلبة المبلغ المخصص لتلك الفترة الزمنية . في حالة تقصير ديسكو عن القيام بالتزاماتها خلال اية فترة تقررت لها ميزانية فإن السلطة الحق والصلاحيه في ان تسحب الرصيد الغير مصروف من ذلك المبلغ المودع لدى البنك لكي تنفذ وتقوم بالالتزامات المقررة لها تلك الميزانية شريطة ان لا يحجب هذا بأي من حقوق الفرقاء في هذه الاتفاقية .
- ٤ - اذا قصرت ديسكو في ايداع المبلغ المقرر بموجب تلك الميزانية خلال المدة المحددة في أعلاه وشريطة ان تكون الحكومة قد قامت بهذا القضاة تلك المدة بأرسال اخطار الى ديسكو تطلب منها فيه دفع المبلغ المذكور خلال ميتين يوما من تاريخ استلام ذلك الاخطار وأن تكسبون ديسكو قد عجزت عن القيام بذلك فعندها وإذا اختارت الحكومة ذلك يتوجب اعتبار هذه الاتفاقية منتهية . كما يتوجب اخطار ديسكو فذ ارتكبت اخلالا بالمعقد .
- في هذه الحالة تلزم ديسكو بأن تسلم في الحال الى السلطة كافة المعلومات الجيولوجية التي تكون قد حصلت عليها لتاريخه .

مكتبة
مجلس النواب

المادة الثامنة

الشركة الوكيل - الشركة العاملة - جورديسكو :

- ١ - لدى اكتشاف البترول الخام و / أو الغاز الطبيعي بكميات تجارية فإن الحق في الاحتياطي مثبت والاستحقاق له تتوجب اناطته بشكل غير قابل للتقضى والالغاء بالسلطة وديسكو بنسبة ٤٥٪ السلطة و ٥٥٪ لديسكو .
- ٢ - حالما يكتشف البترول الخام و / أو الغاز الطبيعي بكميات تجارية يتوجب على السلطة وديسكو أن تؤسسا شركة تسمى شركة « الاردن / ديسكو للبترول المساهمة المحدودة » (المسماة هنا فيما بعد بـ جورديسكو) . تسجل هذه الشركة في الاردن وتكون خاضعة لقوانين الاردنية المعمول بها باستثناء ما نص على خلافه في هذه الاتفاقية .
- ٣ - تلتزم ديسكو خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بتسليم عقد تأسيس جورديسكو كالمحق رقم (٢) لهذه الاتفاقية . وبعد تقديمه للسلطة وشريطة موافقة السلطة عليه فإنه يصبح جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وذلك اعتبارا من تاريخ موافقة السلطة عليه . ومن تاريخ الاكتشاف يصبح عقد التأسيس والنظام الداخلي نافذ المفعول وتصبح الشركة قائمة بدون أية إجراءات أخرى .
- ٤ - تمتلك وتحفظ السلطة وديسكو اسهم رأس المال في جورديسكو حسب الاسس التالية :
السلطة ٤٥٪
ديسكو ٥٥٪
(خمس واربعون في المائة)
(خمس وخمسون في المائة)
- ٥ - تجبر السلطة وديسكو حقوقهما المكتسبة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة الى جورديسكو فور تأسيسها كما هو مقرر هذا في اعلاه .
- ٦ - تعين جورديسكو من قبل السلطة وديسكو اعتبارا من تاريخ الاكتشاف وفقاً للاحكام والشروط والعهود المعددة في هذه الاتفاقية منفصلة للاعمال تلتزم بتنفيذ وتسيير عمليات البترول في الاردن المبينة في الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

المادة التاسعة

برنامج عمل وميزانيات جورديسكو :

- ١ - في غضون ستين (٦٠) يوماً من تاريخ لاكتشاف التجاري ، يقوم مدير عام جورديسكو بوضع برنامج وميزانية يغطيان بقية السنة الجارية والسنة التي تليها مباشرة ، غير أنه يجب ان تحسب مهلة الستين (٦٠) يوماً هذه بعد تاريخ الاكتشاف واعتبارا من تاريخ تأسيس جورديسكو . يجب أن مجلس ادارة جورديسكو في الاردن خلال الثلاثين يوماً بعد تحضير برنامج العمل والميزانية المذكورة في اعلاه وذلك لمراجعتها وتعديلها واقرارها ومن بعد ذلك يقوم المدير العام بوضع برنامج العمل والميزانية الجديدة لكل سنة مالية قادمة قبل انقضاء الخامس عشر من شباط من كل سنة مالية

وذلك لينظر فيها مجلس ادارة جورديسكو ويقرها قبل انقضاء الخامس عشر من نيسان من كل سنة مالية . يبين كل برنامج عمل ميزانية بالتفصيل المعقول الاعمال التي سوف يتم تنفيذها بموجب هذه الاتفاقية . كما يبين المرافق التي ستشترى أو تنشأ في الاردن على أن يرفق بها تقديرات المصروفات اللازمة وتشمل تنفيذها معقولا للمدفوعات التي ستلتزم للسلطة وديسكو كل ربيع سنة من أجل قيامهما بالصرف . يقوم مجلس ادارة جورديسكو قبل نهاية أية سنة جارية بالنظر في برنامج العمل والميزانية لأجراء المراجعة المحتملة والتصديق عليها على أن يتم ذلك قبل انقضاء الخامس عشر (١٥) من من اية كانون أول سنة يتعلقان بها .

المادة العاشرة

تمويل العمليات :

- ١ - تلتزم ديسكو لوحدها ان تقدم كافة الاموال اللازمة لتغطية نفقات التفتيش خلال مدة التفتيش الى ان يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية او ان تكون ديسكو قد اختارت عدم الاستمرار في التفتيش كما هو منصوص عليه في المادة الخامسة .
- ٢ - لتأمين التمويل اللازم لعمليات جورديسكو تقوم كل من السلطة وديسكو كل حسب حصته بدفع وتقديم التكاليف والمصاريف التي ستكبدها جورديسكو في تنفيذ عملياتها المنصوص عليها فيما بعد كما يتوجب على كل من الفريقين بنسبة حصته ان يضع تحت تصرف جورديسكو في اليوم الذي يسبق كل ربيع سنة مبالغ اذا جمعت للمبالغ الموجودة في خزانة جورديسكو - ان وجدت - تكون معا كافية لتغطية النفقات المقررة في الميزانية للاشهر الستة القادمة . وتقدم الدفعة الاولى الى جورديسكو خلال شهر واحد من اقرار اول برنامج عمل وميزانية من قبل مجلس ادارة جورديسكو .
- ٣ - في حالة عدم تمكن السلطة من الوفاء في الوقت المحدد بالتزاماتها المالية كما هو مقرر في الفقرة الثانية في اعلاه ، تلتزم ديسكو بتأمين التمويل الكامل لعمليات جورديسكو عن طريق دفع الحصة الخاصة بالسلطة من النفقات المقررة في الميزانية بالإضافة الى حصتها من النفقات وذلك حتى يتسنى لجورديسكو تنفيذ البرنامج المقرر دون انقطاع . تعتبر الدفعات هذه المقدمة من قبل ديسكو لحساب السلطة قروضا على السلطة بفائدة مقدارها ستة (٦) بالمائة بالنسبة تحسب على اساس ربيع سنوي .
- ٤ - تسدد الاموال التي تقدمها ديسكو لتغطية نفقات التفتيش والمصاريف اليها في الفقرة الاولى في اعلاه من قبل جورديسكو الى ديسكو بالبنائير الاردنية ويتم تسديد هذه المبالغ المقدمة مع الفوائد المستحقة عليها بنسبة ٦ ٪ بالسنة والمحسوبة ربيع سنوياً بعد بدء الانتاج التجاري وخلال فترة زمنية تقرر من قبل مجلس ادارة جورديسكو . غير ان هذا التسديد السنوي يجب ان لا يقل في الميزانية عن ٢٥ ٪ من حصه السلطة من دخل جورديسكو الضافي ويجب ان لا يزيد في اية حالة على ٥٠ ٪ من حصه السلطة من دخل جورديسكو الضافي المذكور .

مجلس النواب

٥ - تلتزم جورديسكو بدفع مبلغ من المال للسلطة يحدده مجلس إدارة جورديسكو وذلك مقابل المعلومات التي تقدمها السلطة عن عمليات التنقيب التي أجريت في الأردن قبل تاريخ هذه الاتفاقية وهذا المبلغ الذي يتم تحديده من قبل مجلس الإدارة مضاف إليه فائدة مقدارها ٦ ٪ محسوبة على أساس ربح سنوي يجب دفعه من قبل جورديسكو إلى السلطة بعد بدء الإنتاج بكميات تجارية وخلال مدة زمنية يحددها مجلس إدارة جورديسكو ، وفي حالة عدم قبول السلطة للمبلغ الذي يحدده مجلس إدارة جورديسكو فالسلطة الحق في تنفيذ أحكام المادة سبعة وعشرون وثمانية وعشرون من هذه الاتفاقية .

٦ - تسدد القروض المشار إليها في الفقرة الثالثة في اعلاه مضافاً إليها القوائد المستحقة إلى دييسكو من السلطة بالذناير الأردنية ويتم تسديد هذه القروض خلال خمس سنوات من تاريخ البدء بالإنتاج التجاري أو حسب اختيار السلطة خلال زمن أقل وذلك من حصتها من الدخل الصافي لجورديسكو

المادة الحادية عشر

الدخل والأرباح:

١ - الدخل الاجمالي لجورديسكو يشتمل على :

(أ) قيمة كافة البترول المباع من قبل جورديسكو بالدولار الكندي و / او الدينار الاردني مخصوم منها اية ردييات او تزييلات و / او إعفاءات .

(ب) كل دخل آخر من أي مصدر كان .

٢ - في تحديد الدخل الصافي لجورديسكو يجب اجراء الخصمات والتعديلات التالية على دخلها الاجمالي :-

(أ) كافة المصاريف العادية والضرورية بما في ذلك المصاريف الادارية ومصاريف المبيعات التي تدفع و / او يجري تكديدها مباشرة أو بصورة غير مباشرة والتي تنطبق بعملياتها المشمولة في هذه الاتفاقية وفق اصول المحاسبة السليمة .

(ب) صافي التوفير في قيمة موجوداتها من البترول بين أول السنة وآخرها مقدمة على أساس سعر الكلفة أو السوق أيما أقل .

(ج) التعديلات المناسبة اللازمة لتعكس التسديدات ومجموع اية مصاريف تم تكديدها ولم تدفع وما يستلم من دخل لم يستحق بعد .

(د) استهلاك الموجودات الثابتة وغير الثابتة مجتمعة على أساس النسب السنوية التالية :-

بـ المراكب والمعدات : اثنا عشر ونصف بالمائة (١٢.٥ ٪)

جـ المركبات (المكاب) : عشرون بالمائة (٢٠ ٪)

المركبات (المركبات) : خمس وثلاثون بالمائة (٣٥ ٪)

المباني : خمسة بالمائة (٥ ٪)

البود الاخرى : عشرة بالمائة (١٠ ٪)

تتبع طريقة الخط المستقيم في حساب الاستهلاك والقيمة المتبقية بعد اتمام الاستهلاك يجري تجاهلها .

(هـ) يتم تسديد المصاريف الرأسمالية بنسبة ١٠ ٪ في السنة غير ان مصاريف التنقيب بما فيها مصاريف الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية ومصاريف ثقب الاستكشاف الجافة وكذلك المصاريف الادارية والعامة المخصصة للتنقيب ، فيتم تسديدها ابتداء من السنة الضريبية الكاملة الثالثة التي تتبع الانتاج التجاري بنسبة اثني عشرة ونصف بالمائة (١٢.٥ ٪) في السنة .

(و) كافة الاعباء المالية التي يتم تكديدها في سياق قيام جورديسكو بأعمالها العادية ما عدا القوائد على أي مبلغ قدم كرأس مال .

(ز) احتياطات الديون الميتة او المشكوك فيها محسوبة على أساس الحقيقة او الاحتياط .

(ح) كافة مصاريف التنقيب بما في ذلك المصاريف الغير ملموسة وتكاليف الحفر التي تصرف خلال السنة التي يجري تكديدها فيها .

(ط) جميع مبالغ الأتاوة والتي تدفع للحكومة بموجب المادة (١٢) من هذه الاتفاقية .

٣ - تحدد الاسعار التي يبيع جورديسكو بها البترول الذي تنتجه من قبل مجلس تسويق وتكون هذه الاسعار منافسة للاسعار السائدة من وقت لآخر في السوق الدولي للبترول . يتألف مجلس التسويق من خمسة اعضاء اثنين من كل من السلطة وجورديسكو وعضو واحد من الحكومة ويكون هذا رئيساً للمجلس . تتخذ قرارات مجلس التسويق بأغلبية الأصوات ولكل عضو صوت واحد . يجتمع مجلس التسويق كل ستة اشهر او بناء على طلب مجلس إدارة جورديسكو وذلك من اجل تحليل الاسعار الآتية الذكر .

المادة الثانية عشر

الأتاوة :

١ - يتحقق للحكومة على جورديسكو اتاوة مقدارها اثنا عشرة ونصف في المئة (١٢.٥ ٪) على الجزء المتبقى من الدخل الاجمالي المتحقق لجورديسكو من بيع انتاجها من البترول بعد خصم الردييات والتزييلات والإعفاءات كما هي معرفة في الفقرة ١ - (أ) من المادة الحادية عشر هنا فيما قبل .

٢ - يتم تحليل حسابات ذلك الجزء من الدخل الاجمالي كما هو معرف في الفقرة ١ - (أ) من المادة الحادية عشر المتبقى بعد خصم الردييات والتزييلات والإعفاءات شهرياً في اليوم الأخير من كل شهر ، وتدفع الأتاوة المستحقة على ذلك خلال ثلاثين يوماً بعد نهاية الشهر الذي تستحق عنه تلك الأتاوة :

مجلس النواب

٣ - كذلك يحق للحكومة ان تأخذ الاتاوة المستحقة لها عينا على ان تكون مساوية لاثني عشرة ونصف بالمائة (١٢.٥٪) من مجموع كميات البترول المنتج خلال اي شهر وفي هذه الحالة على جورديسكو ان تسلم الحكومة كميات البترول التي تعادل الاتاوة المستحقة في اية محطة تسليم تقبل بها الحكومة وتكون قد انشأتها جورديسكو في خزانات التجميع الرئيسية او في الحقل او على الخط الذي تنقل جورديسكو فيه البترول بين الحقل ومحطة الشحن الاخيرة للتصدير .

٤ - على جورديسكو حين تطلب الحكومة اليها ذلك ان تخزن بترول الحكومة مجاناً لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ما دامت برامج جورديسكو لانتاج البترول لا تتضرر من جراء ذلك بشكل غير معقول وبعد ذلك التاريخ لجورديسكو ان تستمر في تخزين ذلك البترول شريطة توفر حيز للتخزين ، وفي هذه الحالة تدفع الحكومة لجورديسكو السعر الدارج للتخزين وفي حالة عدم وجود سعر محدد دارج تدفع الحكومة سعراً عادلاً يتفق عليه في ضوء التعامل البترولي المقبول .

٥ - لغايات توسيع او تمديد التنمية الاقتصادية للمناطق المستعمرة ، للحكومة ان تنقص الاتاوة اذا وضع لها بشكل مقنع ان كلفة الانتاج تحول دون ضمان تنمية مربحة للانتاج ، للحكومة ان تزيد الاتاوة التي سبق ان اقتصتها لتصبح في المستوى الاصلي وذلك حين تعتبر ان الاسباب التي استلحت التقيص قد زالت .

٦ - على جورديسكو ان تزيل الرطوبة والاملاح من بترول الاتاوة مجاناً شريطة ان تكون جورديسكو تستعمل مراحلاً لازالة الرطوبة والاملاح من بترولها ، ولكنه لا يطلب منها ان تضغط او بطرق اخرى تجعل اي جزء من بترول الاتاوة الذي يؤخذ عينا من قبل الحكومة قابلاً للتسويق . غير انه اذا قامت جورديسكو بمثل هذه العمليات في الحقل لبترولها فيجب معاملته بترول الاتاوة الخاص بالحكومة اذا طلبت الاخيرة ذلك مع بترول جورديسكو قبل تسليمه للحكومة . وفي هذه الحالة تعوض الحكومة جورديسكو عن ذلك بالكلفة الفعلية .

المادة الثالثة عشر

الاعفاءات :

١ - (أ) باستثناء ما هو منصوص عليه بشكل محدد هنا فان السلطة وديسكو وجورديسكو وعملياتهم ودخلهم وارباحهم وممتلكاتهم وكل المواد والآليات والمعدات وقطع الغيار والمعدات والعمالة والعربات ذات المحركات وكافة الاورام مهما كان نوعها والتي قد يستوردونها لغايات تنفيذ عملياتهم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية سواء اكانت تحصل او تجبى من قبل الحكومة او اية دائرة تابعة لها او اية سلطة بلدية تكون معفاة ومحررة بالكامل طيلة مدة سريان هذه الاتفاقية من كل ما هو جالي او مستقبلي من رسوم الميناء ورسوم الاستيراد والتصدير والرسوم الجمركية والفرامات والرسوم المترتبة على الاستيراد عن غير طريق ميناء العقبة واية رسوم او ضرائب سواء سميت ضريبة عقود او ضريبة دخل او ضريبة شركات او

ضريبة ارباح اسهم او ضريبة رأسمال او ضريبة تحويل او ضريبة رخص او ضريبة انتاج (مثلاً على الاسمنت) او مكوس (مثلاً على البترول وزيوت التشحيم) والرسوم والاعباء والضرائب من كل نوع ووصف وكذلك رسوم الطوابق والمرور والنجارات الاراضي المتعلقة بالاراضي التابعة للحكومة كل ذلك شريطة ان :

(١) لا تتحقق الاعفاءات المذكورة اعلاه الخاصة بالاستيراد الا اذا تمت الموافقة مسبقة من قبل السلطة خطياً على كل استيراد واشعرت السلطة سلطات الجمارك بذلك .

(٢) لا تتحقق الاعفاءات الخاصة بالاستيراد الا اذا قدمت ديسكو او جورديسكو كما تكون الحالة الكفالات المطلوبة قانوناً الى سلطات الجمارك واشعرت بذلك .

(٣) يكون الاستيراد عن طريق ميناء العقبة ويصرح بالاستثناءات فقط في الظروف الغير طبيعية وبناء على توصية من السلطة الى سلطات الجمارك .

(ب) خلال مدة التقيص يتمتع كافة موظفي ومستخدمي السلطة وديسكو وجورديسكو من غير الاردنيين وموظفي ومستخدمي متعيلهم من غير الاردنيين بكافة الاعفاءات المذكورة في اعلاه على رواتبهم وعلاوة المعيشة واية علاوات اخرى وعلى ممتلكاتهم الشخصية الغير قابلة للاستهلاك والادوات المنزلية وسيارة واحدة للاستعمال الشخصي شريطة لا يحصل اي موظف او مستخدم على اكثر من سيارة واحدة كل اربعة سنوات وشريطة ان تبقي هذه الممتلكات الشخصية الغير قابلة للاستهلاك والادوات المنزلية اذا تم استيرادها خلال فترة اقصاها سنة واحدة من تاريخ دخول الموظف او المستخدم غير الاردني المعني الى الاردن .

(ج) لا يجوز بيع اي من المعدات والآليات والعربات ذات المحرك والمواد واللوازم والممتلكات الشخصية والمنزلية واية بنود مذكورة في اعلاه والتي استوردت بدون دفع رسوم جمركية عليها الى شخص ثالث في الاردن الا اذا قبلت السلطة وديسكو او جورديسكو او موظفيهم او مستخدميهم من غير الاردنيين او موظفي ومستخدمي متعيلهم من غير الاردنيين كما تكون الحالة ما يثبت ان جميع الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى قد تم دفعها .

(د) يجب اعادة تصدير جميع المعدات والآليات والعربات ذات المحرك والمواد واللوازم والممتلكات الشخصية والمنزلية التي لايجب بيعها في الاردن لشخص ثالث وذلك حين انتهاء هذه الاتفاقية و / او مغادرة الموظف او المستخدم الاردن كما تكون الحالة .

(هـ) لا تنطبق احكام الفقرتين (ج) و (د) من هذه المادة على المعدات والمنشآت التي تصنفها السلطة بأنها ذات طبيعة دائمة .

مجلس النواب

٢ - رغما عن الاعفاءات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة تدفع السلطة وديسكو وجورديسكو للحكومة اية بدلات او رسوم معقولة وغير مجحفة مقابل اية خدمات تقدمها السلطات الحكومية او تقدم للجمهور عامة مثل اثمان المياه ورسوم الصحة والمجاري وكذلك تدفع اية رسوم غير مجحفة اخرى المطبقة بصورة عامة مثل رسوم التسجيل المدنية والتجارية ورسوم العلامات التجارية ورسوم حقوق النشر ورسوم التخزين .

٣ - بدلا من الضرائب والرسوم الخ... المذكورة في اعلاه فإنه يتوجب على جورديسكو وحتى ان تسترجع ديسكو كامل مصاريف التفتيش المشار اليها في المادة (١٠) - ١ من هذه الاتفاقية . ان تدفع الى الحكومة بالاضافة الى الاتاة المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذه الاتفاقية ضريبة فريدة مقدارها خمس وعشرون (٢٥ ٪) بالمائة من دخلها الصافي كما هو معرف في هذه الاتفاقية ، وفيما بعد تحمل عمل هذه الضريبة الفريدة ضريبة الدخل التي تدفعها الشركات في الاردن بموجب قانون ضريبة الدخل المعمول به حينذاك ، بشرط ان لا تتجاوز في اية حالة نسبة الخمسين بالمائة من دخلها الصافي كما هو محدد في هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة عشر

دفاتر الحسابات - السجلات والتقارير

١ - على ديسكو وجورديسكو ان تحتفظ في مكاتبهما الرئيسية في الاردن بدفاتر حسابات واية دفاتر أخرى وسجلات كما تكون الحاجة وفق اصول المحاسبة الجيدة المقبولة عادة ، وذلك لتبين الاعمال المنجزة بموجب هذه الاتفاقية بما في ذلك نوعية وكلفة كل البترول المنتج والمحتفظ به وكذلك قيمة البترول المباع .

٢ - ان دفاتر الحسابات واية دفاتر وسجلات اخرى السابقة الذكر يجب ان تكون مهيأة في جميع الاوقات المقبولة للتفتيش من قبل مندوبي الحكومة للفوضين .

٣ - على جورديسكو ان تقدم خلال ثلاثة اشهر بعد نهاية كل سنة الى الدائرة الحكومية المختصة تقريرا مفصلا عن الاعمال التي قامت بها خلال السنة المنصرمة بما في ذلك المعلومات المفصلة والدراسات والابحاث والتقارير المتعلقة بالتنمية ، كما تبين كيات احتياطي البترول ونتاج الحقول المكتشفة ضمن منطقة الامتياز .

المادة الخامسة عشر

تدقيق الحسابات :

١ - كل دفاتر الحسابات المذكورة في المادة الرابعة عشر يجب ان تدقق سنويا من قبل مدققين حسابات مقبولين لديسكو وجورديسكو كما تكون الحالة . على هؤلاء المدققين ان يحضروا سنويا تقريرا شاملا عن نتائج تدقيقهم وينون فيه ويؤكدون صحة دفاتر الحسابات هذه . ويقدم هذا

التقرير الى مجلس ادارة ديسكو وجورديسكو حسبما تكون الحالة قبل الحادي والثلاثين من آذار للسنة التالية للموافقة عليه . اذا وقع اي اعتراض على تقرير المدققين الخاص بجورديسكو خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام التقرير يحال الامر الى الخبراء حسب ما هو منصوص عليه في المادة السابعة والعشرين من هذه الاتفاقية .

المادة السادسة عشر

استعمال الاراضي والمياه والمواد الاخرى :

١ - تقدم الحكومة بدون اي مقابل جميع الاراضي وحقوق اشغالها واستعمالها سواء اكانت داخل او خارج منطقة الامتياز (الا اذا كانت هذه الاراضي قد تم التخلي عنها حسب ما هو منصوص عليه في المادة الرابعة) اللازمة لعمليات السلطة وديسكو او جورديسكو حسب هذه الاتفاقية .

٢ - اذا كانت الاراضي المطلوبة من قبل السلطة وديسكو او جورديسكو سواء اكانت داخل او خارج منطقة الامتياز ، مملوكة او مشغولة من قبل مالكين آخرين ، فعلى الحكومة ان تقوم باخذ الاجراءات الضرورية لتمكين السلطة وديسكو او جورديسكو من استعمال الاراضي موضوع البحث اما عن طريق الاستملاك او الاجار على ان تدفع السلطة وديسكو وجورديسكو المبالغ المقررة بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ (اواية تعديلات عليه اوتبديلات له) للملكي هذه الاراضي على ان تحتفظ السلطة وديسكو وجورديسكو بالحق في تحديد نوعية الاستعمال المقترحة ، هذا وستستعمل الحكومة اقصى جهدها وحكمتها للحصول على هذه الاراضي بأحسن الشروط الممكنة .

٣ - على السلطة وديسكو او جورديسكو ان تمتنع الى اقصى حد ممكن عن التسبب في احداث اي ضرر للمزروعات والاراضي المستغلة والاراضي الصالحة للزراعة سواء اكانت هذه الاراضي مملوكة من قبل فراء آخرين او ملكا للدولة ولكنها مشغولة بصورة مؤقتة من قبل فراء آخرين بموافقة الدولة او على عاقبتها واذا احداثت اية عمليات تقوم السلطة وديسكو وجورديسكو بها ضررا لسطح اي من تلك الاراضي او اتلفت المزروعات الكائنة عليها او حالت دون استفادة مالكيها او مشغليها منها فعلى السلطة وديسكو او جورديسكو ان يعرضوا ذلك المالك او المقيم دورا ويعيدوا تلك الاراضي الى حالتها الاصلية .

٤ - يجوز للسلطة وديسكو او جورديسكو بدون مقابل فيما عدا تكاليف الضخ والتشغيل الفعلية ان يأخذوا ويستعملوا اية مياه عائدة للحكومة والتي تلزم لعملياتهم ، ولكن بشرط اعدم الحاق الضرر بالاستهلاك المنزلي او الري او الملاحة او حرمان الماشية من كيات المياه اللازمة لها بصورة معقولة .

٥ - يجوز للسلطة وديسكو او جورديسكو ان يأخذوا بدون مقابل كل ما يحتاجونه من حجارة وحصى وغيرها من المواد المماثلة اللازمة لعملياتهم والبالغة الحكومة شريطة ان تقوم السلطة وديسكو وجورديسكو باستخراج هذه المواد على نفقتهما الخاصة .

١١٥١

٦ - تقدم الحكومة في جميع الاوقات مساعدتها ومساندة وزاراتها ودوائرها المختلفة الى السلطة وديسكو وجورديسكو من اجل تسهيل العمليات المشمولة بهذه الاتفاقية وذلك بدون مقابل . ويحق للسلطة وديسكو وجورديسكو ان يستعملوا شبكة المواصلات القائمة . وان ينشئوا شبكتهم الخاصة بهم اذا لزم الامر ولكن مع مراعاة القوانين والانظمة الاردنية الخاصة بذلك .

المادة السابعة عشر

استعمال المياه والمواني من قبل السلطة وديسكو وجورديسكو

١ - يكون لكل من السلطة وديسكو وجورديسكو الحق في الملاحة الحرة في ضمن المياه الاقليمية للاردن والحق في استعمال سطح المياه والاراضي المنمورة بها بدون مقابل وذلك للقيام بعملياتها ولقيام وكالاتها وموظفيها وممثليها ومتعهديها بعملياتهم بما في ذلك (ولكن بدون تحديد) الحق في اقامة وتشغيل منصات الحفر البحرية وتشغيل عوامات الحفر وقوارب الاستكشاف الزلزالي وذلك ضمن منطقة الامتياز ويكون لها الحق في تقديم وسائل النقل لاستعمال اي من الاشياء الوارد ذكرها في اعلاه للموظفين والمعدات والتجهيزات والآليات من والى وفي داخل الاردن كما يكون لها الحق في استعمال تسهيلات المواني العائدة للحكومة حيثما وجدت مقابل دفع اجور لا تزيد عن الاجور التي تقاضاها الحكومة عادة من الآخرين ، وشرط موافقة السلطات المختصة الخطية يكون لها الحق في ان تقوم على حسابها الخاص باجراء التحسينات اللازمة في المساويء لتحسين فعاليتها ليتسنى للسلطة وديسكو او جورديسكو الاستفادة من هذه المواني شرط ان لا تسبب هذه التحسينات تعديدا غير مناسب في استعمال هذه المواني او المنشآت المتعلقة بها من قبل الدولة او السكان وشرط ان يكون هذا الاستعمال خاضعاً لمنظمة الحكومة . فور الانتهاء من انشائها تصبح هذه التحسينات ملكاً للحكومة مع حفظ حق الاستعمال المجاني من قبل السلطة وديسكو وجورديسكو .

المادة الثامنة عشر

استعمال المطارات والمداير من قبل السلطة وديسكو وجورديسكو :

١ - السلطة وديسكو وجورديسكو الحق في استعمال المطارات داخل الارض بتكاليف لا تزيد عن تلك المستوفاة من الآخرين ، لنقل الموظفين والتجهيزات المستعملة او التي تستعمل في عمليات السلطة وديسكو وجورديسكو حسب نصوص هذه الاتفاقية . السلطة وديسكو وجورديسكو وموظفيهم ووكالاتهم وممثليهم ومتعهديهم الحق في الطيران وفق انظمة الدولة كما هو مبين في ادناه ، الى وفوق وخارج ومن مكان الى آخر ضمن حدود الاردن فيما عدا المناطق العسكرية وذلك من اجل كل ما له علاقة بعمليات السلطة وديسكو وجورديسكو او حقوقهم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية كذلك للسلطة وديسكو وجورديسكو الحق فيما يتعلق بعملياتهم بان يستعملوا وان

يقوموا بانشاء كل ما هو مطلوب او مرغوب فيه من المداير ، والمنشآت المتعلقة بها وذلك لاستعمال السلطة وديسكو وجورديسكو ، على ان يتم الانشاء على نفقتهم الخاصة بعد الحصول على الموافقة الخطية من السلطات المسؤولة وشرط ان يتم تسليم هذه المداير بحيث تصبح ملكاً للحكومة حال انتهاء انشاءها وشرط ان لا تستعمل هذه المداير لغايات لا تتلاءم مع سلامة الدولة وان لا تستعمل من قبل موظفين غير مرخصين او من قبل اشخاص من غير الوكلاء او الممثلين او الموظفين او المتعهدين للسلطة وديسكو وجورديسكو .

ان جميع رحلات الطائرات يجب ان تكون خاضعة لقوانين الطيران المدني وانظمة وعلى السلطة وديسكو وجورديسكو وممثليهم وموظفيهم ووكالاتهم ومتعهديهم التقيد باتوامر الدولة والوامر العسكرية والدفاعية المطبقة على مثل هذه الرحلات بما في ذلك تقديم خطة الطيران واية متطلبات مماثلة أخرى .

المادة التاسعة عشر

اولوية الاردنيين في التوظيف والتدريب من قبل السلطة وديسكو وجورديسكو :

١ - تعهد السلطة وديسكو وجورديسكو وتعهدان جورديسكو تعهد بان تعطي حق الاولوية في التوظيف الى الاردنيين في جميع فئات التوظيف وتصنيفاتها الفنية منها او غير الفنية ، لا يستخدم الاجانب الا لمل الوظائف التي لم تتمكن السلطة وديسكو وجورديسكو من اشغالها من قبل اردنيين يشتمون بالمؤهلات والخبرات المطلوبة .

٢ - تقوم السلطة وديسكو بتوفير وتجهيز جورديسكو تقوم بتوفير وتجهيز برامج تدريب متخصصة معدة بحيث تفي بالنتيجة باحتياجاتها من الموظفين الاردنيين وذلك في مختلف نواحي صناعة البترول بما في ذلك التدريب على اعمال الاشراف ، ويجب تعيين وتسليم الموظفين الاردنيين تدريجياً مهام تتفق مع تخصصهم .

المادة العشرون

تحويل رأس المال والإيراج ومراقبة العملة واسعار التحويل :

تتمتع ديسكو بالحقوق والامتيازات وتنفيذ بالالتزامات التالية والمتعلقة بادخال واخراج رأس المال وتحويل العملة الاجنبية والمكاسب و/ او الإيراج المتعلقة بنشاطاتها ضمن هذه الاتفاقية وبالتحديد :

- ١ - تحويل ديسكو الى الاردن بواسطة بنك مرخص ، عمليات خرة قابلة للتحويل ومقبولة لدى البنك المركزي الاردني وذلك لتغطية احتياجاتها من الدنانير الاردنية .
- ٢ - يحق لديسكو الاحتفاظ بالمكاسب والإيراج و/ او تسديدات القروض المستحقة لها على جورديسكو كما يحق لها تحويلها الى الخارج في حالة تجاوز هذه الإيراج والمكاسب احتياجات ديسكو من الدنانير الاردنية .

مكتبة
البرلمان

- ٣ - تجعل الحكومة البنك المركزي الاردني يوافق على مشتريات ديسكو من العملات الاجنبية في الاردن في حدود ما تحققه ديسكو من الدنانير الاردنية كنتيجة لعملياتها في الاردن وما تحوله من الخارج ومن بيع موجوداتها الرأسمالية و / او تسديدات القروض .
- ٤ - اية دفعات ان وجدت والتي قد تستحق للحكومة من ديسكو ضمن شروط هذه الاتفاقية يجب ان تدفع بالدنانير الاردنية .
- ٥ - تجعل الحكومة البنك المركزي الاردني يسمح لموظفي السلطة وديسكو وجورديسكو من غير الاردنيين بتحويل ما لا يزيد عن خمس وعشرين (٢٥ %) بالمائة من رواتبهم اذا دفعت لهم بالدنانير الاردنية الى عملات اجنبية .
- ٦ - تخضع كافة عمليات التحويل بالعملة الاجنبية التي تقوم بها السلطة وديسكو وجورديسكو الى احكام قوانين وانظمة وتعليمات مراقبة تحويل العملة المارية المفعول من آن الى آخر في الاردن الا اذا نص على خلاف ذلك صراحة في هذه الاتفاقية .
- ٧ - تكون اسعار التحويل من والى الدنانير الاردنية اسعار الشراء والبيع نمذلة من قبل البنك المركزي الاردني يوم يجري التحويل .

المادة الحادية والعشرون

حق المصادرة :

- ١ - في حالة الطوارئ العامة الناجمة عن الحرب او الاحتمال الوشيك لوقوعها ، او عن اسباب داخلية يحق للحكومة ان تصدر كل او بعض لنتاج اية منطقة استثمار من المناطق المشمولة بهذه الاتفاقية او ان تطلب من جورديسكو ان تزيد ذلك الانتاج الى حده الاقصى ، كما يحق للحكومة ان تستولي على حقل البترول نفسه وعند الضرورة على معامل المعالجة المتعلقة به ، وفي جميع الحالات لا يجوز ان تتم هذه المصادرة الا بعد دعوة جورديسكو او ممتلكيها بالبريد المسجل مع اعلام الوصول لابتداء ايامهم بخصوص هذه المصادرة .
- ٢ - توضع مصادرة الانتاج موضع التنفيذ بأمر وزاري وتوضع اية مصادرة لحقل البترول نفسه او اية معامل معالجة موضع التنفيذ بمرسوم ملكي يتوجب ابلاغه الى جورديسكو .
- ٣ - في حالة اية مصادرة تحصل طبقاً لما سبق ذكره ، على الحكومة ان تعوض جورديسكو تعويضاً كاملاً عن جميع الخسائر والمصاريف الاضافية والعطل والضرر الذي تخمضه او تكبدته جورديسكو كنتيجة لتلك المصادرة طيلة وخلال مدها بما في ذلك سعر السوق العادل للبترول المصادر من قبل الحكومة . تدفع هذه التعويضات بالدنانير الاردنية و / او اية عملات اخرى بحرة قابلة للتحويل او بغير ديوناً لجورديسكو على الحكومة تدخل في حساباتها القائمة وبفائدة نسبتها ٦ % تحسب على اساس ربع سنوي اعتباراً من تاريخ المصادرة وحتى تاريخ استرجاعها او تاريخ التسوية النهائية .

المادة الثانية والعشرون

القوة القاهرة

- ١ - تعفى السلطة وديسكو وجورديسكو او اي منهم من المسؤولية عن اي تخلف او تأخير في اداء اي التزام مقرر عليها في هذه الاتفاقية اذا كان هذا التخلف او التأخير القوة القاهرة وفي حدودها وتضاف مدة هذا التخلف او التأخير والمدة التي قد تلزم لاصلاح اي ضرر حدث خلال ذلك التاريخ الى المدة المقررة في هذه الاتفاقية .
- ٢ - يقصد بعبارة القوة القاهرة في هذه المادة اي امر او نظام او تعليمات صادرة عن الحكومة الاردنية و / او حكومة دولة كندا و / او اي من مقاطعاتها سواء اصدرت في شكل قانون او غير ذلك ، وما يحدث قضاء وقدرًا وكذلك المصيان المسلح والحرب والحريق والفيضانات والاضراب واي سبب آخر خارج عن سيطرة السلطة وديسكو وجورديسكو وسواء اكان مائلاً للاسباب السالفة الذكر او غير مائلاً لها .
- ٣ - مع عدم الاجحاف بالاحكام المذكورة في اعلاه وما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية لا تتحمل الحكومة اية مسؤولية مهما كان نوعها ازاء السلطة وديسكو وجورديسكو او اي منهم عن اي ضرر او تقييد او خسارة تنشأ نتيجة لحالة من حالات القوة القاهرة فيما عدا القوة القاهرة التي يكون سببها امرا او نظاماً او تعليمات صادرة من الحكومة الاردنية .

المادة الثالثة والعشرون

الحماية :

تمنع الحكومة السلطة وديسكو و / او جورديسكو ووكلائهم وممثليهم ومتهديهم وموظفيهم وكافة ممتلكات كل منهم ، وفي حدود ما تمنحه عادة للمواطنين الاردنيين ، كل الحماية الضرورية والمقولة التي في مقدورها والتي تطلبها السلطة وديسكو و / او جورديسكو من السرقة وقطع الطرق والاعتداء والضرر المتعمد والتخريب بدون تحديد لا سبق ذكره أي عدوان أو عنف جسماني يسببه مقيمون غير اردنيين بشكل جائر وغير قانوني على اراض أردنية أو يحتل لأجواء أردنية أو مياه ملاحية أردنية .

المادة الرابعة والعشرون

حق التجيير والتحويل :

— يحق لديسكو بدون اشعار مسبقاً للحكومة والسلطة أو الحصول على موافقة أي منهما، أن يجبر كل أو بعض أي من مصالحها الممنوحة لها بموجب هذه الاتفاقية الى اية شركة يكون لديسكو مباشرة أو بصورة غير مباشرة السيطرة على أكثر من خمسين في المئة (٥٠ %) من الأسهم ذات حق التصويت في رأس المال المسند لتلك الشركة أو الى اية شركة أخرى توافق عليها مسبقاً الحكومة والسلطة خطيباً .

مجلس النواب
١٩٧٢

على الرغم من أي تغيير يتم بموجب الفقرة المذكورة أعلاه تلتزم ديسكو في كل الاوقات ونحت كل الظروف بأن :-

(أ) تكون وتبقى مسؤولة عن حصتها بموجب هذه الاتفاقية

و

(ب) تعمل بموجب قوانين المقاطعة في الاردن النافذة المفعول او أية تعديلات أو تبديلات لها وتعمل المجير أو المجيرين لهم من قبلها يعملون بموجبها .

٢ - لسلطة طيلة الوقت الحرية في أن تجير و / أو تبيع مالا يزيد على تسعة واربعين (٤٩ ٪) في المائة من اسهمها في جورديسكو لأي شخص أو اشخاص معنويين أو غير ذلك شريطة ان تستمر السلطة في جميع الاوقات والظروف مسؤولة تجاه ديسكو عن تسديد كافة القروض و / أو الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٣ - يجب أن تشمل وثيقة التجيير شروطا تنص بوضوح على أن المجير له والمجير ملتزمون بكافة شروط هذه الاتفاقية . يعنى أي تغيير يتم بموجب شروط هذه المادة من أية رسوم أو رسوم تحويل أو ضرائب أو تحصيلات مالية من أي نوع أو وصف .

المادة الخامسة والعشرون

المعلومات السرية :

كل المعلومات التي يحصل عليها أي من الفرقاء فيما يتعلق بالعمليات المشمولة بهذه الاتفاقية وكل المستندات والمخططات والدراسات المتعلقة بها يجب اعتبارها سرية ولا يجوز افشاؤها أو كشفها إلى أية جهة أخرى الا باتفاق جميع الفرقاء في هذه الاتفاقية .

المادة السادسة والعشرون

١ - اذا انتهت ديسكو هذه الاتفاقية :

(أ) خلال أية مرحلة من مراحل التتقيب واذا كان هذا الانتهاء الاتفاقية يشكل اختلافا بها فان ديسكو تلتزم هاهنا بأن تدفع إلى الحكومة خلال ستة أشهر من تاريخ هذا الانتهاء مبلغا يساوي الجزء الغير مضروف من التزامات ديسكو لمرحلة التتقيب تلك .

(ب) خلال فترة ما بعد تاريخ الاكتشاف ومهما كانت الأسباب واذا شكل هذا الانتهاء اختلافا لهذه الاتفاقية يتحقق على ديسكو الحكومة عطل وضرر تقديري هذا العطل والضرر الناتج عن ذلك الانتهاء ، في حالة عدم الاتفاق عليه بين الحكومة وديسكو ، عن طريق التحكيم كما هو منصوص عليه في المادة الثامنة والعشرين من هذه الاتفاقية .

٢ - اذا انتهت الحكومة هذه الاتفاقية :

(أ) خلال فترة التتقيب واذا شكل هذا الانتهاء اختلافا بهذه الاتفاقية يتوجب على الحكومة حينئذ ان تعرض ديسكو كامل المصاريف التي تكبدتها ديسكو ولم تستردها المتعاقبة بعملياتها التي أجريت بموجب هذه الاتفاقية لغاية يوم الانتهاء وشاملة له .

(ب) خلال فترة ما بعد تاريخ الاكتشاف واذا شكل هذا الانتهاء اختلافا بهذه الاتفاقية فيجب على الحكومة أن :

(١) تموض ديسكو كامل المصاريف التي تكبدتها ديسكو ولم تستردها المتعاقبة بعملياتها التي أجريت بموجب هذه الاتفاقية .

و

(٢) تدفع إلى ديسكو القيمة الكلية لحقوقها الكامنة في احتياطي البترول المثبت الخاص بجورديسكو لغاية يوم الانتهاء وشاملة له .

(٣) تدفع إلى ديسكو خمسة وخمسين (٥٥ ٪) بالمائة من القيمة الدفترية الصافية لموجودات جورديسكو والتي تحددها وفق أصول المحاسبة المقبولة للعموم على أن لا تتضمن هذه الموجودات قيمة الاحتياطي الثابت من بترول جورديسكو .

٣ - كل المبالغ التي تدفع بموجب احكام هذه المادة تكون بالدولارات الكندية أو أية عملة حرة أخرى قابلة للتحويل .

المادة السابعة والعشرون

احالة الخلافات إلى الخبراء :

١ - يحيل الفرقاء في هذه الاتفاقية جميع الخلافات التي تنشأ عن أو تلك التي لها علاقة بهذه الاتفاقية إلى خبيرين حياديين لاهداء آرائهم من أجل الوصول إلى حل لها .

تبدأ إجراءات المصالحة بأشعار كتابي من الفريق الطالب للإجراءات يقدم إلى الفريق الثاني . يعين الخبيران باتفاق الفرقاء خلال خمسة عشر (١٥) يوما من تاريخ استلام الفريق الثاني للأشعار الخطي المذكور في أعلاه ويعلم الفرقاء الخبيرين فوراً عن تعيينهما وعن طبيعة الخلاف ، كما يقوم الفرقاء بزيادة الخبيرين بكافة الأشياء التي قد يطلبها أيهما .

على الخبيرين ان يقدموا تقريراً يقترحان فيه حلاً مدعماً بالأدلة المناسبة ويسلمان نسخة من هذا التقرير إلى كل من الفرقاء خلال شهرين من تاريخ الأشعار .

إذا فشل الخبيران في الاتفاق و / أو تقديم رأيهما خلال الشهرين فيجب إحالة الامر المختلف عليه إلى مجلس التحكيم وفق شروط المادة الثامنة والعشرين إلا إذا اتفق الفرقاء خطياً على تمديد المدة لفترة زمنية محددة مسبقاً . لا يكون الحل المقترح من قبل الخبيرين ملزماً لأي من الفرقاء إلا إذا جرى قبوله خطياً خلال ثلاثين يوم من تسلم التقرير من قبلهما وأن يتم إشعار الفريق للفريق الآخر والخبيرين بذلك خطياً خلال الفترة المذكورة في أعلاه إذا لم يقبل أي من الفرقاء الحبل المقترح أو إذا فشل الفرقاء في الاتفاق على تعيين الخبيرين يرفع الامر المختلف عليه إلى مجلس التحكيم كما هو منصوص عليه في ما يلي .

مجلس النواب

المادة الثامنة والعشرون

التحكيم :

١ - يت نهائيا بكافة الخلافات التي تنشأ عن هذه الاتفاقية أو تنمق بها من قبل مجلس تحكيم يتألف من ثلاثة محكمين . تبدأ اجراءات التحكيم بأشعار خطي يسلم من قبل الفريق الطالب للتحكيم الى الفريق الآخر ويعتبر تاريخ استلام هذا الاشعار هو تاريخ ابتداء اجراءات التحكيم وفي حالة عدم تسلم الاشعار من قبل الفرقاء في نفس التاريخ يعتبر التاريخ المتأخر لاستلام الاشعار هو تاريخ الاستلام .

٢ - يعين كل من الفريقين محكما خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ بدء اجراءات التحكيم ويشتر بذلك الفريق الآخر ويعين المحكمان محكما ثالثا يكون رئيسا للمجلس .

إذا فشل المحكمان في الاتفاق على تعيين محكم ثالث خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين المحكم الثاني حيثئذ يعين المحكم الثالث بناء على طلب أي من الفريقين من قبل رئيس غرفة التجارة الدولية بباريس .

٣ - إذا لم يعين أي من الفريقين محكما خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ البدء في الاجراءات يجوز للفريق الآخر أن يطلب تعيين مثل هذا المحكم من قبل رئيس محكمة العدل العليا في الأردن .

٤ - إذا منع أي من المحكمين لأي سبب كان من القيام بواجباته او في حالة استقالته أو تركه واجباته دون ادائها ، يجب تعيين بديل عنه خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ حدوث ذلك بالكيفية المبينة في الفقرتين (٢) و (٣) من هذه المادة .

٥ - إذا منع المحكم الثالث لأي سبب كان من القيام بواجباته او اذا استقال أو ترك واجباته دون أدائها ، يجب اختيار أو تعيين بديل عنه بالكيفية المحددة في أعلاه .

٦ - يجب أن لا يكون المحكم الثالث من مواطني أو المقيمين في الأردن أو كندا وأن لا يكون على صلة بأي صفة كانت بأي مؤسسات عامة أو هيئات خاصة اوردنية أو كندية .

٧ - يتم تحديد مكان التحكيم من قبل المحكمين وفي حالة فشلهم في الوصول الى اتفاق يقوم رئيس مجلس التحكيم بتحديد المكان .

٨ - يصدر قرار التحكيم بأغلبية أصوات المجلس .

٩ - ان غياب أو تخلف أي من الفرقاء في التحكيم لا يمنع أو يعرقل بأي طريق من الطرق السير في اجامات التحكيم وفي مثل هذه الحالة يحق لمجلس التحكيم أن يستمر ويصدر قراره ويكون المحكم المذكور نفس المفعول القضائي كما لو كان قد صدر بحضور الفرقاء .

١٠ - لا يجب أن توقف العمليات التي يجري القيام بها بموجب هذه الاتفاقية خلال فترة التحكيم وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول بكامل قوتها .

١١ - تقرر تكاليف التحكيم بناء على تقدير مجلس التحكيم .

١٢ - تبقى احكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول بغض النظر عن انتهاء هذه الاتفاقية .

١٣ - بغض النظر عن وجود أي نص معاكس ضمن قانون التحكيم الاردني رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ فان أي قرار يصدره مجلس التحكيم بالاستناد الى هذه المادة يعتبر نهائيا وملزما للفريقين ويكون قابلا للتنفيذ ضدهما حال اصداره .

المادة التاسعة والعشرون

لغة العقد :

نظمت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية وكلا النصان يكرنان متساويين في الفعالية . وفي حالة الخلاف الذي يحال الى لجنة الخبراء او الى مجلس التحكيم يجب أن يوضع النصان أمام لجنة الخبراء او مجلس التحكيم الذي يتوجب عليه أن ينسر قصد الفريقين من النصين . إلا أنه اذا وجد أي اختلاف بين النصين بالنسبة لحقوق وواجبات الفريقين يغلب النص الانجليزي وذلك لان اللغة الانجليزية هي اللغة السائدة في صناعة البترول .

المادة الثلاثون

الاشعارات :

١ - استغنى الفرقاء في هذه الاتفاقية وجميع اغراضها عن الحاجة لتبادل الاشعارات العديدة .

٢ - كل وأي من الاشعارات التي قد تعطى من قبل أي من الفرقاء في هذه الاتفاقية الفريق الآخر يجب أن تكون خطية ومكتوبة باللغتين العربية والانجليزية وتعتبر قد استلمت لدى تقديمها باليد أو بالبريد المسجل مع اعلام الوصول كما يلي :-

(أ) الاشعار الى السلطة

سلطة المصادر الطبيعية

ص . ب (٧)

عمان / الاردن

(ب) الاشعار الى ديسكو

ديسكو انترنشنلس ليمتد

الجنح رقم (١٠١٠)

(١١) شارع كنج ويست

توريسو (١)

اوتاريسو / كندا

وأشهدا على ذلك وقعت وختمت هذه الاتفاقية من قبل الفرقاء المعبين في عمان بالأردن .

من قبل وبالنيابة عن :

ديسكو

دو.الدي. سي

رئيس

السلطة

محمود الحوامسنة

نائب الرئيس

الحكومة

أحمد السوي

رئيس الوزراء

مكتبة مجلس النواب

الملحق رقم واحد

يرفق هذا الملحق باتفاقية الامتياز الموقعة في الرابع من نيسان لسنة ١٩٧٢ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين سلطة المصادر الطبيعية وديسكو انقسمتس ليمتد ويشكل جزءا لا يتجزأ منها .

يرفق هذا الملحق رقم واحد باتفاقية الامتياز المذكورة عملا بما نصت عليه الفقرة (ج) من المادة الثالثة منها :

تتكون المنطقة الاصيلة المشار اليها في الاتفاقية المذكورة من خمسة قطع محددة كما يلي : (الاحداثيات المشار اليها هي حسب شبكة مساحة فلسطين)

قطعة رقم (١) وتحدها الخطوط التالية :

من تقاطع الخط الذي يتوسط البحر الميت (تقريبا الاحداثي ١٩٥٩ شرقا) مع الخط ١٠٠ شمالا باتجاه الشمال على امتداد الخط الذي يتوسط البحر الميت وكذلك الخط الذي يتوسط نهر الاردن الى نقطة تقاطع هذا الخط مع نهر الاردن مع نهر اليرموك (تقريبا ٢٢٧ شمالا و ٢٠٤٢ شرقا) ومن ثم باتجاه الشمال الشرقي ثم شرقا ثم الجنوب الشرقي على الخط الذي يتوسط نهر اليرموك والحدود الدولية لغاية نقطة تقاطعها مع الخط ٢٨٠ شرقا ومن ثم باتجاه الجنوب الى نقطة تقاطع هذا الخط بخط ١٨٠ شمالا ومن ثم باتجاه الشرق حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٠٠ شرقا ومن ثم باتجاه الجنوب حتى نقطة تقاطعه مع الخط ١٧٠ شمالا ومن ثم باتجاه الشرق حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٢٠ شرقا ومن ثم باتجاه الجنوب حتى نقطة تقاطعه مع الخط ١٧٠ شمالا ومن ثم باتجاه الشرق حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٤٠ شرقا ومن ثم باتجاه الشمال حتى نقطة تقاطعه مع الخط ١٧٠ شمالا ومن ثم باتجاه الشرق حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٧٠ شرقا ومن ثم باتجاه الجنوب حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٤٠٠ شرقا ومن ثم على امتداده جنوبا حتى نقطة تقاطعه مع الحدود الدولية (تقريبا نقطة تقاطع الخط ١٢٠ شمالا مع الخط ٤٠٠ شرقا) ومن ثم على امتداد الحدود الدولية وبزاوية مقدارها ١٧٥ درجة باتجاه الجنوب الغربي حتى نقطة تقاطع هذا الخط مع الخط ١٠٠ شمالا (تقريبا ٣٤٠ شرقا) ومن ثم باتجاه الغرب على امتداد الخط ١٠٠ شمالا حتى نقطة البداية .

المساحة (تقريبا) : ١٧٢٨٦٣ كيلومترا مربعا

: ٦٧٥٢٥٥ ميلا مربعا

٤٣٢١٥٦٨ فدانا

القطعة رقم (١) وتحدها الخطوط التالية :

من أقصى نقطة شمالية على الحدود الأردنية (تقريبا نقطة تقاطع الخط ٣١٤٥ شمالا مع الخط ٥٠٢٦ شرقا) على امتداد الحدود الدولية لمسافة ١٣٧ كيلومترا تقريبا باتجاه الجنوب الشرقي وبزاوية مقدارها ١٨٥ درجة جنوب شرقي حتى نقطة تقاطع الخط ١٨٦ شمالا مع الخط

٥٤٦٢٧ شرقا ومن هذه النقطة باتجاه الجنوب الغربي لمسافة ٢٩ كيلومترا وبزاوية قدرها ٣٨ درجة جنوب غربي حتى نقطة تقاطع الخط ١٦٣ شمالا مع الخط ٥٢٨ شرقا ومن ثم باتجاه الجنوب الغربي وبزاوية قدرها ٧٢٥ درجة جنوب غرب وعلى امتداد الحدود الدولية لمسافة ١٠٤ كيلومترات حتى نقطة تقاطع هذه الحدود مع النقطة ٤٣٠ شرقا ومن ثم على امتداد هذا الخط حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٢٠٠ شمالا ومن ثم على امتداد هذا الخط باتجاه الغرب حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٤٢٠ شرقا ومن ثم على امتداده باتجاه الشمال حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٢٤٠ شمالا ومن ثم باتجاه الغرب حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٤١٠ شرقا ومن ثم على امتداده شمالا حتى نقطة تقاطعه مع الحدود الدولية ومن ثم على امتداد الحدود الدولية باتجاه الشمال الشرقي وبزاوية مقدارها ٥٦ درجة حتى نقطة البداية .

المساحة (تقريبا) : ١٥١٥٤١١ كيلومترا مربعا

: ٥٩١٩٦٦ ميلا مربعا

: ٣٧٨٨٥١٦٧ فدانا

القطعة رقم (٣) وتحدها الخطوط التالية :

من نقطة تقاطع الحدود الدولية مع الخط ١٠٠ شمالا (اي تقاطعه مع الخط ٣٤١ شرقا تقريبا) على امتداد الحدود الدولية باتجاه الجنوب الشرقي وبزاوية ٤٧ درجة وعلى مسافة ١٤٥ كيلومترا حتى نقطة تقاطع الخط ٩٩٤ شمالا والخط ٤٣٩ شرقا ومنها على امتداد الحدود الدولية باتجاه الجنوب الغربي وبزاوية قدرها ٥٩ درجة لمسافة ٣٨ كيلومترا (الى نقطة تقاطع الخط ٩٧٤ شمالا مع الخط ٤٠٦ شرقا) ومن ثم باتجاه الجنوب الغربي وبزاوية ٢٢ درجة الى نقطة تقاطع هذه الحدود مع الخط ٩٧٠ شمالا (اي على نقطة تقاطعه مع الخط ٤٠٤ شرقا تقريبا) ومن ثم باتجاه الغرب على امتداد الخط ٩٧٠ شمالا حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٩٠ شرقا ومن ثم على امتداده باتجاه الشمال حتى نقطة تقاطعه مع الخط ١٠٠ شمالا ومن ثم على امتداد هذا الخط باتجاه الغرب حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٦٠ شرقا ومن ثم باتجاه الشمال حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٠٠ شمالا ومن ثم باتجاه الغرب حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٥٠ شرقا ومن ثم باتجاه الشمال حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٥٠ شمالا ومن ثم باتجاه الغرب حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٣٠ شرقا ومن ثم باتجاه الشمال حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٧٠ شمالا ومن ثم باتجاه الغرب حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٢٠ شرقا ومن ثم باتجاه الشمال حتى نقطة تقاطعه مع الخط ١٠٠ شمالا ومن ثم باتجاه الشرق حتى نقطة البداية

المساحة (تقريبا) : ٥٧٤٠٦٦ كيلومترا مربعا

: ٢٢٤٢٢٤ ميلا مربعا

: ١٤٣٥١٣٦ فدانا

مجلس النواب

القطعة رقم (٤) وتحتها الخطوط التالية :

من نقطة تقاطع الخط ١٠٠ شمالاً مع الخط ٢١٠ شرقاً باتجاه الجنوب الى نقطة تقاطعه مع الخط ٥٠ شمالاً ومن ثم باتجاه الشرق حتى نقطة تقاطعه مع خط وقف اطلاق النار (اي نقطة تقاطع الخط ٥٠ شمالاً مع الخط ١٩١ شرقاً تقريباً) ومن ثم باتجاه الشمال على امتداد خط وقف اطلاق النار وامتداده على الخط الذي يتوسط البحر الميت لغاية نقطة تقاطعه مع الخط ١٠٠ شمالاً (اي تقاطعه مع الخط ١٩٦ شرقاً تقريباً) ومن ثم باتجاه الشرق حتى نقطة البداية :

المساحة (تقريباً) : ٨٤٠ كيلومتراً مربعاً
: ٣٢٨١ ميل مربعاً
: ٢٠٩٨٩٩٩ فداناً

القطعة رقم (٥) وتحتها الخطوط التالية :

من نقطة تقاطع الخط ٩٥٠ شمالاً مع الخط ٢٥٠ شرقاً باتجاه الشمال والى مسافة ١٠٠ كيلومتراً حتى نقطة تقاطع الخط ٥٠ شمالاً مع الخط ٢٥٠ شرقاً ومن ثم باتجاه الشرق حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٣٠٠ شرقاً ومن ثم باتجاه الجنوب حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٤٠ شمالاً ومن ثم باتجاه الشرق حتى نقطة تقاطعه مع الخط ٩٥٠ شمالاً ومن ثم باتجاه الغرب لمسافة ٦٠ كيلومتر على امتداد الخط ٩٥٠ شمالاً حتى نقطة البداية .

المساحة (تقريباً) : ٥٩٠٠ كيلومتراً مربعاً
: ٢٣٠٤٧٧ ميل مربعاً
: ١٤٧٤٩٩٨٥ فداناً

المجموع الكلي لمساحات القطع :

٤٤٩٢١ كيلومتراً مربعاً
: ١٧٥٤٧٣٣ ميل مربعاً
: ١١٢٣٠٢٧٢ فداناً

(اي احدى عشر مليوناً وأربعمائة وثلاثون ألفاً وأربعمائة واثنتان وسبعون فداناً فقط) .

من قبل والنيابة عن :

الرئيس	د. نوال	د. سميت	عبد الوهاب	الحكومة
نائب الرئيس	عبد الوهاب	عبد الوهاب	عبد الوهاب	عبد الوهاب
رئيس الوزراء	عبد الوهاب	عبد الوهاب	عبد الوهاب	عبد الوهاب

٩ - مقررات اللجنة الادارية

السيد الرئيس

نأتي الآن للبند التالي من جدول الاعمال وهو مقررات اللجنة الادارية ، فارجو ان يتفضل مقرر اللجنة السيد محمد الحاج عبد الله للمنصة لتلاوة مقررات اللجنة .

(أ)

السيد المقرر

قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٧٢ برئاسة عطوفة رئيس اللجنة السيد وحيد العوران وحضور المقرر السيد محمد الحاج عبد الله والاعضاء السادة محمد المنصور الحليد ، محمد طاهر الكيلاني ، علي الرحي ، سعود القاضي ، فيصل الجازي ، جلال القلاب ، وسكرتير اللجنة السيد مأمون ابو حزام ، ونظرت في الاقتراحات والاوراق والشكاوي الواردة الخالصة عليها وقررت ما يلي :-

(١) احالة جميع الاقتراحات التي اوصى بها المجلس على الوزارات ذات الاختصاص للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتائج .

(٢) الشكوى رقم (٣٨) المقدمة من موظفو وزارة الصحة في محافظة الكرك والمنتمية بعض المطالب لهم . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها لدولة رئيس الوزراء واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٣) الشكوى رقم (٣٩) والمقدمة من السيد محمود يوسف ابراهيم ابو معالي والمنتمية لاجساد عمل له . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي رئيس ديوان الموظفين للامر بايصاله لمندوب اسوة بامثاله واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٤) الشكوى رقم (٤٠) المقدمة من السيد عواد الساكت ورفقاه والمنتمية بشأن أرض لهم عمل له . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة الشكوى على معالي وزير الزراعة للنظر فيها واستمرار رأي وزارة المالية الاراضي والمساحة واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٥) الشكوى رقم (٤١) المقدمة من رؤساء المجالس القروية عنهم محمد سلامة ورفقاه والمنتمية صرف لهم رواتب شهرية . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها الى معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية لايصال هؤلاء الى مطلبهم واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٦) الشكوى رقم (٤٤) المقدمة من السيد رباح رشيد عن حوزة الفروع والمنتمية لشكوى على حارس مدينة الجوازات العامة بحال الى معالي وزير الداخلية لانتصافه واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٧) الشكوى رقم (٤٣) المقدمة من السيد رسمي ابو الفيلاث والمنتمية عن له من وظيفته توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية والصافة لاعادته للعمل الرسمي واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٨) الشكوى رقم (٤٤) المقدمة من السيد كنوش علوان البايح والمنتمية سلب اغنامه من قبل

مجلس النواب

السلطات السورية توصي اللجنة احالة هذه الشكوى على دولة رئيس الوزراء للامر للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٩) الشكوى رقم (٤٥) المقدمة من المهندسين المتخرجين عنهم المهندس هاني محاسن ورفقاه بشأن ايجاد عمل لهم في وزارة الاشغال العامة توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الاشغال العامة واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(١٠) الشكوى رقم (٤٦) المقدمة من الشيخ حسن العميان بشأن الحدود في خربة السوق قررت اللجنة احالتها لمعالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية لاعلامنا ما هو المنوى اجراءه بالنسبة لحدود هاتين القريتين واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(١١) الشكوى رقم (٤٧) المقدمة من حسن جمعه حسين الحاج والمتضمنة تقاضى طبيب الاسعاف في المستشفى الجراحي بشأن معالجة ولده توصي اللجنة بتوجيه كتاب لمعالي وزير الصحة بضرورة مناقشة الاطباء الاتسائيون بأن يحرموا على واجبههم الانساني لضمان سلامة الصحة العامة والعاملين فيها على سهرها الدائب لضمان سلامة الصحة العامة واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(١٢) الشكوى رقم (٤٨) المقدمة من السيدة وطفة حسان سليمان والمتضمنة اخلاء سبيل والديها وشقية هامن السجن بالمحطة، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للتكرم بالامر لمن يلزم لينسأن التفصيلات والملاهيسات والمبررات القضائية والمشارية التي اوجبت وضعهم في السجن وهل احيات هذه القضية للمحاكم النظامية واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

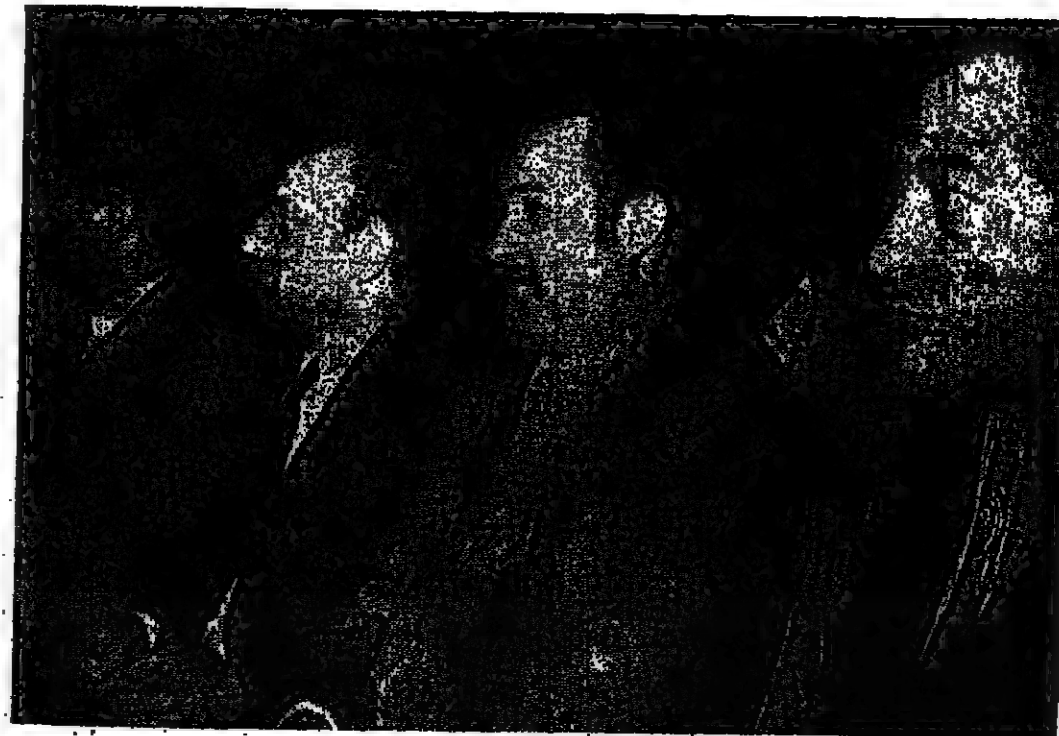
١٣- الشكوى رقم (٥٠) المقدمة من السيد حسين الدلقموني والمتضمنة تعيين رئيس بلدية اربد بعض الموظفين من المحاسبين والاقارب توصي اللجنة باحالتها لمعالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية للنظر فيها واجراء مقتضى واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

١٤- الشكوى رقم (١٥) المقدمة من احمد ابو غزاله ورفقاه والمتضمنة تعديل قانون ضريبة المسقات واعفاهم من الغرامات المترتبة، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء للامر بما يراه مناسباً حول ما جاء بها واعلام المجلس بالنتيجة .

١٥- الشكوى رقم (٥٢) المقدمة من السيد الحاج علي محمد المحاسنة والمتضمنة تقويض ارض له توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه القضية الى معالي وزير الزراعة / الحراج بانهاء هذه القضية لان استمرار بقائها على هذه الصورة فيه ضرر كبير على الناس من جهة خصوصاً وقد بدلو جهداً كبيراً مادياً ومعنوياً طيلة هذه المدة وتعقيد أمور الوزارة من جهة اخرى خصوصاً وان المشروع القائم على هذه الأرض له أهمية كبرى واعلام المجلس بالنتيجة .

١٦- الشكوى رقم (٥٣) المقدمة من السيد ابراهيم صوالحه والمتضمنة اعادته الى عمله السابق، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى على معالي وزير الاشغال العامة للامر بما يراه مناسباً واعلام المجلس بالنتيجة .

١٧- الشكوى رقم (٥٤) المقدمة من موظفين الجمارك الغير مصنفين عنهم السيد فخري ابو عمر ورفقاه بشأن تصنيفهم، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير المالية طاملاً وقبلاً



مكتبة

سبق لدولة رئيس الوزراء ان اقر بذلك لتعمل دائرة الموازنة على تحقيق هذا الطلب المنصف واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

١٨- الشكوى رقم (٥٥) المقدمة من السيدة فريده محمود بدر والمضمنة حول ولدها المعتقل في الجفر حاليا ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى على معالي وزير الداخلية للامر بما يراه مناسبا وانصاف المشتكية اذا لم يكن هناك من محذور واعلام المجلس بالنتيجة .

١٩- الشكوى رقم (٥٦) المقدمة من مختار ووجوه مخيم الجوفه عنهم حسبي صالح علقم والمضمنة هدم منازلهم من قبل امانة العاصمة. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لدولة رئيس الوزراء لانصافهم واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٢٠- الشكوى رقم (٥٧) المقدمة من موظفي شركة اتحاد باصات العاصمة والمضمنة فصل بعض الموظفين من الشركة . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها لدولة رئيس الوزراء الافخيم للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة . بالسرعة الممكنة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها اللجنة الادارية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة الادارية رقم (٤) وعلى احالته للحكومة .

الجميع : موافقون



١٠- مقررات لجنة الشؤون الخارجية

السيد الرئيس

ننتقل للبند العاشر من جدول الاعمال ولتفضل السيد رزق البطاينة مقرر لجنة الشؤون الخارجية لتلاوة مقررات اللجنة من على المنصة :

(أ)

السيد المقرر

قرار رقم (٥) لسنة ٩٧٢

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الاردني بنصابها القانوني بعد ظهر يوم السبت الموافق ١٩٧٢/٤/٢٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد فضل الدلقموني والمقرر سعادة السيد رزق البطاينة والاعضاء معالي السيد موسى ابو الراغب ، وعطوفة السيد محمد الخشمان وعطوفة السيد سليمان القضاء وسماحة الشيخ عبد الباقي جمو وسعادة السيد يوسف العظم وعطوفة السيد عمران المعايطة وسعادة السيد عاطي ابو العز ومعالي السيد مفلح عزدة الله .

واطلعت على النداء الصادر عن مجلس الكونجرس الاميركي الصادر بتاريخ ١٨/١/٧٢ والمتضمن مناقشة شعوب العالم وقادتها ان تعمل من اجل السلام وان اللجنة في الوقت الذي تؤيد فيه كل دعوة الى السلام فانها تنسوه بان شعبنا الاردني والشعوب العربية تنشذ السلام القائم على العدل والحق وتيب شعوب العالم ومجلس الكونجرس الاميركي بشكل خاص ان يقيم بين قضيتنا العادلة موقف الدعم والتأييد لان في ذلك تحقيقا للسلام .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها لجنة الشؤون الخارجية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار لجنة الشؤون الخارجية وعلى احالته للحكومة ؟

الجميع : موافقون .

١١- قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والموزعة على الأعضاء والنظر في احالتها الى اللجان المختصة

السيد الرئيس

تتل الكتب والقوانين الواردة من الحكومة تمهيدا لاحالة هذه القوانين الى اللجان المختصة :

السيد الأمين العام

(أ)

الرقم : ٥٧٩/٥٢/أ

التاريخ : ١٩٧٢/٤/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

ابته اليكم طيا بـ ١٥٠ نسخة من مشروع قانون اصلاح ورعاية الاحداث لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٢ مع الاصياح المرفقة له . رجاء احالته الى مجلس الامية للنظر في امره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

احمد الازري

مجلس النواب

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون الاحداث رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨

ضمن خطة وزارة الشؤون الاجتماعية المضافة الى مكافحة الجريمة وتمشيا مع مبدأ ان جرائم الاحداث مرتبطة الى حد كبير مع عوامل البيئة والتنشئة البيئية .

لذا فقد ارتأت الوزارة ضرورة تعديل القانون الاصيل بحيث يتماشى مع روح العصر مع تلافي النقص الذي لوحظ في القانون المذكور عند تطبيقه بحيث يؤدي العمل به الى نتائج ايجابية في اصلاح ورعاية الاحداث .

وفيا لى امرز المبررات التي حدثت بالوزارة الى وضع القانون الجديد :

١ - اعطى القانون الجديد مراقب السلوك صفة الضابطة العدلية .

٢ - قسم القانون الجديد معاهد الاحداث الى ثلاثة انواع :

أ - دور خاصة بتوقيف الاحداث .

ب - دور خاصة باعتقال الاحداث .

ج - دور خاصة بالاحداث المشردين .

٣ - ركز القانون المقترح على ضرورة اجلاء سبيل الاحداث بكفالة او بتعهد خطي وعدم توقيفهم الا في حالات خاصة من خلال قناعة الوزارة بأن هؤلاء الاحداث يستهدف العلاج لا العقاب .

٤ - نص القانون الجديد على ضرورة إيجاد محكمة خاصة بالاحداث وكيفية تشكيلها ومكان انعقادها .

٥ - حدد القانون الجديد عقوبات القى والمراقق بشكل يعطى القاضي مرونة في إصدار حكمه بحيث يتوخى مصالحة الحدث لا عقابه .

٦ - راعى القانون الجديد تحديد مسؤولية ولي أمر الحدث او عرضه على الانحراف .

٧ - كما اعطى القانون أهمية خاصة لرعاية اللاحقة للاحداث الذين تنتهي مدة حكمهم في المؤسسات الاجتماعية ، او يفرج عنهم بسبب أو لآخر .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون اصلاح ورعاية الاحداث

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اصلاح ورعاية الاحداث لسنة ١٩٧٢) ويعمل به بدءاً من شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

المادة ٢ - اصطلاحات

يكون للعبارات والالفاظ التالية ، حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

وزير	-	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
وزارة	-	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .
حدث	-	كل شخص اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكره كان ام انثى .
وليد	-	من اتم السابعة من عمره ولم يتم الثانية عشرة .
المراهق	-	من اتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة .
القصى	-	من اتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة .
الوصي	-	كل شخص بخلاف الولي ، تعتبره المحكمة متولياً امر العناية بالحدث أو الرقابة عليه .
رئيس مراقبي السلوك	-	الشخص المعين رئيساً لمراقبي السلوك أو من يقوم مقامه .
مراقب السلوك	-	الشخص المعين مراقباً للسلوك ويتباحث افراد الضابطة العدلية .
امر المراقبة	-	الامر الصادر بمقتضى هذا القانون بوضع الاحداث تحت اشراف احد مراقبي السلوك بالشروط التي تراها المحكمة ضرورة لتأمين حسن سلوك الحدث .
دار ملاحظة الاجداث	-	اية مؤسسة تشخيصية ، حكومية او اهلية يشتملها الوزير لتوقيف الاجداث .

محكمة العدل

- دار تربية وتأهيل الأحداث - اية مؤسسة اصلاحية ، حكومية او اهلية يعتمدها الوزير
لاعتقال واصلاح الأحداث وتعليمهم تعليمًا أكاديميًا او مهنيًا .
- دار رعاية الأحداث - اية مؤسسة اجتماعية ، حكومية او اهلية يعتمدها الوزير
لايواء الاشخاص المشردين ورعايتهم وحمايتهم .
- سنة - السنة الشمسية .
- الحكمة - محكمة الأحداث .

الفصل الثاني

المادة ٣ - توقيف الأحداث

- ١ - اذا قبض بمذكرة قبض او بدونها على شخص يدل ظاهر حاله انه دون الثامنة عشرة وتعلم احضاره الى المحكمة في الحال فيرتب على مأمور الشرطة او الدرك ان يحقق في القضية وان يفرج عنه بتعهد خطي يعطيه والده او الوصي عليه او الحدث نفسه ان كان قتي ، او اي شخص آخر بالمبلغ السدي يراه للمأمور كافيًا لتأمين حضوره عند نظر المحكمة في التهمة الموجهة اليه .
- ٢ - لا يجوز تحلية السبيل بالكفالة او بدونها في الحالات الآتية : -
- أ - اذا كان الحدث منها بجرمة قتل او بأية جريمة خطيرة أخرى او
- ب - اذا كانت مصباحته تقتضي بتمه من مخالطة اي شخص غير مرغوب في مخالطته أو
- ج - اذا كان لدى مأمور الشرطة او الدرك ما يحمله على الاعتقاد بأن الافراج عنه قد يخل بسير العدالة .
- ٣ - اذا قبض على شخص يدل ظاهر حاله على انه دون الثامنة عشرة ولم يفرج عنه وفاقا لما تقدم في الفقرة (١) يجب على مأمور الشرطة او الدرك ان يتخذ التدابير لتوقيفه في دار ملاحظة الأحداث المعدة لهذه الغاية ، الى ان يتسنى احضاره امام المحكمة لحاكمته ، وتنحصر سلطة توقيف الأحداث بالقضاء والسلطات المختصة بموجب مذكرات توقيف اصولية .
- ٤ - يرتب على المحكمة او المدعي العام عند توقيف او احالة حدث لم يفرج عنه بكفالة .
- أ - ان يصدر قرارا باحاليته الى دار ملاحظة الأحداث بدلًا من السجن على ان يبقى موقوف طيلة المدة ، او الى ان يفرج عنه بحكم القانون ، ولا يجوز توقيف اي ولد في السجن .
- ب - اذا ثبت للمحكمة او المدعي العام ان المراهق او القتي متهم للدرجة لا يؤمن معها اخالته الى دار ملاحظة الأحداث ، او انه فاسد الخلق للدرجة لا يستنسب معها احاليته اليها ، جاز لها اوله الامر بتوقيفه في السجن في المكان المعد لامثاله من السجناء .

ج - يجوز للمحكمة او المدعي العام الغاء قرار توقيف المراهق او القتي في دار ملاحظة الأحداث واصدار قرار بتوقيفه في السجن اذا تبين لها اوله ضرورة ذلك .

المادة ٤ - عدم تقييد الحدث وعزله

- ١ - لا يجوز تقييد الحدث باي قيد الا في الحالات التي يدي فيها من التمرد او الشراسة ما يستوجب ذلك .
- ٢ - تتخذ التدابير حينًا امكن لازل الأحداث الجانحين عن المتهمين او المحكومين الذين تجاوزوا الثامنة عشرة من اعمارهم .

المادة ٥ - قضايا الأحداث مستعجلة

تعتبر قضايا الأحداث من القضايا المستعجلة .

المادة ٦ - عدم اعتبار السابقة

لا تعتبر ادانة الحدث بجرم من الاسبقيات :

الفصل الثالث

المادة ٧ - محاكم الأحداث

- ١ - أ - تملك محكمة تسمى محكمة الأحداث .
- ب - تتعد محكمة الأحداث من قاض واحد للفصل في جميع الجرائم التي تستوجب عقوبة الغرامة أو الحبس أو الاشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال .
- ج - وتتعقد من قاضيين في الجرائم الجنائية الأخرى .
- ٢ - تختص المحكمة بالصاحبة او البنائية كل حسب اختصاصه بالنظر في قضايا الأحداث المشتركين مع غيرهم من كبار السن على ان يراعى بحق الحدث الاصول المتبعة في محاكمة الأحداث وان تحصل على التقرير المنصوص عليه في المادة (١٠) من هذا القانون .
- ٣ - يعتبر قضاء الأحداث لغايات قانون استقلال القضاء كقضاء الحاكم النظامية .
- ٤ - يتم تعيين قضاء الأحداث من قبل المجلس القضائي ويجري انتخابهم ولقلمهم حسب الاصول المرعية بشأن القضاء المعرفين بقانون استقلال القضاء .
- المادة ٨ - مكان انعقاد المحكمة
- أ - تعقد محكمة الأحداث جلساتها في مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية التي يعينها الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية .

محكمة الأحداث

- ٢ - اذا ظهر لأية محكمة ، خلاف محكمة الاحداث اثناء النظر في الدعوى ان المتهم حدث ، جاز لها مواصلة النظر في الدعوى والفصل فيها اذا استصوبت ذلك ولما ان تؤجل اصدار الحكم الى حين حصولها على التقرير المنصوص عليه في المادة العاشرة من هذا القانون .
- ٣ - تتخذ التدابير حينما يمكن لمنع اختلاط اي حدث تجري محاكمته او التحقيق معه بالاشخاص الذين تجاوزت سنهم الثامنة عشرة متهمين كانوا ام محكومين .

الفصل الرابع

المادة ٩ - سرية المحاكمة

تجري محاكمة الاحداث بصورة سرية ، ولا يسمح بالدخول الى المحاكمة خلاف مراقبي السلوك ووالدي الحدث او وصيه او محاميه ، ومن كان من الاشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بالدعوى .

المادة ١٠ - تقرير مراقب السلوك

يقضي على المحاكمة بعد ثبوت الادانة وقبيل البت في الدعوى . ان يحصل من مراقب السلوك والفول صلاحيات افراد الضابطة العدلية على تقرير خطي يحوي جميع المعلومات المتعلقة بأحوال ذوي الحدث المادية والاجتماعية واخلاله وبقدرته العقلية وباليئة والمدرسة التي نشأ وترقى فيها ونوع ومكان العمل وحالته الصحية وسوابقه وبالتدابير المقترحة لاصلاحه .

المادة ١١ - حظر نشر صورة الحدث او الحكم

يحظر نشر اسم وصورة الحدث الجاني ، ونشر وقائع المحاكمة ، او ما يخصها في أية وسيلة من وسائل النشر كالكتب والصحف والسينما ، ويعاقب كل من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز خمسة وعشرين دينارا ويمكن نشر الحكم بدون الإشارة لاسم الحدث او لقبه .

المادة ١٢ - تستدعي المحاكمة ولي الحدث او وصيه او الشخص المسلم اليه ، الى جلسة المحاكمة بواسطة مذكرة دعوى وتشرع مراقب السلوك بذلك .

المادة ١٣ - سن الحدث

- ١ - يعتبر سجل النفوس بينه على تاريخ الميلاد الى ان يثبت تزويره .
- ٢ - اذا كان ظاهر حال المتهم الغير مسجل في سجلات النفوس يدل على انه اصغر مما يبدو ، او اذا ادعى هذا المتهم بأنه مازال حدثا او انه اصغر مما يبدو ، بحيث يؤثر ذلك على نتيجة الدعوى فيجب على المحكمة ان تتأكد من تاريخ ميلاده واذا تعدل ذلك تقدر المحكمة سنه بكافة الوسائل البروتية الفنية منها والقانونية ويعتبر ذلك السن الحقيقي للحدث .

المادة ١٤ - اجراءات المحاكمة

- ١ - تشرح المحاكمة عند البدء في المحاكمة خلاصة التهمة المسندة الى الحدث بأبغة بسيطة ثم تسأله اذا كان يعترف بها ام لا .
- ٢ - اذا اعترف الحدث بالتهمة يسجل اعترافه ، بكلمات اقرب ما تكون الى اللفاظ التي استعملها في اعترافه ، وتفصل المحاكمة بالدعوى الا اذا بدت لها اسباب كافية تقضي بعكس ذلك .
- ٣ - اذا لم يعترف الحدث ، تشرح المحاكمة بسماع شهود الاتبات ويجوز لها او لوليها او وصيه او محاميه ، مناقشة الشهود .
- ٤ - اذا تبين للمحكمة لدى الانتهاء من سماع بيئة الاتبات ، وجود قضية ضد الحدث ، تسمع شهادة شهود الدفاع ويسمح للحدث ان يتقدم بدفاعه كما يسمح لوليها او وصيه او محاميه بمساعدته في الدفاع عن نفسه .
- ٥ - يجوز للحدث او وليها او وصيه او محاميه ان يناقش مراقب السلوك حول تقريره كما يجوز ذلك للمحكمة ايضا .

المادة ١٥ - اخلاء السبيل

- ١ - أ - يترتب اخلاء سبيل الحدث الموقوف بجرمة جنوحية اذا قدم كفالة تضمن حضوره في اي دور من ادوار التحقيق ، او المحاكمة الا اذا كان ذلك يخل بسير العدالة .
- ب - يجوز للمحكمة المختصة اخلاء سبيل الحدث الموقوف بجرمة جنائية اذا وجدت في الدعوى ظروفا خاصة .
- ٢ - تنظم شهادات الكفالة امام المرجع الذي اصدر قرار التخلية .

المادة ١٦ - الاعتراض الخ

تخضع الاحكام الصادرة بمقتضى هذا القانون للاعتراض والاستئناف والتمييز وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به ويجوز للولي او الوصي ان يتوب في هذه الاجراءات عن الحدث .

الفصل الخامس

المادة ١٧ - عقوبة الفني المراقب

- ١ - لا يلاحق جزائيا من لم يكن قد اتم السابعة من عمره حين اقراره الفعل .
- ٢ - لا يحكم بالاعدام او الاشغال الشاقة على حدث .
- ٣ - لا يحكم على ولد بالجس .

مجلس النواب
١٩٢٢

٤ - إذا اقترف المراهق أو الفتى جريمة تستلزم الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم على المراهق بالاعتقال مدة لا تزيد على ستة سنوات وعلى الفتى مدة لا تزيد على عشر سنوات ويكون الاعتقال في دار تربية وتأهيل الأحداث أو أية مؤسسة أخرى معينة لهذه الغاية من قبل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، وذلك إلى أن يبلغ المراهق أو الفتى التاسعة عشرة من عمره ينقل بعدها إلى السجن لإكمال المدة المحكوم عليه بها .

٥ - إذا اقترف المراهق أو الفتى جريمة تستلزم عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال فيعتقل مدة تراوح بين سنة وثلاث سنوات في دار تربية وتأهيل الأحداث .

٦ - إذا اقترف المراهق أو الفتى جريمة أو مخالفة جاز للمحكمة أن تفصل في الدعوى على الوجه التالي :

أ - بالحكم عليه أو على والده أو وصيه بدفع غرامة أو بدل عطل وضرب أو مصاريف المحاكمة .

ب - بالحكم عليه أو على وليه أو وصيه بتقديم كفالة مالية على حسن سيرته .

ج - بالحكم عليه بتقديم تعهد شخصي يضمن حسن سيرته وسلوكه .

د - بوضعه تحت إشراف مراقب السلوك بمقتضى أمر مراقبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

هـ - باعتقاله في دار تربية وتأهيل الأحداث مدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

و - ويجوز أن يقترن الحكم المقرر في البنود (أ ، ب ، ج ، د) السابقة بأي حكم آخر مما هو مذكور في هذه المادة .

٧ - يحصل بواسطة دائرة الاجراء كل ما يحكم به على الحدث بمقتضى هذا القانون من تضييمات ومصاريف محاكمة ، وكذلك تحصل التضييمات ومصاريف المحاكمة التي يحكم بها على الولي أو الوصي وببدل الكفالة من الكفيل .

المادة ١٨ - تدابير حماية الولد

لا عقاب على الولد من أجل الأفعال التي يقرؤها إلا أنه تقرر على تدابير الحماية من قبل المحكمة على الوجه التالي :-

١ - تسليمه إلى أحد والديه أو إلى وليه الشرعي ، أو

٢ - تسليمه إلى أحد أفراد أسرته ، أو

٣ - تسليمه إلى غير ذويه ، أو

٤ - وضعه تحت إشراف مراقب السلوك بمقتضى أمر مراقبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

المادة ١٩ - تسليم الولد لمن هو أهل لتربيته

أ - إذا لم تتوفر في والدي الولد ، أو في وليه الشرعي الضمانات الاخلاقية أو لم يكن باستطاعتهم القيام بتربيته ، سلم إلى أحد أفراد أسرته .

ب - على الشخص الذي يسلم إليه الولد أن يتعهد باتباع إرشادات مراقب السلوك .

ج - إذا لم يكن في ذوي الولد من هو أهل لتربيته ، يمكن تسليمه إلى أحد أهل البر أو وضعه في مؤسسة معترف بها صالحة لهذا الغرض لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

د - على مراقب السلوك أن يراقب تربية الولد مع تقديم الارشادات له ولقائمين على تربيته .

المادة ٢٠ - معاقبة متسلم الولد :

يعاقب بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير كل شخص سلم إليه ولد عملاً بإحكام هذا القانون إذا اقترف الولد جرماً جديداً بسبب إهماله في تربيته أو مراقبته .

الفصل السادس

المادة ٢١ - تعيين مدة الاعتقال بدل الغرامة

إذا امتنع المراهق ، أو الفتى عن دفع الغرامة ، يعتقل يوماً واحداً عن كل خمسية فلس أو كسورهما على أن لا تتجاوز مدة الاعتقال الشهرين ويترتب على المحكمة عند إصدار قرارها أن تعين المدة التي يعتقل خلالها المحكوم عند تخلفه عن دفع الغرامة ، وذلك بالنسبة المقررة في هذه المادة .

المادة ٢٢ - خضوع الحدث لأشراف مراقب السلوك

١ - إذا أصدرت أية محكمة أمر المراقبة ، يكون لذلك الأمر ما للدائرة من الآثار فيما يتعلق بإعادة المال المسروق ، وتمكين المحكمة من إصدار أوامر برد المال إلى صاحبه أو دفع أي مبلغ تقدي بهذا الخصوص .

٢ - المحكمة التي تصدر أمر المراقبة هي التي تختار مراقب السلوك الذي سيتولى الإشراف على الحدث المقرر وضعه تحت المراقبة ، وإذا تولى هذا المراقب ، أو تعذر عليه لسبب من الأسباب القيام بواجباته ، أو وجد رئيس مراقبي السلوك أن من المستحسن أن يتسولى الإشراف على ذلك الحدث مراقب سلوك آخر بدلاً من الأول تختار المحكمة ذلك المراقب .

٣ - إذا تقرر وضع أي شخص تحت إشراف مراقب السلوك ، وجب أن يكون مراقب السلوك الذي .

٤ - تسلم المحكمة نسخة عن أمر المراقبة ، الصادر وفق أحكام البند (د) من الفقرة (٦) المادة (١٧) والفقرة (٤) من المادة (١٨) من هذا القانون إلى مراقب السلوك الذي سيتولى الإشراف على الحدث ونسخة أخرى إلى الحدث أو وصيه ، ويكلف الحدث ضرورة الخضوع لأشراف مراقب السلوك خلال مدة المراقبة .

مجلس النواب

المادة ٢٣ - تفريم الحدث أو وليه والغاء الامر وتعديله

- ١ - للمحكمة ان تفرض على الحدث الذي يخالف اي شرط من شروط امر المراقبة او على وليه او وصيه، غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير مع المراقبة او بدونها .
- ٢ - يجوز للمحكمة التي اصدرت امر المراقبة، وبناء على طلب من مراقب السلوك او من وصيه او من الحدث ان تلغي الامر او تعدله بعد ان تطلع على تقرير ومطالبة مراقب السلوك في هذا الشأن .
- ٣ - اذا ادين الحدث بجرم اثناء نفاذ امر المراقبة الصادر في حقه الغي امر المراقبة، الا اذا اقتصر الحكم الجديد على دفع غرامة او تعويض او مصاريف المحكمة او بتقديم كفالة او تعهد شخصي ففي هذه الحالات يجوز للمحكمة ان تقرر استمرار العمل بأمر المراقبة .

المادة ٢٤ - اعتقال المراهق أو القتي

- ١ - يسلم القرار أو الامر أو الحكم الذي يقضي باعتقال أو توقيف المراهق أو القتي في مكان اعتقال أو توقيف معين بمقتضى هذا القانون مع الشخص المقرر اعتقاله أو توقيفه إلى المسؤول عن ذلك المكان .
- ٢ - يعتبر الشخص اثناء اعتقاله أو توقيفه على هذا الوجه واثاء نقله من مكان الاعتقال أو التوقيف وإلى انه تحت الحفظ القانوني، فإذا فر يجوز القبض عليه بلامذكرة قبض، وإرجاعه إلى المكان الذي كان معتقلاً أو موقوفاً فيه .

المادة ٢٥ - نقل الحدث من مؤسسة إلى أخرى

- ١ - يجوز للمحكمة التي اصدرت الحكم وبناء على طلب من الوزير ان تقرر نقل الحدث من اية مؤسسة إلى اية مؤسسة أخرى مماثلة لها تابعة للوزارة أو لاجدى المؤسسات الاهلية .
- ٢ - يجوز لمدير المؤسسة ان يدخل أي حدث موضوع في المؤسسة التي يديرها إلى اية مؤسسة عامة أو خاصة ليتابع تحصيله العلمي أو المهني فيها على ان يعود إلى مؤسسته بعد الانتهاء من نشاطه المدرسي أو المهني يوماً .

المادة ٢٦ - الإفراج عن الحدث وإعادة المؤسسة

- ١ - يجوز للمحكمة، بناء على طلب الوزير ان تفرج عن أي حدث أرسل إلى اية مؤسسة معتمدة لرعاية واصلاح الاحداث اذا وجدت مبرراً لذلك وعلى ان تتوفر الشروط التالية :-
- أ - ان لا تقل المدة التي قضاهما الحدث في المؤسسة عن تسعة اشهر .
- ب - ان يكون الحدث قد سلك سلوكاً جيداً خلال اقامته في المؤسسة .
- ج - ان لا يؤدي الافراج عن الحدث إلى تعرضه لمؤثرات اجتماعية سيئة .
- د - ان لا يكون محكوماً بجريمة عقوبتها الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات أو أكثر .

هـ - ان يتولى مراقب السلوك في المنطقة التي يسكنها الحدث توجيهه والاشراف عليه طيلة المدة الباقية من الحكم الصادر بحقه .

٢ - يجوز للمحكمة بناء على طلب الوزير ان تأمر باعادة الحدث إلى المؤسسة لاكمال مدة الحكم فيها اذا خالف اياً من الشروط التي افرج عنه بموجبها او اذا كان قد تعرض لمؤثرات اجتماعية سيئة .

٣ - يجوز لمراقب السلوك بموافقة الوزير ان يحضر امام المحكمة المختصة أي حدث حكم بارساله إلى اية مؤسسة معينة من قبل الوزير ، واوشك ان ينهي المدة المقررة في الحكم اذا وجد ان مصالحة الحدث تستوجب ذلك لو افرج عنه للاسباب التالية :-

- أ - اعتياد احدى والديه او وصيه الاجرام او السكر او فساد الخلق او
 - ب - لانه لم يتم مدة التدريب في الحرفة او المهنة التي شرع بتدريبه عليها .
- ويجوز للمحكمة المختصة بصفتها محكمة احداث لدى قناعتها بصحة ذلك ان تصدر قراراً باستمرار بقاء الحدث في المؤسسة إلى ان يبلغ التاسعة عشرة من عمره او إلى اية مدة اقل من ذلك .

٤ - يجوز لمدير المؤسسة ان يميز الاحداث المتميزين في سلوكهم لمدة لا تزيد على اسبوع في المرة الواحدة لزيارة اهله في الاعياد او في المناسبات الضرورية .

المادة ٢٧ - اعتقال الاحداث في المؤسسات الاصلاحية

لا يجوز اعتقال أو توقيف أي شخص في اية دار من دور الاحداث المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون الا عن طريق القضاء أو اية سلطة مختصة وبمذكرة اعتقال أو توقيف اصولية .

المادة ٢٨ - الانزامات المدنية

يجوز للمحكمة ان تحكم بالانزامات المدنية (الرد والعطل والضرر والمصادرة والنقبات) عند البت في الدعوى .

الفصل السابع

المادة ٢٩ - التشدد

- ١ - يعتبر متشرداً كل شخص دون الثامنة عشرة من عمره وتنطبق عليه احدى الحالات التالية :-
- أ - اذا كان محبباً لعنايته والد ، أو وصي ، غير لائق للعناية به ، بالنظر لاعنيادته، الاجرام او ادماله للسكر او الحلاله الخلقي او
- ب - اذا كان يتنقل شرعية او غير شرعية ، لوالده سبق له ان ادين بارتكاب جرم خلل بالأداب مع اية بنت من بناته سواء كانت شرعية او غير شرعية او

محكمة

- ج - إذا قام بأعمال تنصل بالعدالة أو الفسق أو فساد الخلق أو القهار أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال أو
- د - إذا خالط المشردين أو المشتبه بهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة أو
- هـ - إذا كان يستجدي ولو تستر على ذلك بأية وسيلة من الوسائل أو
- و - إذا لم يكن له عملاً مستقراً أو كان يبيت عادة في الطرقات أو
- ز - إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش أو عائل مؤتمن وكان والداه أو أحدهما متوفيين أو مسجونين أو غائبين أو
- ح - إذا كان مريضاً بالسلوك وخارجاً عن سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه أو كان الولي متوفياً أو غائباً أو عديم الأهلية .

المادة ٣٠ - أمر رعاية المشردين

- ١ - يجوز لمراقب السلوك أن يقدم إلى محكمة الأحداث ، أي متشرد كما وله أن يستعين بأحد أفراد الضابطة العدلية لتأمين مثوله أمام المحكمة .
- ٢ - يجوز للمحكمة إذا اقتنعت بعد التحقيق أن الشخص الذي قدم إليها هو دون الثامنة عشرة من عمره ، ومتشرد وأنه يحتاج إلى رعاية ، أن : -
- أ - تأمر والده أو وصيه بالعناية به بصورة لائقة ، أو أن تفرم والده أو الوصي بالإضافة لما ذكر أو بدونه ، أو
- ب - تحيله إلى دار رعاية الأحداث ، أو إلى أية مؤسسة مماثلة يعتمد عليها الوزير شرط أن توافق تلك المؤسسة على ذلك وتكون مدة الإحالة محدودة بما لا يقل عن سنة ولا يتجاوز خمس سنوات أو
- ج - تضعه تحت رعاية شخص مناسب أو أسرة مناسبة شرط أن يوافق هذا الشخص أو الأسرة على ذلك وأن يكون لها حق الاشراف عليه كوالده وذلك للمدة التي تقررها المحكمة أو
- د - أن تصدر قراراً بوضعه تحت اشراف أحد مراقبي السلوك بالإضافة إلى أي قرار من القرارات الثلاثة السالفة الذكر أو بدون ذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .
- ٣ - يجوز للمحكمة إصدار القرار وفق هذه المادة في غياب المشردين .

المادة ٣١ - اشتراك والد المشردين في إعالتهم

- ١ - يكون لكل مؤسسة عهد إليها أمر العناية بمشردين حق الاشراف عليه كوالده ما دام قرار المحكمة نافذ المفعول وتكون مسؤولة عن رعايته مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة بشأن الاشتراك في نفقة الرعاية ويبقى المشردين تحت عناية تلك المؤسسة ولو طلب والده أو أي شخص آخر استيراده .

- ٢ - يترتب على المحكمة إذا ظهر أن والد ذلك المشردين أو الشخص المسؤول عن إعالتهم في وسعهم أن يقدم نفقة رعايته كلياً أو جزئياً : أن تصدر قراراً تكلف فيه ذلك الوالد أو الشخص المسؤول بالاشتراك في نفقة رعاية المشردين المعني بالقرار أثناء المدة المشار إليها فيما سبق بالمبلغ الذي ترى أنه قادر ضمن الحد المعقول على دفعه .
- وللمحكمة أن تغير ما تصدره من القرارات في هذا الشأن بطلب من المؤسسة التي عهد إليها العناية بالمشردين وذلك حسب رأي المحكمة ، ويدفع المبلغ الذي تقرره المحكمة إلى المؤسسة وينفق في سبيل نشاطاتها وبرامجها .
- ٣ - أ - كل مبلغ مستحق الدفع فرض بمقتضى هذه المادة يحصل وفقاً لأحكام قانون الاجراء .
- ب - يترتب على الوالد أو الشخص الذي قررت المحكمة اشتراكه في نفقات رعاية المشردين أن يبلغ المحكمة التي أصدرت القرار عن كل تغيير يحدث في مكان إقامته ، وفي حالة تخلفه عن ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنائير .

المادة ٣٢ - تمديد إقامة المشردين في المؤسسة

- ١ - يجوز للمحكمة التي أصدرت القرار بناء على طلب الوزير أن تفرج عن أي متشرد عهد به إلى أية مؤسسة في أي وقت كان وذلك بالشروط التي تراها مناسبة إذا رأت أن مصلحة المشردين تقتضي ذلك .
- ٢ - يجوز لمراقب السلوك بموافقة الوزير أن يحضر أمام المحكمة المختصة أي متشرد يوشك أن ينهي المدة التي صدر الأمر بأن يقضيها في أية مؤسسة عملاً بالمادة (٣٠) من هذا القانون إذا وجد بأنه سيناله ضرر فيما لو أفرج عنه حين انتهاء مدة بقاءه في المؤسسة وذلك : -
- أ - لاعتقاد أحد والديه أو وصيه ، الإجراء أو السكر أو فساد الخلق أو
- ب - لعدم وجود من يعنى به عناية كافية ، أو عجزه عن العناية بنفسه أو
- ج - لأنه لم يتم مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها في تلك المؤسسة .
- ويجوز للمحكمة المختصة إذا اقتنعت بما سبق أن تصدر قراراً بتمديد المدة وذلك إلى أن يبلغ المشردين التاسعة عشرة من عمره أو لمدة أقل من ذلك .

المادة ٣٣ - عقوبة من يساعد الحدث أو المشردين على الفرار

- أ - كل من ساعد أو أخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، حدثاً أو متشرداً على الفرار من المؤسسة التي عهد إليها أمر العناية به وهو عالم بذلك أو
- ب - آوى أو أخفى ، من فر على الوجه المذكور ، أو منعه من الرجوع إلى المؤسسة الموكول إليها أمر العناية به ، أو ساعده على ما ذكر وهو عالم بذلك .
- يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أو بالسجن مدة لا تتجاوز الشهرين .

محكمة
العدل

المادة ٣٤ - مسؤولية ولي أمر الحدث وعرضه

- ١ - اذا ثبت للمحكمة ان والد الحدث او وليه او وصيه او من هو في رعايته قد ساعد او ساهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة على انحراف او سوء سيرة الحدث او
- ٢ - اذا ثبت للمحكمة ان شخصاً او اشخاصاً قام او قاموا بتحرير حدث على الانحراف او سوء السيرة بأية وسيلة كانت :

جاز لها ان تحكم على والده او وليه او وصيه او من هو في رعايته او على عرضيه بغرامة لا تتجاوز العشرين ديناراً او بالسجن مدة لا تتجاوز الشهرين .

المادة ٣٥ - يبقى الحدث الذي يفرج عنه او ينهي مدة حكمه في اية مؤسسة تحت اشراف ورعاية الوزارة لمدة لا تقل عن ستة اشهر وفق تعليمات خاصة تصدرها هذه الوزارة .

المادة ٣٦ - الانظمة

يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٧ - الفساء

تلغى القوانين التالية :

١ - قانون الاحداث رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨

٢ - المادة (٩٤) من قانون العقوبات

٣ - اي قانون آخر يقدر ما يتعارض احكامه مع هذا القانون

المادة ٣٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته للجنة القانونية .

الجميع : موافقون

(ب)

السيد الرئيس

يتلى كتاب رئاسة الوزراء ومشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢ .

السيد الامين العام

الرقم : خ/٤/٤٤٥٥

التاريخ : ١٩٧٢/٤/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم طيباً ب ١٢٠ نسخة من مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

الاسباب الموجبة

دأبت القوات المسلحة خلال السنوات الاخيرة على اعارة عدد من ضباطها الى دول وامارات الخليج العربي وذلك عملاً بالتوجيهات الملكية السامية بهذا الصدد .

ولقد برزت من خلال عملية الاعارة هذه مشكلتين : اولاهما تتعلق برتبة الضباط المعارة والاخرى بمدة الاعارة . فعظم دول وامارات الخليج تطلب ان تكون رتبة المعارة دون رتبة رالد وذلك لاعتبارات خاصة بحجم الرتب لديها وهذا مما يتعارض وصراحة النص في المادة ٦٤/ب من القانون الاصلي والذي لا يميز اعارة الضباط من ملازم وملازم اول ورئيس كما وان العديد منها ترجو تجديد مدة الاعارة لضباط انتهت مدة اعارتهم والتي يجب ان لا تتجاوز الستين وذلك بصريح نص المادة ٦٤/ج من القانون المشار اليه .

وتلافياً للصعاب المنوّه عنها اعلاه ولتتمكن القوات المسلحة من مزيد العون الى دول وامارات الخليج الى اقصى حد ممكن فقد وجدنا من الضروري وضع هذا التعديل .

مكتبة مجلس النواب

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٦٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٦٤ :

- أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب القائد العام ان يقرر اعارة اي ضابط للعمل لدى حكومة اخرى او لدى اية جهة في داخل المملكة او خارجها بعد موافقته الخطية .
- ب - على مجلس الوزراء ان يعين مدة الاعارة وشروطها وكيفية تأدية عائدات التقاعد على ان لا تتجاوز هذه المدة ستين .
- ج - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب القائد العام وعند الضرورة القصوى ان يمدد الاعارة للمدة التي يراها مناسبة وله ان يفوض وزير الدفاع بممارسة هذه الصلاحية .
- د - لا يتقاضى الضابط المعار اي جزء من راتبه خلال مدة اعارته .
- هـ - تكون مدة الاعارة خدمة مقبولة للتقاعد ويجري ترفيع الضابط المعار اذا استحق الترفيع خلالها وفقاً لاحكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احواله للجنة القانونية .

الجميع : موافقون

(ج)

السيد الرئيس

يطلب الآن كتاب الرئاسة ومشروع قانون رسوم طوابع الواردات .

السيد الامين العام

الرقم : ٦٤٣٤ / ٣ / ر

التاريخ : ١٩٧٢ / ٥ / ١٦

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم طيباً (١٥٠٠) نسخة من مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٢

بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢ / ٥ / ١٠ مع الاسباب الموجبة له . رجاء احواله الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

الاسباب الموجبة

حيث ان الجهات المعنية كثيراً ما تجد نقصاً في الطوابع على البيانات المبرزة للمحاكم في القضايا بعد ان يكون قد فصل فيها من قبل القضاء . ولما كان النص الوارد في المادتين ١١ و ١٢ من قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ والقرار التفسيري الصادر عن الديوان الخاص رقم

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وازدادة الفقرة (ب) التالية اليها :

الفقرة ب :

تبقى المحاكم او المحكمين مختصين باعمال الفقرة السابقة حتى بعد فصل الدعوى او النزاع المعروض وتنفيذ دوائر الاجراء القرارات الصادرة بهذا الشأن وفقاً لاحكام قانون دعاوي الحكومة .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احواله للجنة المالية ؟

الجميع : موافقون

١٢ - تحديد موعد ووضوح الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت اجساد جلسة اليوم ، اما موعد وموضوع الجلسة القادمة فسأعلم الاعضاء به في حينه وارفع الجلسة .

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة

هاني خير

رئيس مجلس النواب

هامل عريقات

تعريف

- ١ - صدر هذا العدد باشراف امين عام مجلس الامة : الاستاذ هاني خير .
- ٢ - اعد ويوب وقام بتنظيم هذا العدد : مساعداً امين عام مجلس الامة : السيدان خليل عصفور وعدنان يعون ومنظم الضبط ومكثري البجان السيد لاطم مرزوق ومنظم الضبط السيد مأمون ابو عزام .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور المحلة : السيد للدير عطيات .

مكتبة السيد الرئيس